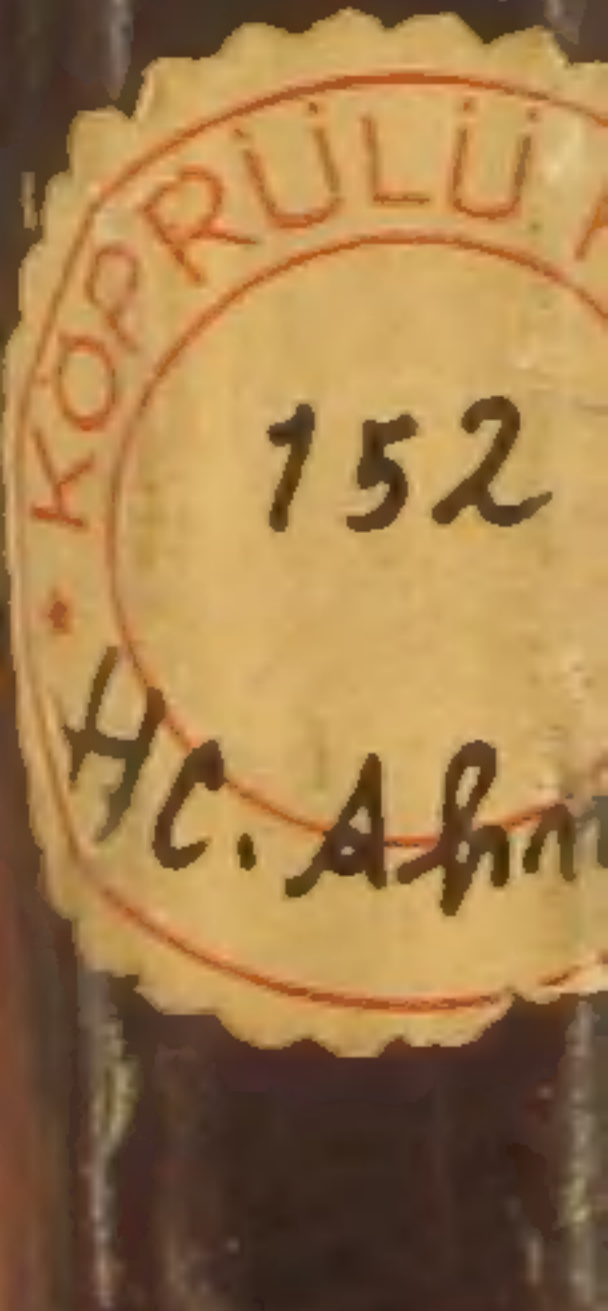
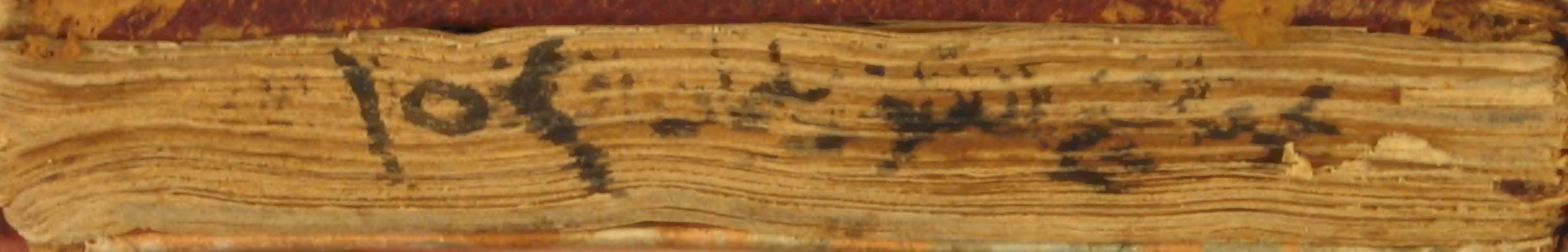




KÖRÜLÜ KÜTÜPHANE
1152
Ahmet P.





١٠

و سلم النبي انما



١٥٢

مصر
قاهرة

و قد انشا دوا و سنا و الك
سبحان الله العظيم جامع ابا سفيان الكبير
رحمه الله و عاز الله عن سبانه

و ان نقل هذه المجلد الشريف
وانا الفقير الحق جافظ محمد
الامام جامع احمد بن محمد



يا حي يا قيوم
فاني علمت انك تفضل
كاتبك الاول بالفاخرة والاحسان
و انك تفضل بالفاخرة والاحسان
و انك تفضل بالفاخرة والاحسان
و انك تفضل بالفاخرة والاحسان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ
 نَحْمَدُكَ عَلَى عِلْمَتِنَا مِنْ قَوَاعِدِ الدِّينِ وَخَوَلَتِنَا مِنْ
 عَوَارِفِ الْمَعَارِفِ الْيَقِينَةِ وَبَضَلْتَنَا عَلَى نَبِيِّكَ الْمَبْعُوثِ
 بِالْمُعْجَزَاتِ الظَّاهِرَةِ وَالآيَاتِ الْبَاهِرَةِ وَعَلَى أَلْفِ الْكَرَامِ وَأَصْحَابِ
 الْعِظَامِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ
وَبَعْدُ فَلَمَّا كَانَتِ الْعُقَايِدُ الْعُضْدِيَّةُ جَامِعَةً لِلْقَوَاعِدِ
 الْإِسْلَامِيَّةِ مَعَ غَايَةِ مِنَ التَّنْقِيحِ وَالتَّهْدِيدِ وَنَهَائِ
 مِنْ حَسَنِ التَّنْظِيمِ وَالتَّرْتِيبِ أَرَدْتُ أَنْ أَشْرَحَهَا شَرْحاً
 وَافِياً بِكُشْفِ مَقَاصِدِهَا كَافِياً فِي تَحْقِيقِ قَوَاعِدِهَا
 مُعْرِضاً عَنِ الْأَطْنَابِ الْمُحْمَلِ وَالْإِيجَازِ الْمُخْلِ بَصَرَةً لِلطَّلَاةِ
 وَتَذَكُّراً لِأَوَّلَى الْأَلْبَابِ نَاوِيّاً أَنْ أَسْمِيَهُ بِالْفَوَائِدِ السِّنِّيَّةِ
 فِي شَرْحِ الْعُقَايِدِ الْعُضْدِيَّةِ رَبَّنَا لَا تَرْغِ قُلُوبَنَا بَعْدَ
 إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَلْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةٌ أَنْ تَكُنْتَ الْوَهَّابُ

قَالَ الْمَرْصُوقُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ النَّبِيُّ إِنْسَانٌ بَعَثَهُ اللَّهُ
 بِمَنْ يُلَاحِظُ مَا أَوْحَى إِلَيْهِ وَكَذَا الرَّسُولُ وَقَدْ يَخْصُصُ مِنْ لَدُنْهِ شَرْعاً
 وَكِتَاباً فَيَكُونُ أَحْصَى مِنَ النَّبِيِّ وَاللَّامِ فِي النَّبِيِّ وَالْخَارِجِ
 وَالْمَرَادُ بِهِ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مَا يَنْسَاقُ إِلَيْهِ
 الذَّهْنُ فِي هَذَا الْمَقَامِ سَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي ^{أَيْ أُمَّةَ الْإِسْلَامِ} الْأَجَابَةُ كَمَا
 هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ هَذَا الْأَسْلُوبِ وَالْحَمْلُ عَلَى أُمَّةِ الدَّعْوَةِ بَعِيدٌ
 جَدّاً ثَلَاثاً وَسَبْعِينَ فَرْقَةً هَذَا مِنْ مَعْجَزَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 حَيْثُ وَقَعَ مَا أَخْبَرَهُ قَالَ الْأَمْدِيُّ كَانَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى عَقِيدَةٍ
 وَاحِدَةٍ وَطَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ الْأَمْنُ كُلُّهُ يُبْطِنُ النِّفَاقَ وَيُظْهِرُ
 الْوِفَاقَ ثُمَّ نَشَأَ الْخِلَافُ فِيمَا بَيْنَهُمْ أَوَّلَافِي أُمُورِ اجْتِهَادِيَّةٍ لَا تُجِبُ
 إِيمَاناً وَلَا كُفْراً وَكَانَ غَرَضُهُمْ مِنْهَا إِقَامَةُ مَرَامِ الدِّينِ وَإِدَامَةُ
 مَنَاجِحِ الشَّرْعِ الْقَوِيمِ وَكَانَ الْخِلَافُ يَتَدَرَّجُ وَيَتَرَقَّى شَيْئاً
 فَشَيْئاً إِلَى آخِرِ أَيَّامِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ الْجَهَنِيُّ وَغِيلَانُ الدِّمَشْقِيُّ
 وَبُونَسُ الْأَسْوَارِيُّ وَخَالِفُوهُ فِي الْقَدَرِ وَاسْتِنَادُ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ
 إِلَى تَعْدِيرِ اللَّهِ تَعَالَى وَلَمْ يَزَلِ الْخِلَافُ يَتَشَعَّبُ وَالْأَرْاءُ تَتَفَرَّقُ حَتَّى تَفْرُقَ

حَدَّثَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

عِنْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ

حَتَّى تَفْرُقَ

اهل الاسلام وارباب المقالات الخثك وسبعين فرقة وقد ذكرها
 المصنف في الخلق في امراد معرفة فليرجع اليه كلها في الثاني
 من حيث الاعتقاد الا واحدة قيل ومن هم اي الفرقة الناجية
 قال الذين هم على ما انا عليه واصحابي رواه الترمذي وهذه
 اشارة الى مقاصد هذه الرسالة عقائد الفرقة الناجية والمرد
 بالعقائد ما يقصد به نفس الاعتقاد دون العمل فان الاحكام
 المأخوذة من الشرع قسمان احدهما ما يقصد به نفس الاعتقاد
 كقولنا الله تعالى عالم قادر سميع بصير وهذه تسمى اعتقادية
 واصلية وعقائد وقد دون علم الكلام لحفظها والثاني
 ما يقصد به العمل كقولنا الوتر واجب والزكاة فريضة وهذه
 تسمى عملية وفرعية واحكاما ظاهرة وقد دون علم الفقه
 لها وهم الاشاعرة ومن يحدوحدوهم اعني الماتريديين
 فالاشاعرة اصحاب ابي الحسن علي بن اسمعيل بن ابي حنيفة بن سالم
 بن اسمعيل بن عبد الله بن بلال بن ابي بردة بن ابي موسى
 الاشعري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولعن خالف

دبر
 رتبة

من قبل حفظ
 المحققين
 حذف المعطوف

ابا علي الجبائي ورجع عن مذهبه الى السنة اي طريقة النبي
 والجماعة اي طريقة الصحابة رضي الله تعالى عنهم والماتريديين
 اصحاب ابي منصور الماتريدي تلميذ ابي نصر البياضي تلميذ ابي
 بكر الجوزجاني صاحب ابي سليمان الجوزجاني تلميذ محمد بن الحسن
 الشيباني رحمهم الله تعالى وماتريدي قرية من قرى سمرقند والمشهور
 من اهل السنة في ديار خراسان والعراق والشام واكثر الاقطار
 هم الاشاعرة وفي ديار ما وراء النهر الماتريديين وبين الطائفتين
 في بعض الاصول اختلاف كمسئلة التكوين ومسئلة الاستثناء في
 الايمان ومسئلة ايمان المقلد وغير ذلك والمحققون من الفريقين
 لا ينبأ احدهما الى البدعة والضلالة خلافا للمبطلين النقصيين
 حتى ربما جعلوا الاختلاف في الفروع ايضا بدعة وضلالة
 كالقول بحل متروك التيمية عمدا وعدم نقض الوضوء بالخارج
 من غير السبيلين وكجواز النكاح بدون الولي والصلوة
 بدون الفاتحة ولا يعرفون ان البدعة المذمومة هو المحدث
 في الدين من غير ان يكون في عهد الصحابة والتابعين ولادل

انما اشاعرة انما اشاعرة

لا يما عند انفسهم

عليه الدليل الشرعي ومن الجهرلة من يجعل كل امر لم يكن في زمن
 الصحابة بدعة مذمومة وان لم يتم عليه دليل على قبحه تمسكا
 بقوله صلى الله عليه وسلم ايتاكم ومحدثات الامور ولا تعلموا
 ان المراد بذلك هو ان يجعل في الدين ما ليس منه كذا ذكره
العلامة الفاضل في شرح المقاصد اجمع التلخيص للمحدثين
وامامة المسلمين واهل السنة والجماعة على ان العالم اى ما سوى الله
 من الموجودات مما يعلم به الصانع يقال عالم الاجسام وعالم
 الاعراض وعالم النبات وعالم الحيوان الى غير ذلك فيخرج صفات
 الله تعالى لانها ليست غير الذات كما انها ليست غير احداث بمعنى انه
 كان بقدره الله تعالى بعد ان لم يكن اى وجد بعد عدم خلافا
 للفلاسفة حيث ذهبوا الى قدم السموات والارض بموادها
 وصورها وانسكالها وقدم العناصر بموادها وصورها لكن
 بالنوع بمعنى انهم لم تخل قط عن صورة نعم اطلقوا القول بحدوث
 ما سوى الله تعالى لكن بمعنى الاحتياج الى الغير لا بمعنى سبق عدم
 عليه والمشهور في الاستدلال على حدوث العالم انه اعيان
 واعراض

لا يقال عالم زبد
 وعالم عمر ولا نه
 اطلق على الاجناس

واعراض لانه ان قام بذاته فعين والافرض والاعيان
 اجسام وجواهر لانها ان كانت مركبة فاجسام والاعراض
 فجواهر وهي الاجزاء التي لا تتجزى والكل حادث اما الاعراض
 فبعضها بالمشاهدة كالحركة بعد السكون والضوء بعد الظلمة
 والسواد بعد البياض وبعضها بالدليل وهو طريان العدم
 كما في اضداد ذلك فان القدم ينفي العدم لان القديم
 ان كان واجبا لذاته فظاهر والالزم استناده اليه بطريق
 الايجاب اذ الصادر عن الشيء بالقصد والاختيار يكون
 حادثا بالضرورة والمستند الى الموجب القديم قديم ضرورة
 امتناع تخلف المعلول عن العلة واما الاعيان فلا تنها
 لا تخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو
 حادث اما المقدمة الاولى فلانها لا تخلو عن الحركة و
 السكون وهما حادثان اما عدم الخلق فلان الجسم
 والجوهر لا يخلو عن الكون في حيز فان كان مسبوقا
 بكون اخر في ذلك الحيز بعينه فهو ساكن وان لم يكن مسبوقا

لا يقال عالم زبد
 وعالم عمر ولا نه
 اطلق على الاجناس

يكون آخر في ذلك الحيز بل في حيز آخر فحرك وهذا معنى قولهم الحركة
كونان في آئين في مكائين والسكون كونان في آئين في مكان واحد
فان قيل يجوز ان لا يكون مسبوقا بكون اخر اصلا كما في ان
الحدوث فلا يكون متحركا كما لا يكون ساكنا قلنا هذا المنع
لا يضرنا لما فيه من تسليم المدعى على ان الكلام في الاجسام
التي تعددت فيها الاكوان ونجدت عليها الاعصار والازمان
واما حدوثها فلا نهما من الاعراض وهي غير باقية ولان
ماهية الحركة لما فيها من الانتقال من حال الى حال تقتضي
المسبوقية بالغير والاولية تنافيها ولان كل حركة فهي على
التقضي وعدم الاستقرار وكل سكون فهو جائز الزوال
لان كل جسم فهو قابل للحركة بالضرورة وقد عرفت ان ما يجوز
عدمه يمتنع قدمه واما المقدمة الثانية فلان ما لا يخلو
عن الحوادث لو ثبت في الازل لزم ثبوت الحادث في الازل
وهو مح وهو هنا اجبات الاول انه لا دليل على انحصار الاعيان
في الجواهر والاجسام وانه يمتنع وجود يقوم بذاته ولا يكون
مستحيضا

مستحيضا اصلا كالقول والنفوس المجردة التي يقول بها الفلاسفة
والجواب ان المدعى حدوث ما ثبت وجوده من الممكنات
وهو الاعيان المستحيضة والاعراض لان ادلة وجود المجردات
غير تامّة على ما بين في المطولات الثاني ان ما ذكر لا يدل على
حدوث جميع الاعراض اذ منها ما لم تدرك بالمشاهدة حدوثه
ولا حدوث اضداده كالاعراض القائمة بالسماء ويات من
الاشكال والامتدادات والاضواء والجواب ان هذا غير محل
بالفرض لان حدوث الاعيان يستدعي حدوث الاعراض
ضرورة انه لا تقوم الا بها الثالث انه لو كان كل جسم في حيز
لزم عدم تناهي الاجسام لان الحيز هو السطح الباطن من
الحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوى ^{التي} والجواب ان الحيز
لا يمتد عند المتكلمين هو الفراغ المتوهم الذي يشغله الجسم وتنفذ
فيه ابعاده الرابع ان الازل ليس عبارة عن حالة مخصوصة
حتى يلزم من وجود الجسم فيها وجود الحوادث فيها بل هو
عبارة عن عدم الاولية او عن استمرار الوجود في أزمنة

مقدرة غير متناهية في جانب الماضي ومعنى ازيله للحركات
الحادثة انه ما من حركة الا وقبلها حركة اخرى لا الى بداية وهذا هو
مذهب الفلاسفة وهم مسلمون انه لا شيء من جزئيات الحركة
يقدم وانما الكلام في الحركة المطلقة والجواب ان تعاقب الحوادث
الغير المتناهية محال لوجوهين احدهما طريق التطبيق وهو
ان يفرض جملة من الحوادث المتعاقبة من الآن واخرى من يوم
الطوفان كل من منهما لا الى نهاية ثم نطبق بينهما بحسب فرض
العقل اجمالا بان يقابل الاول من هذه بالاول من تلك وهكذا
فاما ان يتطابقا فيتأوى الكل والجزء اولا فينقطع الطولية
ويلزم انتهاء الآنية لانها لا يزد عليها الا بقدر متناه وتبينها
طريق التكافؤ وهو اننا نفرض سلسلة من الحوادث المعين
الذي هو مسبوق بحدوث وليس سابقا على حدوث اخر منزلة
المعلول الاخير فلضرورة تضاف السابقة والسبوقية
وتكافؤ المتضاتفين في الوجود لزم ان يشمل السلسلة
على سابق غير مسبوق وهو المنتهى واما الجواب بانه لا وجود

للمطلق
المختار الذي
المختار الذي

للمطلق الا في ضمن الجزئي فلا يتصور قدم المطلق مع حدوث كل
من الجزئيات فمردود بان المطلق كما يوجد في ضمن كل جزئي له
بداية فيأخذ من تلك الحشية حكمه كذلك يوجد في جميع الجزئيات
التي لا بداية لها فيأخذ ايضا حكمها ولا استحالة في ان يضاف المطلق
بالتقابل بحسب الحشيات وبانه لو صح لزم ان لا يوصف
نعم الجنان بعدم التناهي فالصواب ما قدمناه من الجواب
وعلى ان العالم قابل للفناء اي لعدم الطاري على الوجود
وهو فرع الحدوث فمن قال انه قديم قال لا يجوز عدمه
لما تقدم واما من قال بحدوث فقد قال بجواز فناءه لكون
ماهية من حيث هي قابلة للعدم حيث كانت متصفة به
والعدم قبل الوجود كالعدم بعده لا تمايز بينهما ولا اختلافا
فيهما فما جاز عليه احدهما جاز عليه الاخر ولم يخالف
في ذلك الا الكرامية فانهم مع اعترافهم بحدوث الاجسام
قالوا انها ابدية متعفناتها وعلى ان النظر في الفكر في
معرفة الله تعالى لا اجل حصولها واجب لقوله تعالى

حساب

طريق التكافؤ

قل انظر واماذا في السموات والارض فانظر الى اثار رحمة الله
 كيف يحيى الارض بعد موتها والامر للوجوب ولقوله عليه السلام
 حين نزل ان في خلق السموات والارض واختلاف الليل
 والنهار لايات لاولى الالباب ويل لمن لا كراهية له فيه
 ولم يتفكر فيها فقد اوعد بترك التفكير في دلائل المعرفة فهو
 واجب اذا وعيد على ترك الواجب والمعتمد في اثبات وجوب
 النظر ان معرفة الله تعالى واجبة اجماعا وهي لا تتم الا بالنظر و
 ما لا يتم الواجب المطلق الا به فهو واجب وبه اي بالنظر الصحيح
 يحصل المعرفة خلافا للسمنية حيث ينكرون افادة النظر
 العلم اصلا وبعض الفلاسفة حيث ينكرون افادته العلم
 في الالهيات بناء على كثرة الاختلاف وتناقض الاراء والجواب
 ان ذلك لفساد النظر فلا ينافي كون النظر الصحيح من العقل
 مفيدا للعلم على ان ما ذكرتم استدلال بالنظر ففيه اثبات
 ما نفيتم فيتناقض فان زعموا انه معارضة الفاسد بالفا^{سد}
 قلنا اما ان يفيد شيئا فلا يكون فاسدا ولا يفيد فلا يكون
 معارضة

معارضة فان قيل كون النظر مفيدا للعلم ان كان ضروريا لم يقع فيه
 خلاف كما في قولنا الواحد نصف الاثنين وان نظريا يلزم اثبات
 النظر بالنظر وانه دور قلنا الضروري قد يقع فيه خلاف اما لفا^د
 اول قصور في الادراك فان العقول متفاوتة بحسب القطرة
 باتفاق من العقلاء واستدلال من الآثار وشهادة من الاخبار
 والنظر قد ثبت بنظر مخصوص لا يعبر عنه بالنظر كما يقال
 العالم متغير وكل متغير حادث بفيد العلم بحدوث العالم
 بالضرورة وليس ذلك بخصوصية هذا النظر بل لكونه صحيحا
 مقرونا بشرائط فيكون كل نظر صحيح مقرون بشرائط مفيدا
 للعلم ولا حاجة الى المعلم ضرورة ان من علم ان العالم
 محدث وكل محدث فله مؤثر علم ان العالم مؤثر سواء كان
 هناك معلم او لا وذهب الملاحدة الى ان معرفة الله تعالى
 لا تحصل بدون المعلم وهذا بطل لما ذكرنا وعلى ان للعالم
 صانعا قد يما لم ينزل ولا يزال لان العالم حادث كما مر
 وكل حادث فله محدث بالضرورة واما ان يتسلسل او يدور

كما لا يخفى ان اثبات النظر
 بالنظر

او ينتهي الى محدث قديم والا اولان باطلان فتعين الثالث واجبا
 وجوده لذاته متمنا عدمه بالنظر الى ذاته اذ لو كان جائزا
 الوجود لكان من جملة العالم فلم يطح محدثا للعالم او مبداء
 له مع ان العالم اسم لجميع ما يصلح علما على وجود مبداه و
 قريب من هذا ما يقال ان مبداء الممكنات باسرها لا بد ان يكون
 واجبا اذ لو كان ممكنا لكان من جملة الممكنات فلم يكن مبداء
 لها لا خالق سواه جوهر كان المخلوق او عرضا للنصوص
 الدالة عليه كقوله تعالى لا اله الا هو خالق كل شئ فاعبدوه
 وهل من خالق غير الله وخلق كل شئ قال امام الحرمين
 في الارشاد اتفق ائمة السلف قبل ظهور البدع والاهواء
 على ان الخالق هو الله تعالى ولا خالق سواه وان الحوادث
 كلها حدثت بقدرته الله تعالى من غير فرق بين ما يتعلق
 قدرة العباد به وبين ما لا يتعلق فان يتعلق الصفة بشئ
 لا يتلزم تأثيرها فيه كالعلم بالمعلوم والارادة بفعل
 الغير فالقدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها اصلا وانفتحت
 المفترقة

المفترقة ومن تابعهم من اهل البدع على ان العباد موجدون
 لا فعالهم مخترعون لا بقدرهم ثم المتقدمون منهم كانوا
 يسمعون من تسمية العبد خالقا لقرب عهدهم باجماع السلف
 على انه لا خالق الا الله واجترأ المتأخرون فسموا العبد
 خالقا على الحقيقة وقال الامام حجة الاسلام لما بطل الجبر
 المحض بالضرورة وكون العبد خالقا بالدليل وجب
 الاقتصاد في الاعتقاد وهوانها مقدورة بقدرته الله تعالى
 اختراعا وبقدرته العبد على وجه اخر من التعلق بغير
 عنه بالاكساب وليس من ضرورة تعلق القدرة بالمقدور
 ان يكون على وجه الاختراع اذ قدرة الله تعالى في الازل
 متعلقة بالعالم من غير اختراع ثم يتعلق به عند الاختراع
 نوعا اخر من التعلق فحركة العبد باعتبار نسبتها الى قدرته
 يسمي كسالة وباعتبار نسبتها الى قدرة الله تعالى خلقا
 فهو خلق للرب ووصف للعبد وكسب له وقدرة خلق
 للرب ووصف للعبد وليس يكسب له متصف بجميع صفات

لا فعاله

الكمال منزله عن جميع سمات النقص باجماع العقلاء على ذلك
 فهو عالم لان فعله تام متقن وكل من فعله متقن فهو عالم
 اما الاول فظلم نظر في الافاق والانفس وتأمل ارتباط
 العلويات بالسفليات سيما في الحيوانات وما هديت اليه
 من مصالحها واعطيت من الآلات المناسبة لها وبعين
 على ذلك علم التشريح ومنافع خلقه الانسان واعضائه
 التي قد كسرت عليها المجلّدات واما الثاني فضروري وبيّنه
 عليه ان من رأى خطا حسنا يتضمن الفاظا عذبة شريفة
 تدل على معانٍ دقيقة موفقة علم بالضرورة ان كاتبه
 عالم وكذلك من سمع خطبا منتظما مناسبا للمقام من شخص
 يضطر الى ان يحزم بانه عالم فان قيل المتقن ان اردت به
 الموافق للمصلحة من جميع الوجوه فم اذ لا شئ من مفردات
 العالم ومركباته الا ويثمل على مفقده ويمكن تصوّره
 على وجه اكمل او الموافق للمصلحة من بعض الوجوه فلا
 يدل على العلم اذ ما من اثر الا ويمكن ان ينتفع به مستفيع
 سواء

سواء كان مؤثره عالما او لا كما حرق النار وتبريد الماء او امر
 ثالثا فيّنه لنا ما هو وكيف يدل على علم الفاعل ونقول ايضا
 انه منقوض بفعل النحل لتلك البيوت المسدسة المتساوية
 بلا فرجار ومسطر واختيارها للسدس لانه اوسع من الثلث
 والمربع والخمس ولا يقع بينها فرج كما يقع بين المدورات و
 ما سواها من المضلعات وهذا لا يعرفه الا الخذاق من اهل
 الهندسة وكذلك العنكبوت ^{كالمثلث وفنّه} يسج تلك البيوت ويجعل لها
 سدى ولحمة على تناسب هندسى بلا آلة مع انه لا علم لها
 بما يصدر عنها وما يتضمنه من الحكم والجواب عن الاول
 ان المراد بالمتقن ما نشاهده من الصنع الغريب والرتيب
 العجيب الذي يتجرف فيه العقول ولا تهتدى الى كمال ما فيه
 من المصالح والمنافع ولا شك في دلالة علم الصانع
 ويوضحه ما ذكرنا في مثال الكتابة والخطاب اذ لا يشترط
 في الدلالة على العلم خلوه عن كل خلل واشتماله على كل كمال
 حتى لو امكن ان يكتب احسن منه ويكلم بافصح منه لم يدل

على علم وعن الثاني انا لانم عدم علم النحل والعنكبوت بما يفعله
لجواز ان يخلق الله تعالى فيها علما بذلك الفعل الصادر عنهما
او يلهمهما حالا فحالا ما هو مبدء ذلك الفعل بجميع المعلومات
الممكنة والواجبة والمتبعة لان الموجب للعلم ذاته
والمقتضى للمعلومية ذوات المعلومات ومفهوماتها و
نسبة الذات الى الكل سواء فاذا كان علما ببعضها كان
علما بأكملها قادر اي يصح منه ايجاد العالم وتركه فليس شيء
منها لازما لذاته بحيث يستحيل انفكاكه عنه والى هذا
ذهب المليون كلهم واما الفلاسفة فانهم قالوا ايجاد
العالم على النظام الواقع من لوازم ذاته فيمتنع خلوه
عنه فانكروا القدرة بالمعنى المذكور لاعتقادهم انه نقصان
واشتوا له الايجاب زعماءهم انه الكمال التام واما كونه
كونه قادر اعني ان شاء فعل وان لم يشاء لم يفعل فمتفق
عليه بين الفريقين الا ان الحكماء ذهبوا الى ان مشيئة
الفعل الذي هو الفيض والجود لازمة لذاته كلزوم العلم
وسائر

وسائر الصفات الكمالية فيستحيل الانفكاك بينهما فمقدم
الشرطية الاولى واجب صدقه ومقدم الثانية تمتنع
الصدق وكلتا الشرطيتين صادقتان في حق الله تعالى
والدليل على كونه قادرا بالمعنى الاول انه ان لم يكن قادرا
بل موجبا بالذات لزم احد الامور الاربعة اما نفي الحادث
بالكلية او عدم استناده الى المؤثر او التسلسل او تخلف
الاثر عن المؤثر الموجب التام وبطلان هذه التوازم
كلها دليل على بطلان الملزوم اما بيان الملازمة فهو انه
على تقدير كونه تعالى موجبا اما ان لا يوجد حادث او يوجد
فان لم يوجد فهو الامر الاول وان وجد فاما ان لا يستند
ذلك الحادث الموجود الى مؤثر موجود او يستند فان
لم يستند فهو الامر الثاني وان استند فاما ان لا ينتهي
الى قديم او ينتهي فان لم ينته فهو الامر الثالث وان انتهى
فلا بد هناك من قديم يوجب حادثا بلا واسطة من الحوادث
دفعاً للتسلسل فيلزم الرابع على جميع الممكنات لمثل ما مر



في العلم وهو ان مقتضى القدرة هو الذات والمصحح للمقدورية
هو الامكان لان الوجوب والامتناع الذاتيين يحيلان
المقدورية ونسبة الذات الى جميع الممكنات على السواء فاذا
ثبت قدرته على بعضها ثبت على كلها مريد الارادة صفة
ثالثة مغيرة للعلم والقدرة توجب تخصيص احد
المقدورين بالوقوع ^{والفعل والترك} والدليل على ثبوتها ان الضدين
اذكمام نسبتهما الى القدرة سواء يمكن ان يقع بها هذا الضد
يمكن ان يقع بها ذلك الضد من غير فرق بينهما في اماكن
الوقوع بها وكل واحد منهما فرض وقوعه بها فان نسبة
الى الاوقات المعينة كلها سواء فكما يمكن ان يقع في وقته
الذي وقع فيه يمكن ان يقع قبله وبعده فلا بد لتخصيصه
بالوقوع دون ضده ولتخصيص وقوعه بوقته المعين
دون سائر الاوقات من ثبوت مخصص يقتضيه والالزام
ترجح احد المتساويين على الآخر بلا مرجح هف وليس ذلك
المخصص هو القدرة لاستواء نسبتهما اليها والى الاوقات
كلها

كلها كما عرفت وللعلم لانه تبع الوقوع فلا يكون الوقوع
تبعاله والالزام الدور فاذا هو امر ثالث وهو اللطفان
قبل الارادة من حيث هي ارادة نسبتها الى الضدين والى الاوقات
سواء اذ كما يجوز تعلقها بهذا الضد يجوز تعلقها بالاضد
الاخر وكما يجوز ارادة وقوع واحد منهما في وقت يجوز
ارادة وقوعه في وقت اخر فيعود الكلام فيها ويلزم التسوية
قلنا لان ذلك بل هي صفة تعلقها باحدهما ووقوعه في وقت
معين لذاته المخصوصة فلا حاجة الى صفة اخرى لا يقال
اذ تعلققت الارادة لذاتها باحد جانبي الفعل في وقت معين
على وجه مخصوص فيجب ذلك للجانب في ذلك الوقت على
ذلك الوجه ويمتنع الاخر وح فيلزم الايجاب وسلب
الاختيار لانا نقول وجوب الشيء بالاختيار لاينا في
الاختيار بل بحقيقته لجميع الكائنات لانه تعالى خالق لها
بقدرته من غير اكرام فيكون مريدا لها بالضرورة والمغترلة
انكروا ارادة الله تعالى للشور والقبايح حتى قالوا انه اراد

من الكفار والفاسق ايمانهم وطاعتهم لا كفرهم ومعصيتهم
زعمهم ان ارادة البقيع قبحة كخلفه واجباده ونحن
نمنع ذلك بل البقيع كسب البقيع والاتصاف به فعندهم يكون
الكثر ما يقع من افعال العباد على خلاف ارادة الله تعالى
وهذا شنيع جدا متكم باجماع الانبياء عليهم الصلوة والسلام
على ذلك فانه نواتر عنهم انهم كانوا يشيرون له الكلام ويقولون
انه تعالى امر بكذا ونهى عن كذا واخبر بكذا وكل ذلك من
اقسام الكلام فثبت المدعى فان قيل صدق الرسول موقوف
على تصديق الله تعالى اياه اذ لا طريق الى معرفته سواه وانه
اخبار عن كونه صادقا وهو كلام خاص له تعالى فاذا
قد توقف صدق الرسول على كلامه تعالى فانثبت كلام
الله تعالى به ودور قلنا لان ان تصديقه له كلام بل هو اظهر
المعجزة على وفق دعواه فانه يدل على صدقه ثبت الكلام
ام لم يثبت وسبحي تحقيق كلام الله تعالى حتى سميع بصير
لدلالة النصوص القاطعة واجماع الانبياء بل جميع
العقلاء

العقلاء على ذلك وهو متزه عن جميع صفات النقص كما سبق
من اجماع العقلاء على ذلك فلا شبهة له اي شبهة شئ في الصفات
فان صفاته من العلم والقدرة وغير ذلك اجل واعلى مما
في المخلوقات بحيث لا مناسبة بينهما ولا ندله ولا مثل له الله
هو المثل المناوي والمثل هو المشارك في تمام الماهية والدليل
على نقيضها انه لو شاركه غيره في الذات والحقيقة لخالفه
بتعين ضرورة الاثنينية فان المتشاركين في تمام الماهية
لا بد ان يتخالفا بتعين وتخص حتى يميز به هويتهما
وتتعدد ولا شك ان ما به الاشتراك غير ما به الامتياز
فيلزم التركيب في هوية كل منهما وهو ينا في الوجوب
الذاتي ولا شريك له لادلة السمعية كاجماع الانبياء
على الدعوة الى التوحيد ونفي الشرك وكالنصوص القطعية
من كتاب الله تعالى على ذلك والمشهور في ذلك بين المتكلمين
برهان القانع المشار اليه بقوله تعالى لو كان فيها الهة
الا الله لفسدتا وتفرقه انه لو امكن الهان لا مكن بينهما

تمنع بان يريد احدهما حركة زيد والاخر سكونه لان كلا
 منهما في نفسه امر ممكن وكذا تعلق الارادة بكل منهما اذ لا تضاد
 بين الارادتين بل بين المرادين اما ان يحصل الامر ان يجتمع
 الضدان او لا فيلزم عجز احدهما وهو امانة الحدوث
 والامكان لما فيه من شائبة الاحتياج فالنقد مستلزم
 لامكان التامع المستلزم للمحال فيكون محالا وهذا تفصيل
 ما يقال ان احدهما ان لم يقدر على مخالفة الاخر لزم
 عجزه وان قدر لزم عجز الاخر وبما ذكرنا يندفع ما يقال
 انه يجوز ان يتفقا من غير تمانع او ان يكون التمانع
 والمخالفة غير ممكنة للاستلزامها المح او ان يمنع اجتماع
 الارادتين كإرادة الواحد حركة زيد وسكونه معا
 ولا يظهر له اى المعين له ولا يحل في غيره لان الحال
 في الشيء يقتصر اليه في الجملة سواء كان حلول جسم
 في مكان او غرض في جوهر او صورة في مادة كما هو رأي
 الفلاسفة او صفة في موصوف كصفات المجرىات والافتقار
 الى الغير

او بل يكون التضاد
 بين المرادين

الى الغير ينفي الوجوب فان قيل قد يكون حلول امتزاج
 كالماء في الورد قلنا ذلك من خواص الاجسام ومنفصلي
 الى انقسام وعائد الى حلول الجسم في المكان ولا يقوم
 بذاته حادث اى موجود بعد العدم لان صفاته تقا
 صفات كمال فتلوه عنها نقص والنقص عليه محال اجماعا
 فلا يكون شئ من صفاته حادثا والا كان خاليا عنه قبل
 حدوثه واما الاضافات والسلوب الحاصلة بعد ما لم يكن
 كونه تعالى موجودا مع كل حادث بعد ما لم يكن معه وزوال
 هذه المعية عنه اذا عدم الحادث فيجوز قيام بذاته تقا
 ولا يتحد بغيره لامتناع اتحاد الاثنين ضرورة ولانه يلزم
 كون الواجب هو الممكن والممكن هو الواجب وذلك مح
 بالضرورة ليس بجوهر اما عندنا فلانه اسم للجزء الذي
 لا يتجزى وهو متخير وجزء من الجسم والله تعالى متعال
 عن ذلك واما عند الفلاسفة فلا نعم وان جعلوه
 اسما للموجود لا في موضوع مجردا كان او متخيرا كنهم جعلوه

من اقام الممكن وارادوا به الماهية الممكنة التي اذا وجدت
كانت لافي موضوع ولا عرض لانه لا يقوم بذاته بل يفتقر
الى كل يقومه فيكون ممكنا ولا جسم لانه مركب ومتحيز
وذلك اشارة للحدوث ولا في حيز ولا في جهة لانها من خواص
الاجسام والجسمانيات ولا يشار اليه بهنا وهناك
ولا يصح عليه الحركة والانتقال لما سبق والجلجل ولا الكذب
لانها نقص والنقص عليه تعالى وهو تعالى مرئي للمؤمنين
يوم القيامة للا دلة السعيفة اما الكتاب فقوله تعالى وجوه
يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة واما السنة فقوله عليه السلام
انكم سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر وهو مشهور
رواه احد وعشرون من اكابر الصحابة رضي الله عنهم
واما الاجماع فهو ان الامة كانوا مجمعين على وقوع
الرؤية في الآخرة وان الايات الواردة في ذلك محمولة
على ظهورها ثم ظهرت مقالة المخالفين وشاعت شهرهم
وثاويلاتهم واقوى شهرهم ان الرؤية مشروطة بكون المرئي
في مقابلة

في مقابلة وجهه من الرأى وذلك مع والجواب منع هذا
الاشتراط واليه اشار بقوله من موازاة ومقابلة وجهه
وقياس الغائب على الشاهد فاسد فان قيل لو كان جائزا
الرؤية والحاسة سليمة لوجب ان يرى في الدنيا والآ
لجازان يكون محضرتنا جبال شاهقة لانها وان
سفسطة قلنا نعم فان الرؤية عندنا بخلق الله تعالى لا نجب
عند اجتماع شرائط ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن
هذا مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد تلقته الامة
بالقبول وفي الاول دليل على انه تعالى غير مرید لما لا يكون ^{كايانه ابي بل}
وذلك لانه ينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما لم يكن
لم يشأ الله وفي الثاني دليل على انه مرید لجميع الكائنات
لانعكاسه بذلك الطريق الى قولنا كل ما كان فقد شاء الله تعالى
فالكفر والمعاصي مخلقة وارادته لما مر غير مرة خلافا للمعتزلة
وقد سبق تسكهم مع رده ولا يرضاه لقوله تعالى ولا يرضى
لعباد الكفر عنى لا يحتاج الى شئ في ذاته وصفاته لان الاحياء

الى غير هذا في الوجوب ولا حاكم عليه بل هو الحاكم على المطلق
لقوله تعالى له الحكم ولا يجب عليه شيء اذ لا حاكم عليه
ولانه لو وجب عليه شيء فان لم يستوجب الذم بتركه
لم يتحقق الوجوب وان استوجب كان ناقضا لذاته
مستكسما بفعله وهو محال كاللطف وهو فعل يقرب العبد
الى الطاعة ويبعده عن المعصية لا الى حد الجاء ^{او الاكراه} ويستحي
اللفظ المقرب او يحصل الطاعة ويستحي المحصل وذلك
كالارزاق والآجال والقوى والآلات واكمال العقل و
نصب الادلة وما يشبه ذلك والمعتزلة اوجبوه عليه تعالى
واستدلوا على الوجوب بان منع اللطف نقض لغرضه
الذي هو الاتيان بالامور به ونقض الغرض فيجب تركه
ورق يمنع المقدمتين لجواز ان لا يكون المأمور به مرادا
وغرضا ويتعلق بنقضه حكم ومصالح والا صلح ذهب
البغداديون من المعتزلة الى انه يجب على الله تعالى ^{ما}
ما هو اصل لعباده في الدين والدنيا وقال البصريون
بل في الدين

بل في الدين فقط ويعنون بالاصلح النافع والبغداديون
الاصلح في الحكمة والتدبير ويرد عليهما ان الاصلح للكافر
الفقر المعذب في الدنيا والاخرة ان لا يخلق مع انه مخلوق
فلم يراع في حقه ما كان اصلح له فلا يكون الاصلح واجبا
عليه والعوض على الامام وذهب المعتزلة الى وجوبه
عليه بما استدلين بان تركه فيجب كونه ظلما فيجب فعله
ورق بان القبح العقلي منتف والشرعي لا يتعلق له بافعاله ^{ما رآه لا حاكم عليه}
ولا يجب عليه الثواب على الطاعة والعقاب على المعصية
خلاف المعتزلة ان اثناب على الطاعة فبفضله من غير
وجوب عليه ولا استحقاق من العبد للامانات العبد
وان كثرت لا يفي بشكر ما انعم الله عليه فكيف يتصور
استحقاق عوض عليها وان عاقبت على المعصية فيبعد له لان
الكل ملكه فله ان يتصرف فيه ^{بغير} شاء ولا يبيع منه ^{الله} لكون
ذلك بالشرع ولا يتصور في افعاله ولا ينسب فيما يفعل
او يحكم الجور وظلم لما مر من ان الكل ملكه فله التصرف فيه

كيف يشاء ويفعل ما يشاء بقدرته ويعلم ما يريد بحكمته
 لا مانع لمشيته ولا راد لحكمه لا غرض لفعله لانه لو كان لفعله
 غرض لكان هو نافع بذااته مستكماً لا بتحصيل ذلك الغرض
 لانه لا يصلح غرضاً للفاعل الا ما هو اصيل له من عدمه وهو
 معنى الكمال فان قيل لان الملازمة لان الغرض قد يكون عائد
 الى غيره فليس كل من يفعل لغرض يفعل لغرض نفسه قلنا نفع
 غيره ان كان اولى بالنسبة اليه بما من عدمه جاء الازام
 والالم يصلح ان يكون غرضاً له والمعتزلة اشتوا لفعله غرضاً
 واحتجوا بان الفعل الخالي عن الغرض عبث وانه قبيح يجب
 تنزيه الله تعالى عنه ورد بان العبث ما كان خالياً عن
 الفوائد والمنافع وافعاله تعالى محكمة متقنة مشتملة على حكم
 ومصالح لا تحصى راجعة الى مخلوقات الله تعالى لكنها ليست
 اسباباً باعثة على اقدامه وعلا مقضية لفاعليته فلا يكون
 اغراضاً له ولا عللاً غائية لافعاله حتى يلزم استكمالها بها
 بل يكون غايات ومنافع لافعاله وانما ترتبة عليها
 كما

اثبات المقدرة
 المنوعة

كما يشاء اليه قوله داعي الحكمة فيما خلق وأمر وأودع فيها
 الفوائد والمنافع ولكن لا شيء منها باعث له تعالى على الفعل و
 ان كانت معلومة له بما وما ورد من الظواهر الدالة على
 تعليل افعاله فهو محمولة على الغاية والمنفعة دون الغرض
 والعللة الغائية تفضلاً ورحمة لا وجوباً ولا حاكم سواه
 هذا مما علم فيما سبق فليس للعقل حكم في حسن الاشياء
 وقبحها وكون الفعل سبباً للثواب والعقاب فالحسن ما
 حثه الشرع اي لم ينه عنه نهى تحريم او تنزيه كالواجب
 والمندوب والمباح فان المباح عند اكثر المشاعرة من قبل
 الحسن وكفعل الله تعالى سبحانه فانه حسن ابد بالاتفاق
 واما فعل البراهيم فقد قيل انه لا يوصف بحسن ولا قبح باتفاق
 الخصوم وفعل الصبي يختلف فيه كذا في شرح المواقف
 والقيح ما فحجه الشرع اي نهى عنه نهى تحريم او تنزيه و
 ليس للفعل صفة حقيقية او اعتبارية باعتبارها
 حسن او قبح كما قال بعض المعتزلة كما سيأتي ولو عكس

عا خلق الحسن والانس
 لا يعبدون

الفرع الامر فقيح ما حنه وحسن ما فتحه لكان الامر بالعكس
 فصار الحسن قبيحا والقيح حسنا كما في النسخ من الوجوب
 الى الحرمة ومن الحرمة الى الوجوب وقالت المعتزلة بل الحاكم
 بالحسن والقيح هو العقل والفعل حسن او قبيح في نفسه
 والشرع كاشف ومبين وليس له ان يعكس الامر ولا بد
 او لا من تحرير محل النزاع فنقول الحسن والقيح يقال لهما
 ثلثة الاول صفة الكمال والنقص يقال العلم حسن والجهل
 قبيح والنزاع في ان مدركه العقل الثاني ملائمة الغرض
 ومناقرته وقد يعبر عنهما بالمصلحة والمفيدة وذلك
 ايضا عقلي ويختلف بالاعتبار فان قل زيد مصلحة
 لا عدائته ومفيدة لا وليائه الثالث تعلق المدح والتوب في العقاب
 او الذم والعقاب وهذا هو محل النزاع فهو عند ^{الدنيا} الاشاعرة
 شرعي وعند المعتزلة ^{الدنيا} عقلي فانهم قالوا للفعل نفسه مع قطع
 النظر عن الشرع جهة محينة او مفتحة ثم اننا قد تدرك
 بالضرورة حسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار
 وقد

وقد تدرك بالنظر حسن الصدق الضار وقبح الكذب النافع
 مثلا وقد لا تدرك بالعقل ولكن اذا ورد به الشرع علم ان ثمة
 جهة محينة كما في صوم آخر يوم من رمضان او مفتحة
 كصوم اول يوم من شوال ثم انهم اختلفوا فذهب الاول
 منهم الى ان حسن الافعال وقبحها لذواتها لا لصفات فيها
 يقتضيهما وذهب بعض من بعدهم من المتقدمين الى اثبات
 صفة حقيقية توجب ذلك مطلقا وذهب ابو الحسين
 من متأخريهم الى اثبات صفة مقتضية لفتحها دون الحسن
 اذا لا حاجة به الى صفة محينة له بل بكيفية لحنه انتفاء
 الصفة المفتحة وذهب الجبائي الى نفيها فيها مطلقا فقال
 ليس حسن الافعال وقبحها لصفات حقيقية فيها بل لوجوه
 اعتبارية واصاف اضافية تختلف بحسب الاعتبار كما
 في لطم اليتيم تاديبا وظلما اختلفت الاشاعرة بان العبد
 مجبور في افعاله واذا كان كذلك لم يحكم العقل فيها بحسن
 ولا قبح اتفاقا بيانه ان العبد ان لم يتمكن من الترك فذلك

في القبيح

وان نكّن ولم يتوقف على مرج بل صدر عنه تارة ولم يصدر اخرى
من غير سبب كان اتفاقا وان توقف على مرج لم يكن ذلك من العبد
والآلة ووجب الفعل عنده والآثار معه الفعل والترك
فاحتاج الى مرج اخر وبتة فيكون اضطراريا وعلى التقادير
فلا اختيار للعبد فيكون مجبوراً واحتجت المقتلة بوجهين
الاول انا فاطمون بانه يقبح عند الله تعالى من العارف
بذاته وصفاته ان يشرك به وينسب اليه الزوجة والولاه
وما لا يليق به من صفات النقص وسماوات الحدوث بمعنى
انه يستحق الذم والعقاب في حكم الله تعالى سواء ورد الشرع
اولم يرد واجيب بان مبنى القطع على استقرار الشرايع على
ذلك واستمرار العادات بمثله في الشاهد فصار فتحه مركزاً
في القبول بحيث يظن انه بمجرد حكم العقل الثاني انه لو لم يكن
وجوب النظر وبالجملة اقل الواجبات عقلياً بل شرعياً
لما صح للنبي الزام النظر في المعجزة لعدم الوجوب قبل ثبوت
الشرع واجيب بان المتوقف على النظر هو العلم بالوجوب
لانفسه

فلا يوصف
بذلك

لانفسه ولقوة هذين الوجهين ذهب بعض اهل السنة وهم
الحنفية الى ان حسن بعض الاشياء وقبحها مما يدرك بالعقل كما
هو رأي المعتزلة كوجوب اقل الواجبات ووجوب نصديق
النبي وحرمة تكذيبه دفعا للتم وكحرمة الاشرار بالله تعالى
ونسبه ما هو في غاية الشناعة لله تعالى من هو عارف به
وبصفاته وكما لانه ووجوب ترك ذلك ولا نزاع
في ان كل واجب حسن وكل حرام قبيح الا انهم لم يقولوا
بالوجوب او الحرمة على الله تعالى وجعلوا الحاكم بالحسن
والقبح والمخالف لا فعال العباد هو الله تعالى والعقل آلة
لمعرفة بعض ذلك من غير احجاب ولا توليد بل بايجاد الله تعالى
من غير كسب في البعض ومع الكسب بالنظر الصحيح في البعض وهو
اي الله تعالى غير متبعض ولا منجز اي ذي ابعاد واجزاء لما في ذلك
من الاحتياج المنافي للوجوب ولا حد له ولا نهاية له لان
ذلك من خواص المقادير صفاته اي كل واحدة من صفاته
الحقيقية كالعلم والقدرة والارادة واحدة بالذات لان

ذلك اليق بكمال التوحيد ولأنه لا دليل على تكثر كل منها في
نفسها غير متناهية بحسب التعلق إما بالفعل كما في العلم وإما
بالقوة كما في القدرة فان تعلّقها لا يقف عند حد لا يمكن
تعلّقها بالغير وأن كان كل ما يتعلّق به بالفعل متناهيّا فقلقاتها
متناهية بالفعل دائماً غير متناهية بالقوة دائماً وعلى هذا
ففسر سائر الصفات التي لها تعلقات بالغير كالارادة والكلام
والسمع والبصر بخلاف ما لا يتعلّق له بالغير كالحياة فما وجد
من مقدورة قليلة من كثير لأن ما وجد منها متناه ومقدورة
غير متناهية بل لا نسبة بينهما من النسب المقدارية والله الزيادة
والنقصان في مخلوقاته ما شاء الله كان وما لم يشأ
لم يكن والله تعالى ملائكة وهي اجسام لطيفة تظهر
في صور مختلفة وتقوى على افعال شاقة ذو اجنحة
مثنى وثلاث ورباع مقتبس من قوله تعالى اجعل للملائكة
اولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع ولعله لم يرد خصوص
الاعداد نفى ما زاد عليها لما روى انه صلى الله عليه وسلم
راى

من

راى جبريل ليلة المراج وله ستمائة جناح منهم جبريل
وهو ملك مقرب يتعلّق به لقاء العلوم وتبليغ الوحي
وميكايل يتعلّق به تعيين الارزاق واسرافيل يتعلّق به
نفخ الصور للموت والبعث وعزرائيل يتعلّق به قبض الارواح
خصم بالذكر لزيادة فضله وشهرته لكل واحد منهم اى
من الملائكة مقام معلوم في المعرفة والعبادة والاشهاد
الى امر الله في تدبير العالم لا يعصون الله ما امرهم في المأخى
ويفعلون ما يؤمرون في المستقبل فان قيل اليس قد كفر
ابليس وكان من الملائكة بدليل صحّة استثنائه منهم فلما
لا بل كان من الجن ففسق عن امر ربه لكنه لما كان
في صفة الملائكة في باب العبادة ورفعة الدرجة وكان
جنياً واحداً فيهم رافيا بينهم صح استثنائه تغليباً وإما
هاروت وماروت فالأصح انها مكان لم يصدر
عنهما كفر ولا كبيرة وتغديبهما إنما هو على وجه المعاناة
كما يأتى الانبياء على الزلزلة والهوى وكانا يعطيان

الناس ويقولان انما نحن فتنه فلا تكف ولا كفر في تعليم
 الحق بل في اعتقاده والعمل به والقرآن وكذا سائر الكتب
 الالهية كلام الله غير مخلوق اقام غير مخلوق مقام غير حادث
 تنبها على اتحادهما وقصدا الى جري الكلام على وفق الحديث
 حيث قال النبي صلى الله عليه وسلم القرآن كلام الله غير مخلوق
 ومن قال انه مخلوق فهو كافر بالله العظيم وتنصيصا
 على محل الخلاف بالعبارة المشهورة بين اهل السنة والجماعة
 وهوان القرآن مخلوق او غير مخلوق ولهذا يترجم المسئلة
 بخلق القرآن وتحقيق الخلاف بيننا وبينهم يرجع الى اثبات
 الكلام النفسي ونفيه والافحن لانقول بقدم الالفاظ
 والحروف وهم لا يقولون بحدوث الكلام النفسي ودليلنا
 انه ثبت بالاجماع وتواتر النقل عن الانبياء انه تعالى متكلم
 ولا معنى له سوى انه متصف بالكلام ويمتنع قيام ^{بشيء} ^{منه}
 اللفظي للحادث بذاته تعالى فتبين النفسي القديم واما استدلالهم
 بان القرآن متصف بما هو من صفات المخلوق وسمات
 الحدوث



للحدوث من التأليف والتنظيم والانزال والتزيل وكونه
 عربيا مسموعا فصحا معجزا الى غير ذلك فانما يقوم حجة على الجنبلة
 القائلين بقدم النظم لاعلمنا لانا فائقون بحدوثه وانما الكلام
 في المعنى القديم والمعتزلة لما لم يمكنهم انكار كونه تعالى متكلما ذهبوا
 الى انه متكلم بمعنى ايجاد الاصوات والحروف في محالها او ايجاد
 أشكال الكتابة في اللوح المحفوظ وأن لم تقرأ على اختلاف
 بينهم وانت خير بان المتحرك من قامت به الحركة لامن
 اوجدها واعلم ان للمص مقالة مفردة في تحقيق كلام الله
 وحصولها ان لفظ المعنى يطلق تارة على مدلول اللفظ
 واخرى على الامر القائم بالغير فالشيخ الاشعري لما قال
 الكلام هو المعنى النفسي فهم الاصحاب منه ان مراده مدلول
 اللفظ وحده وهو القديم عنده واما العبارات فانما
 تسمى كلاما مجازا على ما هو كلام حقيقي حتى صرحوا بان
 الالفاظ حادثة على مذهبه ايضا لكنها ليست كلامه
 حقيقة وهذا الذي فهموه من كلام الشيخ له لوازم كثيرة

لذلك

اعتراض المصنف

فاسد كعدم الكفار من انكر كلامية ما بين دفتي المصاحف
مع انه علم من الدين ضرورة كونه كلام الله تعالى حقيقة
وكعدم كون المعارضة والتحدي بكلام الله الحقيقي وكعدم
كون المفروء والمحفوظ كلامه تعالى حقيقة الى غير ذلك مما
لا يخفى على المتفطنين في الاحكام الدينية فوجب حمل كلام
الشيخ على انه اراد به المعنى الثاني فيكون الكلام النفسى
عنده امرا شاملا للفظ والمعنى قائما بذات الله تعالى وهو المكتوب
في المصاحف المفروء باللسن المحفوظ في الصدور والمكتوب غير
الكتابة والمفروء غير القراءة والمحفوظ غير الحفظ وما يقال من ان الحروف
تكون حادثة والالفاظ مترتبة متعاقبة فجوابه ان ذلك الترتيب انما هو في اللفظ
كتابة النزل والانزال بسبب عدم مساعدة الآلة فاللفظ حادث والآلة الدالة على
والتأليف والتنظيم الحدوث يجب حملها على حدوثه دون حدوث اللفظ جميعا بين
في شرح المواقف الادلة قال المحقق الشريف وهذا الجمل لكلام الشيخ مما اختاره
محمد الشهرستاني في كتابه المسيب نهاية الاقدام ولا يشبهة في انه
اقرب الى الاحكام الظاهرة المنسوبة الى قواعد الملة واسماؤة توفيقية
اي

جميعا

اي بتوقف اطلاقها على اذن الشرع قال العلامة النجاشي
في شرح المقاصد لا خلاف في جواز اطلاق الاسماء والصفات
على الباري تعالى اذا ورد اذن الشرع وعدم جوازه اذا ورد
منعه وانما الخلاف فيما لم يرد به اذن ولا منع وكان هو
موصوفا بمضاهيه ولم يكن اطلاقه موهما بما يستحيل في
حقه فعندنا لا يجوز وعند المعتزلة يجوز واليه مال
القاضي ابو بكر منا وتوقف امام الحرمين وفصل الامام
الغزالي فقال بجواز الصفة وهو ما يدل على معنى زائد
على الذات دون الاسم وهو ما يدل على نفس الذات لنا
انه لا يجوز ان يسمى النبي بما ليس من اسمائه بل لو سمي
واحد من افراد الناس بما لم يستمه به ابواه لما ارتضاه
فالباري تعالى وتقدس اولى قالوا اهل كل لغة يسمونه باسم
مختص بلغتهم كقولهم خدای وتكري وشاع ذلك وذاع عطف تفسيري
من غير تكير فكان اجماعا قلنا كفى بالاجماع دليلا على الماذن
الشرعي وهذا ما يقال انه لا خلاف فيما يرد في الاسماء الواردة

في الشرح قال امام الحرمين معنى الجواز وعدمه الحل والحرمه
وكل منها حكم شرعي لا يثبت الا بدليل شرعي والقياس انما يعتبر
في العمليات دون الاسماء والصفات واجيب بان التسمية
من باب العمليات وافعال اللسان وقال الامام الغزالي اجزاء
الصفة اخبار بثبوت مدلولها فيجوز عند ثبوت المدلول
الامناع بالدلائل الدالة على اباحة الصدق بل استحبابه
مختلف ^{بمعنى} بخلاف التسمية فانه بصرف في المسمى لا ولاية ^{عليه} الآلاب
والمالك ومن يجري مجرى ذلك فان قيل فلم لا يجوز مثل
العارف والعافل والفطن والزكي وما شبه ذلك قلنا
لما فيه من الايهام لشبهة استعماله مع خصوصية تمتنع في حق
الباري تعالى فان المعرفة قد تشربق بعدم والفتنة
سرعة ما غاب وكذا جميع الالفاظ الدالة على الادراك
حتى قالوا ان الدراية تشربق من الخيلة وهو اعمال
الفكر والروية وما فيه ايهام لا يجوز بدون الاذن
وفاقا كالصبور والشكور والحليم والرحيم فان قيل
قد

ادراكه

قد وجدنا من الاوصاف ما تمتنع اطلاقا مع ورود
الشرح بها كالمكر والمستهزئ والمنزل والمنشئ والحارث
والزارع والرامي قلنا لا يكفي في صحة الاجراء على الاطلاق
مجرد وقوعها في الكتاب والسنة بحسب اقتضاء المقام
واتساق الكلام بل يجب ان لا يخفى عن نوع تعظيم ورعاية
ادب اشترى علم ان ما ورد به التوقيف في المشهورات
وتسعون اسما فلنخصها احصاء الله الرحمن الرحيم
الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار
المتكبر الخالق البارئ المصور الغفار القهار الوهاب
الرزاق الفتاح العليم القابض الباسط الخافض
الرافع المفر المذل السميع البصير الحكم العدل
اللطيف الخبير الحليم العظيم الغفور الشكور الكبير
الحفيظ المقيت الحسيب الجليل الكريم الرقيب المجيب
الواسع الحكيم الودود المجيد الباعث الشهيد الحق
الوكيل القوي المتين الولي الحميد المحصي المبدئ المعيد

العلم

المحي المميت الى القيوم الواحد الماجد الاحد الصمد القادر
 المقدر المقدم المؤخر الاول الآخر الظاهر الباطن الوالي
 المتعالي البر التوب المنتقم العفو الرؤف مالك
 الملك ذو الجلال والاكرام القسط الجامع الغني الغني
 المانع الضار النافع النور الهادي البديع الباقي
 الوارث الرشيد الصبور فهذه هي الاسماء الحسنی
 نسأل الله تعالى بركاتها ان يفتح علينا ابواب الخيرات ونفعلنا
 ويرحمنا انه هو العفو الرحيم والمعاداي الجسماني
 كما هو المتبادر عند اطلاق اهل الشرع حق لانه امر محلي
 اخبر به الصادق اما الامكان فلان الكلام فيما عدم بعد
 الوجود او تفرق بعد الاجتماع ومات بعد الحيوة فيكون
 قابلا لذلك والفاعل هو الله القادر على كل الممكنات
 العالم بجميع الكليات والجزئيات واما الاخبار فلما تواتر
 من الانبياء سيما نبينا صلى الله عليه وسلم انهم كانوا يقولون
 بذلك ولما ورد في التنزيل من نصوص لا يحتمل اكثرها
 التاويل

التاويل مثل قوله تعالى قال من يحي العظام وهي رميم قل يحياها
 الذي انشاءها اول مرة فاذا هم من الاجداث الى ربهم ينسلون
 فيقولون من يعيدنا قل الذي فطركم اول مرة ايجب
 الانسان ان لن يجمع عظامه بلى قادرين على ان نسوي
 بنانه وقالوا الجلود هم لم شهدتم علينا قالوا انطقنا الله
 الذي انطق كل شئ كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا
 غيرها يوم تثقق الارض عنهم سراعا ذلك حشر علينا يسير
 افلا يعلم اذا بعثنا في القبور الى غير ذلك من الايات وفي
 الاحاديث ايضا كثرة وبالجملة فانبات المعاد الجسماني
 من ضروريات الدين وانكاره كفر بيقين واما المعاد
 الروحاني اعني التذاذ النفس بعد المفارقة وتألها بالذات
 والالام العقلية فلا يتعلق التكليف باعتقاده ولا يكفر
 منكروه ولا مانع شرعا وعقلا من اثباته بحشر الاجساد
 ونما دفيه الارواح بالاجساد بعد الفناء عند بعض المتكلمين
 او بالجمع بعد تفرق الاجزاء عند بعضهم والحق التوقف

والمحامل ان الحكم الدنيا على الايدان
 والارواح تنبع لها في الحكم والارواح
 على الارواح والارواح تنبع لها في الحكم
 والمحامل ان الحكم الدنيا على الايدان
 والارواح تنبع لها في الحكم والارواح
 على الارواح والارواح تنبع لها في الحكم

وهو اختيار امام الحرمين حيث قال يجوز عقلا ان يُعدم
الجواهر ثم تعاد وان تبقى وتزول اعراضها المهيولة ثم تعاد
بغيرها ولم يدل قاطع سمعي على بقاء احدتهما فلا يبعد ان يصير
اجسام العباد على صفة اجسام التراب ثم يعاد تركيبها
الى ما عهد ولا تخيل ان ينعدم منها شئ ثم يعاد والله اعلم
وكذا المجازات والمحاسبة للنصوص الدالة عليها والحكمة
في المحاسبة مع ان المحاسب خبير والناقد بصير ^{بصير} ظهور مراتب
ارباب الكمال وفضائح اصحاب النقصان على رؤس
الاشهاد زيادة في لذات هؤلاء ومراتبهم وآلام اولئك
واخرانهم وفي هذا ترغيب في الحسنات وزجر عن السيئات والصلوات
حق وهو جسر ممدود على متن جهنم يبرده الاولون
والاخر فون ادق من الشعر واحد من السيف على ما ورد
في الحديث الصحيح ويشبه ان يكون المرور عليه هو المراد
بورود كل احد النار على ما قال الله تعالى وان منكم الاوارها
وانكره القاضي عبد الجبار وكثير من المعتزلة زعموا منهم انه
لا يمكن

لا يمكن العبور عليه ولو امكن ففيه تغذيب ولا عذاب
على المؤمنين والصلحاء يوم القيمة والجواب ان امكن
العبور ظاهر كالمشي على الماء والطيران في الهواء غاية
مخالفة العادة ثم الله يسهل الطريق على من اراد كما ورد
في الحديث ان منهم من هو كالبرق الخاطف ومنهم من
هو كالريح الهابطة ومنهم من هو كالجواد ومنهم من هو بخور
رجلاه ويعلق يداه ومنهم من هو يختر على وجهه
والميزان حق لقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم
القيمة فاما من ثقلت موازينه فهو في عيشة راضية
واما من خفت موازينه فاما هو فيه وذهب كثير
من المفسرين الى انه ميزان له كفتان ولسان عملا
بالحقيقة لا مكانا وقد ورد في الحديث تفسيره بذلك
وانكره بعض المعتزلة ذهابا الى ان الاعمال اعراض لا يمكن
وزنها فكيف اذا زالت وتلاشت واجيب بانه يوزن
صنائف الاعمال وقيل بل تجعل الحسنات اجساما نورانية

والسيات اجساما ظلمانية واما لفظ الجمع فللاستظام
وقيل لكل مكلف ميزان وانما الميزان الكبير واحد اظارا
لجلاله الامر وعظم المقام وخلق الجنة والنار اي هاتين
الآن وزعم اكثر المعتزلة انها انما يخلقان يوم الجزاء ~~لنا~~
وجان الاول قصه ادم وحواء واسكانها الجنة ثم اخراجها
عنها بكل الشجرة وكونها بخصفان عليها من ورق الجنة
على ما نطق به الكتاب والسنة وانفقد عليه اجماع الامة
قبل ظهور المخالفين وحملوا على بستان من بساتين الدنيا
يجري مجرى التلاعب بالدين والمرغمة لاجماع المسلمين
ثم لا قائل بخلق الجنة دون النار فتبوتها ثبوتها الثاني
الايات الصريحة في ذلك كقوله تعالى ولقد رآه نزله اخرى
عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وكقوله في حق الجنة
اعدت للمتقين اعدت للذين امنوا بالله ورسوله و
ازلفت الجنة للمتقين وفي حق النار اعدت للكافرين و
برزت للحجيم للفاوين وحملوا على التعبير عن المستقبل بلفظ
الماضي

الماضي مبالغة في تحققة مثل وتفتح في الصور ونادى اصحاب الجنة
اصحاب النار خلا في الظاهر فلا يدل اليه بدون قرينه
قالوا لو خلقنا لكنا لقوله ما كل شئ هالك الا وجهه
واللازم بط للاجماع على دوامها والنصوص الشاهدة
بدوام اكل الجنة وظلها واجيب بتخصيصها من اية الهلاك
جمعا بين الادلة وبيان الدوام المجمع عليه هو انه لا انقطاع
لبقائرها ولا انتهاء لوجودها بحيث تبقيان على عدم زمانا
يعتد به كما في دوام الاكل فانه على التجدد والانقضاء قطعا
وهذا لا ينافي في فناء لحظة وبيان المراد ان كل ممكن فهو هالك
في حد ذاته بمعنى ان الوجود الامكاني بالنظر الى الوجود
الواجبي بمنزلة عدم يخلد اهل الجنة في الجنة ويخلد
الكافر في النار باجماع المسلمين على ذلك هذا حكم الكافر
لجاهل المعاند وكذا من بالغ في الطلب والنظر واستغفر
المجهود ولم ينل المقصود خلافا للجاحظ والغبيري زعماء حيث
انه معذور اذا لا يليق بحكمة الحكيم ان يعذبه مع بذله للجهل

والطاقة من غير جرم وتقصير كيف وقد قال الله تعالى ما جعل
عليكم في الدين من حرج ليس على الاعمي حرج ولا على الاعرج
حرج ولا على الربص حرج ولا شك ان عجز المتخيرات وهذا
الفرق خرق للاجماع وترك للنصوص الواردة في هذا الباب
هذا في حق الكفار عنادا او اعتقادا واما الكفار حكما
كما طفال المشركين فكذلك عند الاكثرين لدخولهم في المعصيات
ولما روى ان خديجة رضي الله عنها سألت النبي صلى الله عليه
عن اطفال الذين ماتوا في الجاهلية فقال هم في النار وقالت
المعتزلة ومن تبعم لا يعتد بهم بل هم خدم اهل الجنة على
ما ورد في الحديث لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى
ولا تجزون الا ما كنتم تعملون ونحو ذلك وقيل من علم الله
منه الايمان والطاعة على تقدير البلوغ ففي الجنة ومن علم الله
منه الكفر والعصيان ففي النار ولا يجند المسلم صاحب
الكبيرة في النار وان مات قبل التوبة خلا فاللمعتزلة
بل يخرج اخر الى الجنة تفضلا لا وجوبا لنا وجران الاول
الايات

الايات والاحاديث الدالة على ان المؤمنين يدخلون الجنة
البينة وليس ذلك قبل دخول النار وفاقا فتعين ان يكون
بعده او بدونه قال الله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره
ومن عمل مثقالا من ذكرا واشى وهو مؤمن فاولئك
يدخلون الجنة وقال النبي صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله
ادخل الجنة وقال من مات لا يشرك بالله شيئا
دخل الجنة وان زنى وان سرق الثاني النصوص المشعة
بالخروج من النار لقوله تعالى النار مثويكم خالدين
فيها الا ما شاء الله فمن رزح عن النار وادخل الجنة
فقد فاز وكقول النبي صلى الله عليه وسلم ويخرج من
النار قوم بعد ما امتحشوا وصاروا فخما وحمما فينبئون
كما ينبت الحبة في حبل السيل وخبر الواحد وان لم يكن
حجة في الاصول لكن يفيد التأييد والتأكد بتعا ضد النصوص
احتجت المعتزلة بالايات الدالة على الخلود المتناولة للكافر
وعنه كقوله تعالى ومن يعص الله ورسوله فان له نارا منهم

خالدين فيها ابدا وقوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه
جهنم خالدا فيها وقوله تعالى واما الذين فسقوا فمأواهم النار
كلما ارادوا ان يخرجوا منها اعيدوا فيها وغير ذلك وللجواب انا
نخص تلك العمومات بالكفار او نخل الخلود وان كان ظاهرا في
اللام على المكث الطويل فانه قد يستعمل فيه كسجن مخلدا ووقف
مخلدا ونقيذ السيات بقيد الاستحلال او نحو ذلك كما قيل
فاية القل ان التعلق بالوصف يشعر بالحيشة فيختص من
قل مؤمنا لا يمانه جمعا بين الادلة واختلاف الروايات في الكثرة
روى ابن عمر رضي الله عنهما انها تسعة الشرك بالله وقتل النفس
بغير حق وقذف المحصنة والزنا والفرار من الزحف والسر
واكل مال اليتيم وعموق الوالدين المسلمين والحاد في الحرم
وزاد ابو هريرة رضي الله عنه اكل الربا وزاد على رضي الله عنه
السرقة وشرب الخمر وقيل ما كان مفدته مثل مفدة
شيء مما ذكرنا او اكثر منه وقيل كل ما توعد عليه الشارع
بخصوصه وقيل كل معصية اصر عليها العبد فهي كبيرة وكل
ما

ما استغفر عنها فهي صغيرة وقيل انهما اسمان اضافيان لا يعرفان
بذاتيهما فكل معصية اضيفت اليها فوقها فهي صغيرة واذا
اضيفت اليها دونها فهي كبيرة والكبيرة المطلقة هي الكفر اذ
لا ذنب اكبر منه والعفو عن الصفات والكبائر بدون التوبة
ومعنى العفو ترك عقوبة المجرم والستر عليه بعدم المأخذ
جائز خلافا للمعتزلة لنا الايات والاحاديث الناطقة بما
بالعفو والغفران وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو
عن السيئات او يوتقن بما كسبوا ويعف عن كثير
ان الله يغفر الذنوب جميعا ان الله لا يغفر ان يشرك به
ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وان ربك لذو مغفرة
للناس على ظلمهم والاحاديث كثيرة والمعتزلة يخصصونها
بالصفائر او بالكبائر المبرونة بالتوبة وتكوا بوجوب
الاول الايات والاحاديث الواردة في وعيد العصاة وللجواب
اننا على تقدير عمومها انما ندل على الوقوع دون الوجوب
وقد كثرت النصوص في العفو فيخص المذنب المغفور

حتى اضيفت

عن عمومات الوعيد وزعم بعضهم ان الخلف في الوعيد كرم فيجوز
من الله تعالى والمحققون على خلافه وهو تبديل القول وقد
قال الله تعالى ما يبدل القول لدي الثاني المذهب اذا علم انه
لا يعاقب على ذنبه كان ذلك تقريره على الذنب واغراء للغير عليه
وهذا بنا في حكمة ارسال الرسل والجواب ان مجرد جواز العفو
لا يوجب ظن عدم العقاب فضلا عن العلم كيف وعمومات
الواردة في الوعيد المقرونة بغاية من التهديد ترجح جانب
الوقوع بالنسبة الى كل واحد وكفى به زاجرا والشفاعة
حق لمن اذن له الرحمن بقوله تعالى يومئذ لا تنفع الشفاعة
الا من اذن له الرحمن ورضي له قولا ولا تنفع الشفاعة
عنده الا من اذن له من ذي الذي يشفع عنده الا باذنه
وشفاعته رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل الكبار
من ائمة في حط السيئات اما في العرصات واما بعد
دخول النار خلافا للمعتزلة وهذا مبني على ما سبق من
جواز العفو بدون الشفاعة فبالشفاعة اولى وهم

لما لم يجز لم تجز لنا ما اشتهر بل تواتر معنى من الشفاعة
لاهل الكبار كقوله عليه الصلوة والسلام ادخرت شفاعتي
لاهل الكبار من امتي واحتجت المعتزلة بمثل قوله تعالى
وانقوا يوم لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا تقبل منها
شفاعة وقوله تعالى للظالمين من حميم ولا شفيع
يطاع والجواب بعد تسليم دلالة على العموم في الاشخاص
والارمان والاحوال انه يجب تخصيصها بالكفار جمعا
بين الادلة ولما كان اصل العفو والشفاعة ثابتا بالادلة
القطعية من الكتاب والسنة والاجماع قال المعتزلة
بالعفو عن الصفات مطلقا وعن الكبار بعد التوبة
وبالشفاعة لرفع الدرجات وزيادة المثوبات وكلها
فاسد اما الاول فلان التائب ومرتكب الصغائر المجتنب
عن الكبيرة لا يستحقان العذاب عندهم فلا معنى للعفو
واما الثاني فلان النصوص دالة على الشفاعة بمعنى
طلب العفو عن الجناية وهو مشفع فيهم اي مقبول

الشفاعة لاورد في الحديث ان الله تعالى يقول اشفع تشفع
 وسقط وعذاب القبر للمؤمن الفاسق والكافر حق لايات
 كقوله تعالى في ال فرعون النار يعصون عليها غدوا وعشيا
 اي قبل القيامة وذلك في القبر بدليل قوله تعالى ويوم تقوم الساعة
 ادخلوا ال فرعون اشد العذاب وكقوله تعالى في قوم نوح
 اغرقوا فادخلوا نارا والفاء للتعقيب وكقوله تعالى ربنا
 امثنا اثنتين واحييتنا اثنتين واحدى الحيوتين
 ليست الا في القبر ولا يكون الا لنخرج ثواب او عقاب بالاتفاق
 وكقوله تعالى ولا تحسبن الدين قتلوا في سبيل الله امواتا
 بل احياء عند ربهم يرزقون فرحين بما اتيهم الله من
 فضله والاحاديث المتواترة المعنى كقوله عليه الصلوة والسلام
 القبر دوضة من رياض الجنة او حفرة من حفر النيران
 النيران وكقوله عليه السلام استترها من البول فان
 عامته عذاب القبر منه وكما روى انه مر بقبرين فقال
 انهما ليعذبان الحديث الى غير ذلك من الاخبار السطوة
 المشهورة

المشهورة وقد تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم استعداده
 من عذاب القبر واستفاض ذلك في الادعية المتواترة وانكر
 عذاب القبر بعض المعتزلة والرافضة لان الميت جمد لا حيوة
 له ولا ادراك فتعذبه مح والجواب انه يجوز ان يخلق
 الله تعالى في جميع الاجزاء او بعضها نوعا من الحيوة قدر ما يدرك
 ألم العذاب اولذة النعيم وهذا لا يستلزم اعادة الروح
 الى بدنه ولا ان يتحرك ويضطرب او يرى اثر العذاب
 عليه حتى ان الغريق في الماء او المأكول في بطون الحيوانات
 او المصلوب في الهواء يعذب وأن لم نطلع عليه وسن تأمل
 في عجائب ملكه ومكوثه وغرائب قدرته وجبروته لم يستبعد
 امثال ذلك فضلا عن الاستحالة وسؤال منكر ونكير لقوله
 اذا قبر الميت اتاه ملكان اسودان ازرقان يقال لاحدهما
 المنكر وللآخر النكير فيقولان ما كنت تقول في هذا الرجل
 فيقول هو عبد الله ورسوله اشهد ان لا اله الا الله
 وان محمدا رسوله فيقولان قد كنا نعلم انك تقول هذا

عليه الصلوة والسلام

ثم يفسح له في قبره سبعون ذراعا في سبعين ثم ينور له فيه
ثم يقال له ثم فيقول ارجع الى اهلي فاخبرهم فيقولان ثم كنومة
العروس لا يوقظ الا احب اهله اليه حتى يبعثه الله
من مضمعه ذلك وان كان منافقا قال سمعت الناس
يقولون فقلت مثله لا ادري فيقولان قد كنا نعلم انك
تقول ذلك فيقال للارض التمتي عليه فتلتئم عليه فتختلف
اضلاعه فلا يزال فيها مودبا حتى يبعثه الله من مضمعه
ذلك والاحاديث في هذا المعنى وفي كثير من احوال الآخرة
متواترة المعنى وان لم يبلغ احادها حد التواتر وبقية الرسل
جمع رسول فيقول من الرسالة وهي سفارة العبد بين الله
وبين ذوى الالباب من خليقته يريج بها عليهم فيما قصت
عنه عقولهم من مصالح الدنيا والآخرة وقد عرفت معنى
الرسول والنبى في صدر الكتاب بالمعجزات جمع معجزة وهي امر
يظهر بخلاف العادة على يد مدعى النبوة عند تحدى المنكرين
على وجه يعجز المنكرين عن الاتيان بمثله من لدن ادم الى
نينا

الى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم حوق اما نبوة ادم
فباكتاب الدال على انه قدام ونهى مع القطع بانه لم يكن
في زمانه نبى اخر فهو بالوحى لا غير وكذا بالسنة والاجماع
فانكار نبوته على نقل من البعض يكون كفرا واما نبوة
محمد صلى الله عليه وسلم فلانه ادعى النبوة وظهر المعجزة
اما دعوى النبوة فقد علم بالتواتر واما اظهار المعجزة فلو
احدها انه اظهر كلام الله تعالى وتحدى به البلاء مع كمال بلاغهم
فجاءوا عن معارضة افصر سورة منه مع تهاكمهم على ذلك
حتى خاطروا بمجرمهم واعرضوا عن المعارضة بالحروف
الى المقارعة بالسيوف ولم ينقل عن احدهم مع توفر
الداعي الاتيان بشئ مما يدانيه فدل ذلك قطعا على انه
من عند الله وعلم منه صدق دعوى النبى صلى الله عليه وسلم
علما عاديا لا يقدر فيه شئ من الاحتمالات العقلية
على ما هو شأن سائر العلوم العادية وثانيهما انه نقل
عنه من الامور الخارقة للعادة ما بلغ القدر المشترك
حاله ما في ما بلغه

ان الله
يحيى

منه اغنى ظهور المعجزة حد التواتر وان كانت تفاصيلها احادا
كشجاعة على رضى الله عنه وجود حاتم وهي مذكورة في كتب
السيرة وقد استدلل ارباب البصائر على نبوته بوجهين احدهما
ما تواتر من احواله قبل النبوة وحال الدعوة وبعد تمامها
واخلاقه العظيمة واحكامه الحكيمة واقdamه حيث يحكم
الابطال ووثوقه بعصمة الله تعالى في جميع الاحوال وثباته
على حاله لدى الاحوال بحيث لم يجد اعداؤه مع شدة
عداوتهم وحرصهم على الطعن فيه مطعنا ولا الى الفتح
فيه سبيلا فان العقل يحزم بامتناع اجتماع هذه الامور
في غير الانبياء عليهم السلام وان يجمع الله هذه الكمالات
في حق من يعلم انه يفترى عليه ثم يمهل له ثلثا وعشرين
سنة ثم يظهر دينه على سائر الاديان وينصره على اعدائه
ويحيى اثاره بعد موته الى يوم القيمة وثانيهما انه ادعى
ذلك الامر العظيم بين اظهر ^{من النبوة} قوم لا كتاب لهم ولا حكمة
مهم وبين لهم الكتاب والحكمة وعلمهم الاحكام والشرائع
واتم

واتم مكارم الاخلاق واكمل كثيرا من الناس في الفضائل العلمية
والعملية ونور العالم بالايمان والعمل الصالح واظهر الله
دينه على الدين كله كما وعده ولا معنى للنبوة والرسالة
سوى ذلك ومحمد صلى الله عليه وسلم خاتم الانبياء لقوله
ولكن رسول الله وخاتم النبيين ولقوله علمه الصلوة والسلام
لعل رضى الله انت منى بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي
بعدى فان قيل قد ورد في الحديث نزول عيسى عليه الصلوة والسلام
بعد فلنا نعم لكنه يتابع محمد صلى الله عليه وسلم لان شريعته قد
فلا يكون اليه وحى ونصب احكام بل يكون خليفة رسول الله
والانبياء معصومون من الكذب خصوصا فيما يتفق
بامر الشرايع وتبليغ الاحكام وارشاد الامة اقامتها فبالاجماع
واما سوا فغند الاكثري ومن الكفر قبل الوحي وبعده بالاجماع
ومن الكبار عمدا واماسه وفجوزه الاكثرون واما الصغار
فيجوز عمدا عند الجمهور خلافا للجبايى واتباعه ومجوزها
بالاتفاق الا ما يدل على الخسة كسرقة لقمة والتطيف بحبة

لكن المحققين اشترطوا ان يُنبهوا عليه فينبهوا عنه هذا
 كله بعد الوحي واما قبله فلا دليل على امتناع صدور الكبيرة
 وذهب المعتزلة الى امتناعها لانها توجب التفرقة المانعة عن اتباعهم
 فيفوت مصلحة البعثة والحق منع ما يوجب التفرقة كالمهمات
 والفجور والصفائر الدالة على الخسة ومنع الشبهة صدور
 الصغيرة والكبيرة قبل الوحي وبعده لكنهم جوزوا اظهار الكفر
 نقيه هكذا ذكر العلامة التقازاني في شرح العقائد وقال
 في شرح المقاصد والمذهب عندنا منع الكبار بعد البعثة مطلقا
 والصفائر عدا لاسرها وذهب امام الحرمين متنا و ابو هاشم
 من المعتزلة الى تجويز الصفائر عدا انتهى وبين كلاميه
 تناف محسب الظاهر فتأمل وهم افضل من الملائكة العلوية
 عند اكثر الاشاعرة ومن الملائكة السفلية بالاتفاق وعامة
 البشر من المؤمنين ايضا افضل من الملائكة وعند المعتزلة
 وابي عبد الله الحلي والقاضي ابي بكر متنا الملائكة افضل والراء
 بالافضل اكثر ثوبا وذلك لان الانسان يحصل الفضائل و
 الكمالات

لم يذكر في نسخة
 التامل إشارة الى التوفيق
 وجه ان ما ذكره في شرح العقائد
 وهو ان ما ذكره في شرح
 على طريق النقل وما ذكره في شرح
 المقاصد على طريق الاختيار

والكمالات العلمية والعملية مع وجود العوايق والموانع من
 الشهوة والغضب وسنوح الحاجات الضرورية الشاغلة
 عن اكتساب الكمالات ولا شك ان العبادات وكسب الكمالات
 مع الشواغل والصوارف اشق وادخل في الاخلاص فليكن
 افضل واهل بيعة الرضوان وهم الذين بايعوا تحت الشجرة
 واهل غارة بدر وهم الذين حاربوا مع رسول الله بقرية
 قليب بدر وكانوا ثلثمائة وثلاثة عشر شخصا والكفار
 وخمسين من اهل الجنة لورود النص بذلك وكرامات
 الاولياء حق الولي هو العارف بالله وصفاته المواعظ
 على الطاعات المجتنب عن المعاصي المعرض عن الانهالك في اللذات
 والشهوات وكرامته ظهورا مخارق للعادة من قبله غير
 مقارن لدعوى النبوة وبهذا يمتاز عن المعجزة وبمقارنته
 الاعتقاد والعمل الصالح والتزام متابعة النبي عن الاستدراج
 وعن مؤكيدات تكذيب الكذابين كما روى ان سليمة دعا
 لاعور ان يصير العوراء صحيحة فصارت عينه الصحيحة عوراء
 عندهم

ويسمى هذا اهانة وقد يظهر الخوارق من قبل عوام المسلمين
تخليصا لهم من المحن والمكاره ويسمى معونة فلذا قالوا ان
الخوارق انواع اربعة معجزة وكرامة ومعونة واهانة و
الدليل على حقيقة الكرامة ما تواتر من كثير من الصحابة ومن
بعدهم بحيث لا يمكن انكاره خصوصا الامر المشترك وان كانت
التفاصيل احادا وايضا الكتاب الكتاب ناطق بظهورها
من مريم ومن صاحب سليمان عليه السلام وبعد ثبوت الوقوع
لا حاجة الى اثبات الجواز والمعتزلة ينكرون كرمات الاولياء
ووافقهم الاستاد ابو اسحق منا لانها لا تتميز عن المعجزة فلا يكون
المعجزة ح دالة على النبوة ونسب باب اثباتها والجواب انها
تتميز بالتحدي مع ادعاء النبوة في المعجزة وعدم التحدي
مع ذلك الادعاء في الكرامة يكرم الله تعالى بها من يشاء و
يختص برحمته من يريد فيه اشارة الى وجه تسميتها
بالكرامات والامام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم
ابوبكر رضي الله عنه ثبت امامته بالاجماع لان الصحابة
قد

في كتابه
في كتابه

قد اجتمعوا يوم توفي رسول الله صلوات الله وسلامه
في سقيفة بني ساعدة واستقر رأيهم بعد المشاورة والمناظرة
على خلافة ابوبكر رضي الله عنه فاجمعوا على ذلك وبايعه على
على رؤس الاسهاد بعد توقف كان منه فصار امامته مجمعا
عليه ولم ينص رسول الله صلى الله عليه وسلم على احد اذ لو نص
لكان اولى بالظهور من نصبه احاد الولاة والامراء على
الجنود في البلاد ولم يخف ذلك فكيف خفي هذا وان ظهر
فكيف اندرس حتى لم ينقل اليها فلم يكن ابوبكر اماما
الا بالاختيار والبيعة واما نقل النص على غيره فهو نسبة
للصحابه كلهم الى مخالفة الرسول وخرق للاجماع وذلك
مما لا يجترئ على اختراعه الا الروافض واعتقاد اهل السنة
بتركية جميع الصحابة والثناء عليهم كما اثبت الله تعالى ورسوله
عليهم ثم عمر رضي الله عنه لان ابوبكر رضي الله عنه لما آيس من حياته
دعا عثمان واملى عليه كتاب عهد له فلما كتب ختم الصحيفة
واخرجها الى الناس وامرهم ان يبايعوا لمن في الصحيفة فبايعوا

فبايعوا حتى مرت بعلي رضي الله فقال بايعنا لمن فيها وان كان
 عمرو بالجملته وقع الاتفاق على خلافته ثم عثمان رضي الله عنه
 لان عمر لما استشهد ترك الخلافة شورى بين ستة عثمان
 وعلي وعبد الرحمن بن عوف وطلحة والزبير وسعد بن
 ابي وقاص ثم فوض الامر خستهم الى عبد الرحمن بن عوف
 ورضوا بحكمه فاختر عثمان وبايعه بمحض من الصحابة
 فبايعوه وانقادوا والاوامر وصلوا معه للجمع والاعياد
 فكان الخلافة في حقه اجماعا ثم علي رضي الله عنه لان عثمان
 لما استشهد وترك الامر مبالا اجتمع كبار المهاجرين والأنصار
 على علي رضي الله والتسوامنه بقول الخلافة وبايعوه لما كان
 افضل عصره واوليهم بالخلافة وما وقع المخالفات
 والمخاربات لم يكن عن نزاع في خلافته بل عن خطأ
 في الاجتهاد والافضلية بهذا الترتيب اي بترتيب الخلافة
 يعني ان الافضل ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم
 وعلى هذا الترتيب وجدنا السلف وحسن ظننا بهم
 يقتضي

يقتضي بانهم لو لم يعرفوا ذلك لما اطبقوا عليه فوجب علينا
 اتباعهم ونفويض ما هو الحق فيه الى الله تعالى ومعنى الافضلية
 اي المعنى المراد بها انه اكثر ثوبا عند الله بما كتب من خير
 لانه اعلم واشرف نسبا وما اشبه ذلك والكفر عدم الايمان
 عما من شأنه والايمان في اللغة التصديق وفي الشرع هو
 التصديق بما علم بحجى النبي صلى الله عليه وسلم به ضرورة اي
 تصديق النبي بالقلب فيما اشهر كونه من الدين بحيث
 يعلمه العامة من غير افتقار الى نظر واستدلال كوحدة
 الصانع ووجوب الصلوة وحرمة الخمر ونحو ذلك وكفى
 الاجمال فيما يلاحظ تفصيلا حتى لو لم يصدق بوجوب
 الصلوة عند السؤال عنه وحرمة الخمر عند السؤال عنه كان
 كافرا وهذا هو المشهور وعليه الجمهور وهو اختيار الشيخ
 ابي منصور رحمه الله والنصوص معايدة لذلك قال الله
 اولئك كتب في قلوبهم الايمان وقال الله تعالى وقلبه
 مطمئن بالايمان وقال الله تعالى ولما يدخل الايمان في قلوبكم

اجمالا ويشترط التفصيل
 فيما يلاحظ



وقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم ثبت قلبي على دينك
وقال النبي صلى الله عليه وسلم لا سائمة حين قُتِل من قال
لا اله الا الله هل شقت قلبه وذهب كثير من المحققين
الى ان الايمان هو التصديق المذكور مع الاقرار وهو
المحكى عن ابي حنيفة رضي الله عنه فعلى هذا من صدق
بقلبه ولم يتفق له الاقرار اللساني في عمر مرة لا يكون
مؤمنا عند الله ولا يستحق الجنة ولا النجاة من الخلود
في النار بخلاف ما اذا جعل اسما للتصديق فقط فان
الاقرار شرط لاجراء الاحكام في الدنيا من الصلوة عليه
وخلفه والدفن في مقابر المسلمين والمطالبة بالمشور
والزكوات ومخوذلك ولا يخفى ان الاقرار لهذا الغرض
لابد ان يكون على وجه الاعلان والظهار على الامام وغيره
من اهل الاسلام بخلاف ما اذا كان لا تمام الايمان فانه
يكفي مجرد التكلم وان لم يظهر على غيره ثم الخلاف فيما اذا كان
قادرا وترك التكلم لا على وجه الالباء اذا عاجز كالامس

مؤمن وفاقا والمصر على عدم الاقرار مع المطالبة كافر وفاقا
لكون ذلك من امارات عدم التصديق ولهذا طبقوا على
كفر ابي طالب فان قيل لم جعل الاقرار الذي هو عمل اللسان
داخلا في الايمان بخلاف اعمال ساير الاركان فاجابة ان
الايمان وصف للانسان المركب من الروح والجسد والتصديق
عمل الروح فجعل عمل شيء من الجسد ايضا داخلا فيه تحقيقا لكمال
اتصاف الانسان بالايمان وتعين فعل اللسان لانه المتعين
للبيان واظهار ما في الباطن بحسب الوضع ولهذا جعل الحمد
الذي هو فعل اللسان رأس الشكر وذهب اكثر السلف و
جميع ائمة الحديث وكثير من المتكلمين الى ان الايمان تصديق بالباطن
واقرار باللسان وعمل بالاركان لكن لا يجعلون تارك العمل
خارجا عن الايمان بل يقطعون بدخول الجنة وعدم خلوده
في النار وهو المحكى عن مالك والشافعي والاوزاعي وعليه
اشكال ظاهر وهو انه كيف لا ينتفي الشيء اعني الايمان مع
انتفاء ركنه اعني العمل وكيف يدخل الجنة من لم يتصف
اشكال اخر

بما جعل الايمان اسماله وجوابه ان الايمان يطلق على ما هو ~~الاسم~~
والاساس في دخول الجنة وهو التصديق وحده اومع الاقرار
وعلى ما هو الكامل المبني بلا خلاف وهو التصديق مع الاقرار
والعمل على ما اشر اليه بقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر
الله وجلت قلوبهم الى قولها ولئك هم المؤمنون حقا وموضع
الخلاف ان مطلق الاسم الاول ام للتثنية ولا يكفر احد من
اهل القبلة الا بما فيه نفي الصانع القادر المختار العليم او
شرك او انكار النبوة او انكار ما علم بحج محمد صلى الله عليه وسلم
به ضرورة او انكار ما رجع عليه قطعا كاستحلال المحرمات
التي اجمع على حرمتها فان كان ذلك المجمع عليه مما علم ضرورة من
الدين فذاك داخل فيما تقدم ذكره والا فان كان اجماعا
ظاهريا فلا كفر بخالفته وان كان قطعيا ففيه خلاف كذا في شرح
المواقف واما غير ذلك فالقابل به مبسوط وليس بكافرو
منه البحيم اعلم ان جمهور المسلمين والفقهاء على انه لا يكفر
احد من اهل القبلة فان الشيخ ابا الحسن الاشعري قال في الا



كتاب مقالات الاسلاميين اختلف المسلمون بعد بينهم في
في اثناء ضل بعضهم بعضا وبرز بعضهم عن بعض فصاروا فرقا
متباينين الا ان الاسلام يجتمع ويجمع فهذا مذهبهم وعليه
اكثر اصحابنا وقد نقل عن الشافعي انه قال لا ارد شهادة احد من
اهل الاهواء الا الخطأية فانهم يفتقدون حل الكذب وحكي
الحاكم صاحب المحضر في كتاب المنتقى عن ابي حنيفة انه لم يكفر احدا
من اهل القبلة وحكي ابو بكر الرازي مثل ذلك عن الكوفي وغيره
ومن اصحابنا من قال يكفر المخالفين وقال الاستاذ ابو اسحق
الاسفرائيني نكفر من يكفرنا ومن لا فلا واختار الامام الرازي
ان لا يكفر احد من اهل القبلة وتمسك بانه لو توقف ^{الاسماء} صحة
على اعتقاد الحق في المسائل التي اختلف فيها اهل القبلة كسنة
الصفات وخلق الاعمال وعموم الارادة وقدم الكلام و
جواز الرؤية ونحو ذلك مما لا نزاع ان الحق فيها واحد لكان
النتيجة ومن بعده يطالبون بها من امن ويفتخرون ^{عقائهم} عنها
فيها وينهونهم على ما هو الحق منها واللازم منتف قطعيا

ولفائل ان يجيب عنه بمنع الملازمة فان التصديق بجميع ما جاء به
النبى عم اجلا كاف في صحة الايمان وانما يحتاج الى بيان الحق
في التفصيل عند ملاحظتها وان كانت ما لا خلاف في تكفير المخالف
فيها كحدث العالم فكم من مؤمن لم يعرف معنى الحادث والقديم
اصل ولم يخطر بباله حديث حشر الاجساد قطعا لكن اذا
لاحظ ذلك فلم يصدق كان كافرا والتوبة وهي الندم
لكونها معصية وقيل مع الغم على الترك في الاستقبال
واجبة لقوله تعالى توبوا الى الله وهو مقبول عند الله تعالى
لطفا ورحمة واحسانا من الله تعالى لا وجوبا لما مر والامر
بالمعروف بمع لما يؤثر به فان كان ما يؤثر به واجبا فواجب
الامر به وان كان ما يؤثر به مندوبا فمندوب الامر به وكذا
النهي عن المنكر بمتبع لما ينهى عنه وان كان حراما فالنهي عنه
واجب وان كان مكروها فالنهي عنه مندوب وشرطه
اي شرط وجوبه ان لا يؤدي الى الفتنة والالم يجب ولم يثبت
وان يظن قبوله والالم يجب بل يندب اظهار الشعار

الاسلام ولا يجوز التجسس والتفتيش عن احوال الناس
بالكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى ولا تجسسوا
وقوله ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين
امنوا الاية فانه يدل على حرمة السعي في اظهار الفاحشة و
لا شك ان التجسس سعي في اظهارها واما السنة فقوله
صلى الله عليه وسلم من تتبع عورة اخيه تتبع الله
عورته ومن تتبع الله عورته فضحه على رؤس الاشهاد
الاولين والآخرين وقوله صلى الله عليه وسلم من ابتلى
بشيء من هذه القاذورات فليتره بتر الله
فان من ابدى لنا صفحته اقننا عليه حد الله وايضا
من سب ربه صلى الله عليه وسلم انه كان لا يتجسس
عن المنكرات بل يترها ويكره اظهارها شبعك الله
تعالى على العقائد الصحيحة ووفقك لما يرعى من
الاعمال ولما يصلح من الاقوال معناه ظاهر هذا
ما تيسر لنا بعون الله وحسن توفيقه من شرح

العقائد العُصْدية نفع الله به الطالبين وجعله زُخْراً
لنا يوم الدين انه خير موفق ومعين وقع الفراغ من
تحريره في الليلة الثانية عشرة من شهر شعبان المعظم
لثنتي عشرة ومائة والف على يد اضعف
عباد الله تعالى واحقر الطلاب المحتاج الى رحمته
يوم التناد الفقير خليل بن مراد جعل الله تعالى
لنا ذخراً يوم المعاد ورحم الله امراً قال آميناً
عز الله لهما ولوالديه ولا سائتة انه ميت المراد
عن بعون الله الملك المنان

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله
اجمعين

قرأت هذه النسخة الشريفة من المصنف سلمه الله من اوله الى آخره
الرجل بكسر الهمزة الجهم في الجراد تطلانه

عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال بينما ايتوب عليه السلام
يفتسل عريانا خراً عليه رجل جراد من ذهب فجعل يحثي في ثوبه
فنادى ربّه يا ايتوب الم اكن اغنيتمك عما ترى قال بلى يا رب
ولكن لا اغني بي عن بركتك رحمك الخ رزق كتاب التوحيد وغيره
اغنيك

لو تعلمون ما اعلم لضحكتم قليلا ولبكيتم كثيرا قال الشيخ ابو حامد هذا الحديث من الاسرار
التي اودعها الله قلب الامين الصادق محمد صلى الله عليه وسلم لا يجوز افشاء
سرّها فان صدور الاحرار قبور الاسرار بل كان يذكر لهم ذلك حتى يبكوا
ولا يضحكوا فان البكاء ثمرة شجرة حياة القلب التي يذكر الله وتشمع عظمته
وهيبته وجلاله والضحك نتيجة القلب العاقل عن ذلك انتهى وفي الحديث كما قال
في الكواكب من البديع مقابلة الضحك بالبكاء والقلة بالكثرة ومطابقة كل
منها بالآخر فبطلاني في شرح البخاري
في كتاب الرقاق

وعن انس رفعه من طلب القضاء واستعان عليه بالتشفاء وكل الى نفسه
ومن اكبر عليه انزل ملكا يسدده اخرج به ابن المنذر والترمذي
وابوداود وابن ماجة وفي معنى الاكراه عليه ان يدعى اليه فلا يرى نفسه
اهلا لذلك هيبة له وخوف من المحذور في الوقوع فانه يمان عليه
اذا دخل فيه ويسد وفي حديث ابي هريرة عند الترمذي وقال
حديث غريب قال ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ولي
القضاء او جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين و

ما احسن قول ابن الفضل في هذا المعنى
وَمَا اِنْ تَوَلَّيْتَ الْقَضَايَا وَفَاضَ الْجُورُ مِنْ كَفِّكَ فِضَا
ذَبَحْتَ بغير سكين وَاِنْ لَزَجُوا الذَّبْحَ بِالسِّكِّينِ اَيْضَا
من شرح البخاري للقطلائي
في كتاب الاحكام

عن زيد بن ثابت قال بعث الى ابو بكر لمقتل اهل البصرة وعنده عمر فقال ابو بكر
ان عمر اتاني فقال ان القتل استجرت يوم البصرة بقرآن وان اخشى ان
يستجرت القتل بقرآن في المواطن كلها فيذهب قرآن كثير واتني اري
ان تامر بجمع القرآن قال كيف افعل شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال عمر هو والله خير فلم ينزل عمر يرأى جعني في ذلك حتى شرح الله
صدري للذي شرح له صدر عمر ورأيت ذلك الذي ارى عمر قال زيد قال
ابو بكر وانك رجل شاب عاقل لا نتهمك قد كنت تكتب الوحي لرسول الله
فتتبع القرآن فاجمعه قال زيد فوالله لو كلفني نقل جبل من الجبال
ما كان باثقل علي مما كلفني من جمع القرآن قلت كيف تفعلان شيئا
لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابو بكر هو والله خير
فلم ينزل بحث يرأى جعني حتى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر
ابي بكر وعمر ورأيت في ذلك الذي رأيا فتتبع القرآن اجمعه
من المسب والرقاع والخاف وصدور الرجال فوجدت اخر
سورة التوبة لقد جاءكم رسول من انفسكم الى اخرها مع خزيمة
او ابي خزيمة فالحقها في سورتها وكانت الصحف عند ابي بكر
حياته حتى توفاه الله عز وجل ثم عند عمر حتى توفاه الله تعالى
ثم عند حفصة بنت عمر قال محمد بن عبيد الله الخفاف يعني الخفاف
بخاري في كتاب الاحكام عن سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال ما بعث الله من نبي ولا استخلف من خليفة الا كانت له بطانتان
بطانة تامر بالمعروف ونحوه عليه وبطانة تامر بالشر ونحوه عليه
والمعصوم من عصمة الله تعالى من البخاري في كتاب الاحكام وغيره
البطانة الدخلاء بخاري

عن زيد بن ثابت

عن زيد بن ثابت

توله خير عتيل ان يكون افضل التفضل وان لا يكون فبيل كيف يكون فعلهم خيرا تماما كان
في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم واجيب بنى هو خير في زمانهم وكذا
الترك كان خيرا في زمانه لعدم تمام النزول واحتمال النسخ فلو جعت بين الدفتين و
سارت به الركبان الى البلدان ثم نسخ لادى ذلك الى اختلاف عظيم فبيل قد مر
في باب جمع القرآن ان الآية التي مع خزيمة من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه
من سورة الاحزاب اجيب بان اية التوبة كانت عند النقل من المسب الى
الى الصحف واية الاحزاب عند النقل من الصحيفة الى الصحف فبيل كيف لحقها
بالقرآن وشرطها التواتر فبيل له معناه لم اجده مكتوبة عند الغير فبيل
لما كان متواترا فها هذا التبع اجيب للاستظهار لا سيما وقد كتب
بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولعلم هل فيها قراءة اخرى ام لا
فبيل ما وجه ما اشتران عثمان هو جامع القرآن اجيب بان
الصحف كانت مشتملة على جميع احرفه ووجوهه الذي نزل بها فجر عثمان
اللغة القرشية منها او كانت صحفا فجعلها مصحفا واحدا جمع الناس عليها
واما الجامع الحقيقي سور وايات فهو رسول الله صلى الله عليه وسلم

بالوحي مبرم البخاري للمعنى
في كتاب الاحكام

عن البراء بن عازب قال كان النبي صلى الله عليه وسلم ينقل معنا التراب
يوم الاحزاب ولقد رأيته وارى التراب بياض بطنه يقول
لولا انت ما اهتدينا نحن ولا تصدقنا ولا صلينا فانزل سكينتنا علينا
ان الاولى قد دفنوا علينا اذا ارادوا فتنه ابينا يرفع بها صوته بخاري

عن زيد بن ثابت

عن زيد بن ثابت

روى الترمذي في جامعه في غلبة العدو وهلاكه بالاذم عقيب كل صلوة ويقول الاحول
 الاباسه العلي العظيم ١٠٠ ثم يقول يا قيوم يا قدير يا فرد يا داي يا احد يا صمد ١٠٠
 ويدع على خضعة وبكسة ويسميه باسمه واسم امه فانه يموت جرب وصح يسب
 اللهم اذكر عظم ابد فلانا ظلمنا وتقدر على وانت اعلم بذلك اللهم اذكره على غزوه
 اللهم ابدل عزه ذلًا وغناؤه فقرًا ويسر عسر اللهم خذ اخذ راسه اللهم خذ
 اخذ غير مقتدر اللهم خذ ولا تقبل اللهم خذ اخذ القوي وه طامة فقطع دابر
 القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين
 وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
 وسلم

مفتاح الفلاح

للعلامة الشيخ سليمان بن احمد القطنطني
 سلمه الله تعالى

الحمد لله الذي أعد للمتقين جنات تجري من تحتها الأنهار والصلوة
والسلام على من أرسله الله كافة للناس بالبشير والانذار وعلى
الأتقياء الأبرار وأصحابه الأصفياء الأخيار ما دامت السموات والأرض
وما تاقبت الظلمات والنور **وبعد** فهذه رسالة في التقوى ^{انتخبها}
من كتاب الطريقة المحمدية والسيرة الاحمدية للعالم الرباني والعامل الصمداني
محيي الملة والدين الشيخ محمد البركوي تغمده الله بغفرانه واسكنه جنة
جنانه وسميها مفتاح الفلاح وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه
انيب اعلم ان التقوى واجبة على كل مكلف قال الله تعالى ولقد
الذين اوتوا الكتاب من قبكم واياكم ان تقولوا لله والتقوى عبارة
عن اجتناب المنكرات كلها والمنكر اما يختص بعلوم معين او لا والاول
في الغالب ثمانية قلب ولسان واذن وعين ويد وبطن وفرج
ورجل فلنبتين ذلك في تسعة فصول الفصل الاول في منكرات
القلب وافا ترميها الكفر بالله العباد بالله بما منه وهو اكبر
المنكرات

الكبار على الاطلاق وهو عدم الايمان غنى من شأنه ان يكون مؤمنا
والايمان هو التصديق بالقلب بجميع ما جاء به محمد صلى الله عليه وسلم
من عند الله تعالى والاقرار به الا ان التصديق ركن لا يحمل السقوط
اصلا والاقرار قد يحمله كما في حاله الاكراه ومنها اعتقاد البدعة
وضده اعتقاد اهل السنة والجماعة وهو اعتقاد ان العالم حادث
والصانع قديم متصف بصفات قديمة ليست عينه ولا غيره
واحد لا شبيه له ولا ضد له ولا ند ولا نهاية له ولا صورة و
لا حد ولا يحل في شئ ولا يقوم به حادث ولا يصح عليه الحركة
والانتقال ولا الجبر والكذب والنقص وان يرى في الآخرة وليس
في مكان ولا جهة ما شاء الله كان وما لم يشاء لم يكن لا يحتاج
الى شئ ولا يجب عليه شئ كل المخلوقات بقضائه وقدره و
ارادته ومشيئته لكن القبائح منها ليست برضاه وامره ومحبة
وان المعاد الجسماني وسائر ما ورد به السمع من عذاب القبر والحساب
والصراط والميزان وغير ذلك حق وان الكفار يخلدون في النار
دون الفساق وان المفقو والشفاعة حق وان انراط الساعة

من خروج الدجال ويا جوج وما جوج ونزول عيسى عليه السلام
 وطلوع الشمس من مغربها وخروج دابة الارض حتى واول الانبياء
 ادم واخرهم محمد صلى الله عليه وسلم واول الخلفاء ابو بكر ثم عمر
 ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم والافضلية بهذا الترتيب فهذه عقائد
 اهل السنة والجماعة عصمتها الله تعالى من اتباع الهوى وثبتنا
 على اقتفاء الهدى ومنها الجهرل وهو عدم العلم عن من يشانه
 ان يكون عالما وهو نوعان بسيط اصحابه كالانعام لفقدهم
 ما به يمتاز الانسان عن ابلهم اضل لتوجيهها نحو كما لا اله الا هو
 علمه حرم جلاله وما لا فلا ومركب هو اعتقاد غير مطابق للواقع
 وهو شر من الاول ومنها التقليد وهو الاقتداء بالغير بحجة حسن
 الظن من غير حجة وتحقيق وهذا لا يجوز في العقائد بل لابد من نظر
 واستدلال ولو على طريق الاجمال قال الله تعالى قل انظروا ماذا في
 السموات والارض والايات فيه وفي ذم المقلدين في الاعتقاد
 كثيرة جدا والاجماع منعقد عليه فالمقلد في الاعتقاد انما كان
 ايمانه صحيحا واما التقليد في الاعمال فجائز لمن كان عدا لا مجتهدا
 ولكن

الاقتفاء ارفع من كتمك
 واختيار اتمك يقال
 الكففي انظره اي اتبعه
 اخذ

ولكن لما انقطع الاجتهاد منذ زمان طويل انحصر طريق معرفة
 مذهب المجتهد المقلد في نقل كتاب معتبر متداول بين العلماء النفا
 مصحح لمن قدر على مطالعته واستخراجه واخباره عدل موثوق به
 في عمله وعمله فلا يجوز العمل بكل كتاب ولا بقول كل من تريا
 بزى العلماء ومنها الاصرار على المعاصي وهو مدام قصد المعاصي
 ولو صدرت احسانا او مرة ولو تخلل الذممة والرجوع فليس
 باصرار ولو صدرت في يوم واحد سبعين مرة هكذا ورد عن
 النبي صلى الله عليه وسلم وضرره غنى عن البيان وكيفيك
 جعله الصغيرة كبيرة لو ردد ان لا صغيرة مع الاصرار
 لا كبيرة مع الاستفطار وضده الانابة والتوبة وهي الرجوع عن قصد
 المعصية والعزم على ان لا يعود اليها تقضيا لله تعالى وخوفا من
 عقابه وهي واجبة على الفور قال الله تعالى وتوبوا الى الله جميعا
 ايها المؤمنون الاية وقال تعالى توبوا الى الله توبة نصوحا ومنها
 الربا وهو ارادة نفع الدنيا بعمل الاخرة وهو حرام وضده الاخلاص
 وهو تجريد قصد التقرب الى الله تعالى بالطاعة عن نفع الدنيا وثمر

الاحسان وهو ان يقبل الله كانك تراه ومنها الكبر وهو الركون
الى رؤية النفس فوق المتكبر عليه فلا بد له منه بخلاف العجب والكبر
حرام وضده التواضع وهو الركون الى رؤية النفس دون غيره
ومنها التذلل كالعالم اذا دخل عليه اسكاف فتحنى له عن مجلسه
واجلسه فيه ثم تقدم وستوى له نعله وعدا الى باب الدار
خلفه فقد تخاسس وتذلل وانما تواضعه له بالقيام و
البشر والرفق في السؤال واجابة دعوته والسعي في حاجته
وان لا يرى نفسه خيرا منه ولا يحقره ولا يستغفره ^{ومنها}
العجب وهو استعظام العمل الصالح وذكر حصول شرفه بشيء
دون الله تعالى من النفس والناس وقد يطلق على مطلق
استعظام النعمة والركون اليها مع بيان اضافتها الى المنعم ^{ضده}
ذكر المنية وهو ان يذكر انه يتوفيق الله تعالى وان الذي شرفه
وعظم ثوابه وقدره وهذا الذكر فرض عند دواعي العجب ومنها
الحسد وهو ارادة زوال نعمة الله تعالى عن احد مما له صلاح
ديني او دنيوي من غير ضرر في الآخرة او عدم وصولها اليه وجبه
من غير

من غير انكار له ولو وقع في قلبك من غير اختيار ووجدت
الانكار لوقوعه فيه فلا بأس به بالاتفاق فان لم تجد او وقع
باختيار و ارادة زوال او عدم وصول فان عملت بمقتضاه
او ظرأته في بعض الجوارح فحرام بالاتفاق وان لم تعمل
بمقتضاه ولم ينظر أثره اصلا وكان الموجود في القلب نفسه فقط
فقد اختلفوا في حرمة وكون صاحبه آثما وان لم ترد زوال
النعمة ولكن اردت لنفسك مثلاً فهو غبطة ومناصفة
ليست بحرام بل مندوب في الدين وحرص مذموم في الدينوى
وسيجي ان شاء الله تعالى وان لم يكن في النعمة صلاح لصاحبها
بل فساد ومعصية فاردت زوالها عنه او عدم وصولها
اليه فذلك ناش من غير المؤمنين لله تعالى وهي كراهية المعصية
وما لا يحببه الله تعالى وهي واجبة وضد الحسد النصح والنصيحة
وهي امانة بقاء نعمة الله تعالى على احد مما له صلاح فيها او حدوثها
وان شئت قلت ارادة الخير للغير وهي واجبة ومنها البخل و
التقير وهو ملكة اشراك المال حيث يجب بذله بحكم الشرع

او المروة وهو ترك المضايقة والاستفصاء في المحرمات وذلك
يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال من الاقارب والاجانب
والغنى والفقير ونحو ذلك واشد البخل الامساك عن نفسه
بان لا يسمح ان ياكل او يلبس او يتداوى قبل بسمي شحا ومنها
الاسراف والتبذير وهو ملكة بذل المال حيث يجب امساكه
بحكم الشرع او المروة وهي رغبة للنفس في الافادة بقدر ما يمكن
والفتوة اخص منها وهي كف الاذى وبذل الذي والصنع
عن العثرات وستر العورات وهما في مخالفة الشرع حرامان
وفي مخالفة المروة مكروهان تنزيها وضدهما وهو الوسط
بين ذينك الطرفين التفریط والافراط مع الميل الى البذل الشح
والجود فهو ملكة بذل المال زائدا على الواجب لينل الثواب
او فضيلة الجود وتطهير النفس عن رذالة البخل لا الغرض اخر
مع الاحترار عن الاسراف واعلى الشحاء الايثار وهو بذل
المال مع الحاجة ومنها كفران النعمة وضده الشكر وهو تقظيم
المنعم على مقابلة نعمة على حد ينفعه عن جفاء المنعم وقيل معرفة
النعمة

النعمة ومنها السخط بعدم حصول المرام وهو ذكر غير ما قضاه
الله تعالى بانه اولي به واصح له فيما لا يستيقن صلاحه وفساده
والتضجر بما قضاه الله تعالى وضده الرضاء وهو طيب النفس فيما يصيبه
ويفوته مع عدم التغير والتسليم وهو الانقياد لامر الله تعالى وترك
الاعتراض فيما لا يلائم طبعه والشروع والمعاصي مقضيات لا قضاء
فلا يرد ان الرضاء بالكفر كفر وبالبعصية معصية ومنها الجزع و
الشكوى وهو عدم تحمل المحن والمصائب واظهارها قولا او فعلا
تضجر وضده الصبر وهو حبس النفس عن الجزع ومنها الجراعة
على الله والامن من عذابه وسخطه وضده الخوف فان كان
مع الاستعظام والمهابة خشية وحقيقة رعدة تحدث في القلب
عن ظن مكروه يناله ويشعر بالحرز وهو حصر النفس عن النهوض
في الطرب والتوجع على الذنب الماضي والتأسف على العمر والطاعة
الفائتين والخشوع وقيام القلب بين يدي الحق برهم مجموع
وقيل بذل القلب لعلام الغيوب واليقين وهو عند الصوفية
استيلاء العلم على القلب واستغراقه بالمبودية وهي ان تكون

عبد في كل حال كما انه ربك على كل حال وهي اتم من العبادة و
يلزم الحرية وهي ان لا يكون العبد تحت رق المخلوقات ولا يجري
عليه سلطان المكنونات ويلزمها الارادة ايضا وهي نهوض
القلب في طلب الحق بالخروج عن العادة ومنها اليأس من رحمته
الله تعالى وهو تذكر فوات رحمته وفضله تعالى وقطع القلب
عن ذلك وهو كفر كالامن وضده الرجاء وهو ابتهاج القلب بمعرفة
فضل الله تعالى واسترواحه الى سعة رحمته ومنها حب الفسقة والركون
الى الظلمة قال تعالى ولا تتركوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار وضده
البغض في الله تعالى لكل عاص لمصيانته لاسيما المبتدعين والظلمة
لكون معصيتهم متعدية فلا بد من اظهار البغض لهم ان لم يخف
بخلاف غيرها من العصاة ومنها بغض العلماء والصالحين
وضده حُبهم في الله تعالى ومنها التعلق وهو ذكر بنيتك
عن شيء دون الله تعالى وضده التوكل وهو ذكر قوام بدنك
من الله تعالى وقيل كلمة الامر كله الى ما اكه والقويل على وكالته
وقيل ترك السعي فيما لا يبعه قدرة البشر اعني السبب فلا يضره
السعي

قوام

السعي في الاسباب ومنها حب الجاه وهو ملك القلوب فان كان
للتوسل به الى محرم من مشتهيات النفس ومارداتها فحرام وان كان
للتوسل به الى اخذ الحق وتحصيل المرام المستحب او المباح او دفع
الظلم والشواغل والتفرغ للعبادة او الى تنفيذ الحق واغراض الدين
واصلاح الخلق بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر فهذا ان خلا
من المحظور كالرياء والتلبس وترك الواجب والسنة
فجائز بل مستحب والآفلا لان النية لا تؤثر في المحرمات والمكروهات
وان كان للتلذذ به نفسه وطمع كما لا فلهذا حبت المال للتنعم
والتلذذ فان خلا عن المحظور فليس بحرام ولكنه مذموم لكونه
صاحبه مقصور الهم على مراعات الخلق وخوف تاديبه الى المراقبة
لاجلهم والنفاق باظهار ما ليس فيه من الكمالات لاقتناص القلوب
والتلبس بالخدعة والكذب والعجب ونحوها واما الجاه
بلا حبت له ولا حرص عليه للذة عاجلة فليس بمذموم فاق
جاه اعظم من جاه الانبياء والخلفاء الراشدين ومنها حبت
المدح والثناء وحكم الحكم حب الجاه ومنها اتباع الهوى وضده

منه خوف والتعبد

المجاهدة وهي قطم النفس عن المألوفات وحملها على خلاف هواها في عموم
الآوقات ومنها الأمل وهو إرادة الحياة للوقت المترخي بالحكم اعني
بلا استثناء ولا شرط صلاح وأما إرادة طول الحياة بالاستثناء و
شرط الصلاح لزيادة العبادة فليس بأمل مذموم بل هو مندوب
اليه فالأمل ان كان للتذبح بالمحرمات فحرام والآفليس بحرام ولكنه
وكنه مذموم جدا ولو كان لتكثير الطاعات ومنها الطمع وهو
إرادة الحرام الملهذا والشئ المخاطر اعني النوافل والمباحات بالحكم
قطع الحرام حرام وطمع المخاطر ليس بحرام ولكنه مذموم جدا واقع
الطمع الطمع من الناس وضد الطمع التقويض وهو إرادة ان
يحفظ الله عليك مصالحك فيما لا تأمن فيه الخطر اعني النوافل
والمباحات فان كان فيه صلاحك يسرك والأمنك ومنها
الحقد وهو ان يلزم نفسك استئصال احد والنفاق عنه والبغض
وهو ان لم يكن بظلم اصلا به منه بل بحق وعدل كالامر
بالمعروف والنهي عن المنكر فحرام وان كان فليس بحرام فان
لم يقدر على اخذ الحق فله التأخير الى يوم القيمة والعفو وهو
افضل

افضل وان قدر فله العفو ايضا وهذا افضل من العفو الاول والانتصار
اي استيفاء حقه من غير زيادة وهو العدل المفضول لكن قد يكون
افضل من العفو بعبارتين مثل كون العفو سببا لتكثير ظلمه والانتصار
لتقليله او هدمه او خذ لك وان زاد فجور وظلم ومنها الشتم
وهي الفرج والسرور ببلية العدو وهو مذموم جدا خصوصا
اذا حملها على كرامة نفسه واجابة دعائه بل عليه ان يخاف ان يكون
مكراله ويخزيه ويدعو بإزالة بليته وان يخلفه خيرا محافات
الا ان يكون ظالما فاصابه ببلية تمنعه من الظلم وتكون لغيره
من الظلمة عبرة وتكالاف فرح حينئذ بزوال الظلم ومنها العداوة
فوق ثلثة ايام لاجل الدنيا واما لاجل الآخرة والمعصية والتأديب
فجائز بل مستحب من غير تقدير لوروده عن النبي صلى الله عليه وسلم
والصحابه رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ومنها القدر وهو نقض
المهد والميثاق بلا ايدان وهو حرام وضده واجب وهو حفظ
المهد وعند الحاجة الى نقضه وجب ايدانه ومنها الخيانة وهو
ايضاحرام وضده وهو الأمانة واجب ومنها خلف الوعد

المرجوم

وضده انجاز الوعد والوفاء به فالوعد بنية الخلف كذب
عمد حرام واما بنية الوفاء فجائز ثم انه لا يجب عند اكثر العلماء
بل يستحب فيكون خلفه مكروها تنزيها وعند الامام احمد ومن تبعه
الوفاء واجب والخلف حرام مطلقا ففيه شبهة الخلاف واية
النفاق وشان السالك الاجتناب من الخلاف والاخذ بالوفاء
ومنها سوء الظن بالله تعالى وبالمؤمنين بمجرد الوهم والشك فانه
حرام واما اهل العصية والفسق المجاهرين او دل عليه قرآن تفيد
غلبة الظن فعلينا ان نبغضهم في الله تعالى فليس بغضا من سوء
الظن في شئ وضد سوء الظن حسن الظن بالله تعالى وبالمؤمنين
اما الايجاب واما الثاني فمذوب اليه فيما يشك من امرهم
ويحتمل الصلاح والفساد خصوصا في السلم الظاهر العدالة
فحملة على الفساد حرام وعلى الصلاح مستحب ومنها التطير والطيرة
وهو التثاؤم وهو حرام وضده الفال وهو مستحب وهو
التميم والتبرك بالكلمة الموافقة للمراد كالرشد والنجح
ويلحق به رؤيته الصالحين والايام الشريفة ونحوها ومنها حب
المال

المال للصدق وقوام البدن واقامة الواجب وهو للحرام
حرام وللحلال لا ولكنه مذموم ومنها حب الدنيا اعني الشهوات
واللذات العاجلة قبل الموت وحكمه حكم حب المال وضده الرشد
اعني كراهة الدنيا وبرودتها على القلب ومنها الحرص وضده
القناعة وهي الاكتفاء باليسير من الدنيا بلا طلب الزيادة ومنها
السفه وهو ضعف العقل وخفته وسخافته وركاكنه وضده
الرشد وهو قوة العقل وبلوغه كماله ومنها الكسل والبطالة ومنها
العجلة وهي الغنى الراتب في القلب الباعث على حصول المرام بسرعة
او على الاقدام على شئ باول خاطر دون تأمل واستطلاع ونظر
بالغ او على الانعام بدون توفية كل جزء حقه وضده العجلة مطلقا
الاناء وضده الاول حسن الانتظار وضده الثاني التوقف ^{الثبت}
حتى يتبين له رشده وضده الثالث التأني والتؤدة حتى تؤدي
كل جزء حقه ومنها التسويف وهو مذموم في عمل الآخرة وضده
المسارعة والمبادرة والسابقة ومنها الفظاظة وغلظة القلب
قال الله تعالى ولو كنت فظا غليظ القلب لاني وضده اللين والرفق
ها

وهي التآذي عن اذى الحق الغير والرحمة والشفقة وهي صرف الهمة
الى ازالة المكروه عن الناس ومنها الوقاحة وضدها الحياء وهو
انحصار النفس خوفا ارتكاب القبائح ومنها الحزن في امر الدنيا
وهو التوجع والتأسف على ما فات من النعم الدنيوية ويلزم
الفرح بآتيانها واقبالها وكثرتها اعلم ان الحزن اذا خرج
صاحبه من الصبر الى الجزع والفرح من الشكر الى الطغيان والبطر
فهما من والآفلا ولكن الكمال استواء اتيان الدنيا وفواتها وهو
مقام التسليم والتفويض وذلك عزيز جدا ومنها الخوف في امر
الدنيا وهو انقباض القلب كراهة ان يصيبه مكروه دنيوي وهو
غير الحزن لانه لما مضى والخوف للمستقبل وغير الجبن لانه نقصان
الغضب ولا يستلزم الخوف ومنها الفش والغل وهو عدم تخفيض
النصح بان لا يجتنب من اصابة الشر للغير وان لم يرد ابتداء وقصدا
كن يريد ازالة متاع معيب له فيكم عيبه فيبيعه وهذا غير
الحمد وهذا ايضا حرام ومنها الفتنة وهي ايقاع الناس في الاضطراب
والاختلال والاختلاف والمحنة والبلاء بلا فائدة دينية كان
يفري

يفري الناس على البغي والخروج على السلطان ومنها المداخلة وهي
الفتور والضعف في امر الدين كالسكون عند مشاهدة المعاصي
والمناهي مع القدرة على التغيير بلا ضرر فهذا حرام وضده الصلاة
في الدين فان كان سكوتك لدفع ضرر عن نفسه او غيره فهو مدبرة
جائزة بل مسجبة في بعض المواضع ومنها الانس بالناس والوحشة
لفراقهم وهذا مذموم وكذا الانس بارتفاع الدنيا بل اللاتق للساكن
الانس بذكر الله وطاعته والوحشة والصبر عند ملاقات العوام
للكبر والعجب بل المنهم عن الذكر والفكر والطاعة ومنها الطيش
والخفة ويظهر ذلك في الاعضاء وضده الوقار والسكون وهو
الاحترار عن فضول النظر والكلام والحركة فهو علامة قوة العلم
والحلم وسماء الصالحين لكن لا بد من ان لا يكون للرياء والتكبر
وعلامة الاخلاص استواء الخلوة والخلطة ومنها العناد ومكابرة
الحق وانكاره بعد العلم به ومنها التمرد والاباء وهو عدم قبول
الغظة والاطاعة لمن هو فوقه ومنها الصلف وهو تركية النفس
واظهار القدرة على الامور الشاقة والاحبار عن الامور الغريبة

مع عدم المبالاة عن الكذب وعدم الصديق ومنها النفاق وهو
عدم موافقة الظاهر للباطن والقول للفعل ومنها الجريرة
وهي ملكة ادراك تدعو الى اطلاع ما لا يمكن معرفته كالمتشابهات
وبحث القدر او يصدر بها افعال تضر الغير بها ومنها الفباوة
وهي ملكة يقصر بها صاحبها عن ادراك الخير والشر وضدها الحكمة
وهي ملكة يدرك بها الصواب من الخطاء ومنها التهور وهو ملكة
بها يقدم على امور لا ينبغي ان يقدم عليها ومنها الجبن وهو ملكة بها
يحجم عن مباشرة ما ينبغي ان يباشر وضدها الشجاعة وهي ملكة بها
يقدم على امور ينبغي ان يقدم عليها الشره والفجور وهو ملكة بها
يتناول المشتريات مطلقا ومنها الخمود وهو ملكة بها يقصر عن
استيفاء ما ينبغي من المشتريات وضدها العفة وهي ملكة بها
يباشر المشتريات على وفق الشرع والمرورة خاتمة في تهذيب الاخلاق
للخلق ملكة تصدر عنها الافعال النفسية بسهولة من غير
روية ويمكن تغيره لورود الشرع به واتفاق العقلاء والتجربة
ويختلف الاستعدادات بحسب الامرجية ومنها قوى النفس
وهي

ومنها

وهي ثلث النطق وهو قوة الادراك فاعتداله الحكمة وافراطه
الجريرة وتقربطه الفباوة والغضب وهو حركة للنفس دفعا
للمنافر فاعتداله الشجاعة وافراطه التهور وتقربطه الجبن والشهوة
وهي حركة للنفس طلبا للملاثم فاعتداله العفة وافراطه الشره
والفجور وتقربطه الخمود والاوساط تحصل باستخدام الاول
الاخيرين والاطراف باستخدامها اياه والاطراف مطلقا والاوساط
المشوب بها عرض فاسد وذائل فكل خلق مذموم ناش منها منفردة
او مجتمعا بعضها او كله والاوساط الخالية عن العرض الفاسد
فضائل فكل خلق محمود ناش منها منفردة او مجتمعا بعضها او من
بمجموعها المسمى بالعدالة فمن حصل له خلق مذموم فليعالجه
بارتكاب الفضيلة المقابلة والتكليف في تحصيلها اذا امر بها تعالى
بالاضداد كما ان الصحة تحفظ بالانذار ثم التقنيف بالتصيير و
التوبيخ في السر والعلانية ثم الرذيلة المقابلة فليحفظ حتى
لا يتجاوز الى الطرف الاخر ثم الرياضات الشاقة كالندور واليما
والمرود على التزام الاعمال الشاقة حتى تدعن ما هو اسهل منها

بالطيب والسهولة ومن حصل له خلق محمود بكسب او طبع فليحفظه
بلا زمة اهله وعدم حجبته الاشرار واياه والاسترسال في الملاهي
والمزاح والمرء وليس نفسه بوظائف علمية وعملية فليذكر جلالاته
ودوامه وصفائه وحقارة الدنيا ورؤاها وتكدها ويختار
من اصدقاء الصدق من ينهيه عن عيبه ويتفحص قول أعدائه فيه
ويعلم منه عيوبه فيتركها وينظر في معائب الناس فيجتنبها وان اري
فتور طوعها بالرياضات الصعبة **الفصل الثاني** في افان اللسان
منها كلمة الكفر العياذ بالله تعالى وحكمه ان كان طوعا من غير سبق
لسان احباط العمل كله ثم لا يعود بعد التوبة فيجب عليه الحج ان كان
غنيا ولو حج اولا ولا يجب قضاء ما صلى وصام وزكى ويجب
قضاء ما فات منها لان المعصية لا تذهب بالكفر وانفاخ
وانفاخ النكاح ولو من المرأة بلا طلاق فلا يلزم الخلة بعد
الثلاث فلو صدرت من المرأة تجبر على النكاح بعد التوبة ومن الرجل
تنخير المرأة ان تاب وحرمة ذبيحته وحل قتله والاجبار على التوبة
وهي الرجوع عما قاله لا مجرد الشهادتين والمجود توبة فان لم يتب يجب
قتله

قتله ويتأبى في النار ومنها ما فيه خوف الكفر وحكمه ان يؤمر بالتوبة
وتجديد النكاح احتياطا ومنها الخطاء وحكمه ان يؤمر بالتوبة
والاستغفار فقط وتفصيل هذه الثلاثة يعرف من الفتاوى
ومنها وهو الاخبار عن الشيء على غير ما هو عليه فان لم يكن عن
محمد فعن غيره دليل عيب اللغو وان عن محمد فمقام قطعي الا في مواضع
عند البعض وسبحي ان شاء الله تعالى قال الله تعالى ولم يعذب اليم
بما كانوا يكذبون وقالوا اجنبوا قول الزور واشد البهتان واشد البهتان
شهادة الزور والافتراء على الله تعالى وعلى رسوله وتوبة البهتان
بثلاث عنز على تركه واستحلاله ان امكن وتكذيب نفسه عند
السامعين ومن الكذب الادعاء الى غير ابيه والى غير مواليه ومنه
ما في قصة الرؤيا ومنه خلف الوعد اذا كان في نية الخلف وقدر
ومنه تحديث كل ما سمع ولجد والهزل فيه سواء ويجوز الكذب
في ثبوت وما في معناها خرج الترمذي عن اسماء بنت زيد انه قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل الكذب الا في ثبوت رجل
كذب امرأته ليرضيها او رجل كذب في الحرب فان الحرب خدعة ورجل

الكذب

كذب بين المسلمين ليصلح بينهما والحق بهذه التثنية دفع ظلم الظالم
واحيا الحق كما يجار البلوغ نقول في النهار بلغت الان وفنحت
التكاج مع انما بلغت بالليل قيل ومنه الوعد والوعيد الكاذبان
للصبي اذ لم يرغب في المكتب والانتكار لسر الغيرة ومصيته نفسه
وجنايته على غيره لتطيب قلبه وهذا من الصلح وقيل الباج
في هذه المواضع التعريض واما الكذب فحرام لا يحل مجال ومنها
التعريض وهو ارادة غير الظاهر المتبادر من الكلام ولا بد من احتمال
لما رده بحسب اللغة ويكفي مجرد النية وهو جائز عند الحاجة كما
كالصور السابقة ويكره بدونها ومن التعريض تقييد الكلام بعل
وعسى عن النبي صلى الله عليه وسلم المخرج من الكذب اربع
ان شاء الله وما شاء الله وامل وعسى كذا في التاتارخانية
ومن التعريض ان يقول استريت هذا نجمة مثلا وقد استرته
بسته لان القليل موجود في الكثير فلا يكون كذبا وقد ذكر العدد
كناية عن الكثرة فلا يراد به خصوصه كما نقول دعوتك سبعين
مرة او مائة او الفا فلا يكون كذبا اذ لم يبلغ عدد دعوتك
الى احد

الى احد هذه ولكن عدت بين الناس كثيرة وضد الكذب الصدق
وهو الاخبار عن الشيء على ما هو عليه ومنها الغيبة وهي ذكر مساوي
اخيك المعلن المعلوم عند المخاطب او محكاتها وتفهيم باليد وغيرها
من الجوارح على وجه السب والبغض وهو حرام قطعي قال الله تعالى
ولا يغتب بعضكم بعضا الاية اعلم ان الغيبة تقم ذكر عيوب الدين
والدنيا لكن بشرط معرفة المخاطب وان يكون على وجه السب
عند علمائنا قال قاضي خان في فتاواه رجل اغتاب اهل قرية فقال
اهل القرية كذا لم يكن ذلك غيبة لانه لا يريد جميع اهل القرية
فكان المراد هو البعض وهو محمول الرجل اذا كان يصوم ويصلي
ويضر الناس باليد واللسان فذكر بما فيه لا يكون غيبة وان اخبر
السلطان بذلك لينحره فلا اثم عليه رجل ذكر مساوي اخيه
على وجه الاهتمام لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه
الغضب يريد به السب انتهى وهكذا ذكر في الخلاصة وغيرها فذكر
العيب لتغيير المنكر او للاستفتاء او للتحذير من شره او التعريف
كالاخرج ونحوها ليس بغيبة وكذا ان كان مجاهرا للفق

والظلم فذكرها وأما أن ذكر عيبا آخر فغيبه والامام القزويني
حيث لم يشرط السب ولم يلتفت الى الاتهام ثم ان الغيبة على ثلاثة
اصناف الاول ان يغتاب ويقول لست اغتاب لاني اذكر ما فيه
فهذا كفر ذكره الفقيه ابو الليث في التنبيه لانه استحلال للحرام
القطعي والثاني ان يغتاب ويبغ غيبة المغتاب فهذه معصية
لا يتم التوبة عنها الا بالاستحلال لانه اذا كان فيه حق العبد
ايضا وان لم تبلغ فيكفيه التوبة والاستغفار له ولس اغتابه
وهذا التفصيل هو الاصح الذي اختاره الفقيه ابو الليث وعند
البعض يحتاج الى الاستحلال مطلقا وعند بعضهم لا مطلقا بل يكفيه
التوبة والاستغفار ثم اعلم انه لا بد لمن اغتاب عنده رجل او
بهت ان ينصره ويدب عنه ومنها النيمة وهي كشف ما يكره كشفه
وافشاء السر وفي الاكثر تطلق على نقل القول المكروه الى القول فيه
وهي حرام الا ان يكون له ضرر فيه لو لم يعلمه ولم يمكنه دفعه
الا بالاعلام فيجب لانه نصح قال الله تعالى ولا تطع كل حلاف مزين
الاية ومنها السخرية وهي يتضمن الاستنصار والاستخفاف
وهي

وهي حرام قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم الاية ومنها اللعن
وهو الطرد والابعاد من الله تعالى فلا يجوز لشخص معين
بطريق الجرم الا ان يثبت موته على الكفر كما في جهل ولا الحيوان
ولا الجمار وانما يجوز بالوصف العام المذموم ومنها السب خرج
مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
المسبتان ما قالوا فلي الاول وفي رواية فلي البادي منها حتى يمتد
المظلوم وهذا في نحو يا جاهل ويا حق مما يجوز فيه المقابلة واما
نحو يا زاني ويا لوطي مما لا يجوز فيه المقابلة فكلاهما اتمان وان
كان اثم البتدي اكثر فلي الثاني اما الصبر مع العفو والدعوة
الى القاضى والمقابلة بنحو يا جاهل ومنها الفحش وهو التعبير عن الامور
المتبقحة بالمعبرة الصريحة ويجري ذلك في الفاظ الوفاء
وفضاء الحاجة وهذا مكروه عند عدم الحاجة والادب ان يذكر
بالكناية وهو ذب المهاجرين ومنها الطعن والتعير قال الله تعالى
ولا تلمزوا انفسكم ومنها النياحة ومنها المراءى وهو طعن في كلام
الغير باظهار خلل فيه اما في اللفظ من جهة العربية او في المعنى وفي

او في قصد التكلم بان يقول هذا الكلام حق ولكن ليس قصدك
منه الحق من غير ان يرتبط به غرض سوى تحقير الغير واظهار مرتبة
الكياسة وهذا حرام والذي ينبغي للمؤمن اذا سمع كلاما ان كان
حقا ان يصدقه وان كان باطلا ولم يكن متعلقا بامور الدين
ان يسكت عنه وان كان متعلقا بما يجب اظهار البطلان والانتكار
ان رجا القبول لانه نهي عن المنكر ومنها الجدل وهو ما يتعلق
بأظهار المذاهب وتقريرها فان قصد تحجيل الخصم واظهار فضله
فحرام بل كفر عند بعض كما في الخلاصة ومنها الخضومة وهي لجابج
في الكلام ليستوفي به مال او حق مقصود فان كان مبطلا او
خاسم بغير علم او مزج بالخضومة كلمات موزية لا يحتاج اليها
في نصره المحجة واظهار الحق او كان الخضومة لقهر الخصم وكسره
فقط فحرام وان خلا عن هذه الامور وهو نادر فجاز ولكن
تركه اولى ما وجد اليه سبيلا ومنها الفناء قال الله تعالى ومن
الناس من يشتري به الحديث وفي التاثير ما خانتهم اعلم ان
التفني حرام في جميع الاديان وقال في الذاريات اذا وصي بما هو معصية
عندنا

عندنا وعند اهل الكتاب وذكر منها الوصية للمغنيين والمغنيات
وحكى عن طاهر الدين المغربي انه قال من قال للمغني زماننا
احسنت عند قرائته يكفر انتهى وجهه ان التفني للناس لما كان حراما
بالاجماع كان قطعيا فتحسينه تحليل للحرام وكذا كل تحسين
البيع المظني كفر وصاحب الهداية والخيرة سمياه كبيرة هذا
في التفني للناس في غير الاعياد والعرس ويدخل فيه صوفية زماننا
في الساجد والدعوات بالاشعار والازكار مع اختلاط اهل الهوى
والمرد بل هذا اشد من كل تفني لانه مع اعتقاد العبادة واما التفني
وحده بالاشعار لدفع الوحشة او في الاعياد والعرس فختلفوا
فيه فالصواب منه مطلقا في هذا الزمان وانما قيدنا بالاشعار
لان التفني بالقرآن والذكر والدعاء يستلزم اللحن الحرام بلا خلاف
قال الامام البرزلي قراءة القرآن بالالحان معصية والتالي والسمع
اثمان وكذا في مجمع الفتاوى وقال البرزلي ايضا اللحن فيه حرام
بلا خلاف قال الله تعالى قرأنا عريبا غير ذي عوج وقال الزبيلي للحن
الترجيع في قراءة القرآن ولا التطريب فيه ولا الجمل الاستماع اليه لان فيه

تشبها بفعل الفقه في حال فقههم وهو التقنى وقال في المناجزة
التقنى بالقرآن والالحان ان لم يغير الكلمة عن موضعها بل يحسن
الصوت وتزيين القراءة فذلك مستحب عندنا في الصلوة وخارجها
وان كان يغير الكلمة عن موضعها يوجب الصلوة لان ذلك من عي
وقال النوربختي القراءة على الوجه الذي يريح الوجد في قلوب
السامعين ويورث الحزن ويجلب الدمع مستحبة ما لم يخرج
التقنى عن التجويد ولم يصرفه عن مراعاة النظم في الكلمات والحروف
فاذا انتهى الى ذلك عاد الاحتجاب فيه كراهة واما الذي أحدثه
المستعملون وابتدعه المرتنون بمعرفة الاوزان وعلم الموسيقى فيأخذون
في كلام الله تعالى ما خدعهم في النشيد والقرل والشوايات حتى لا يباد
السامع يفهمه من كثرة التفات والتقطيعات فانه لمن اشنع البدع
واسوء الاحداث في الاسلام ونرى ادنى الاقوال واهون الاحوال
ان يوجب على السامع التكبير وعلى التالي التغير وقال النووي في البيان
قال قاضي القضاة في كتاب الحاوي القراءة بالالحان الموضوع ان حرت
لفظ القرآن عن صيغته با دخال حركات فيه واخرج حركات منه او قصر

فنادم

ممدود

ممدود او ممد مقصور او تمطيط يخفى به اللفظ او يلتبس بالمعنى
فهو حرام يفتق به القاري ويأثم به المستمع لانه عدل به عن فهمه
القوم الى الاعوجاج والله تعالى يقول قرأنا عريبا غير ذي عوج
ومنها افتاء السراطين ما وقع او قيل في مجلس مما يكره افشاء
ان لم يخالف الشرع يلزم كتمان وان خالف فان كان حق الله تعالى
ولم يتعلق به حكم شرعي كالحمد والتعزير فكذلك وان تعلق ذلك
للخير والستر افضل كالزنا وشرب الخمر وان كان حق العبد
فان تعلق به ضرر لاحد او حكم شرعي كالفصاص والتضييع فليترك
الاعلام ان جعل والشهادة ان طلب والا فالكتم ومنها الخوض
في الباطل وهو الكلام في المعاصي ككلمات مجالس الخمر والزنا والزواني
من غير ان يتعلق بها عرض صحيح وهذا حرام لانه اظهر ما يعصيه نفسه
او غيره من غير حاجة ومنها سوال المال والمنفعة الدنيوية عما
لا حق له فيه وهو حرام الا عند الضرورة والضرورة التي تبيح
السؤال ان لا يقدر على الكسب للمرض او الضعف ولا يكون عنده
قوت يوم وسوال الصدقة والزكوة سواء بخلاف حقه من الدين

او من بيت المال لمصرفه واستخدام مملوكه واجيره وروجته في مصالح
 البيت وتلميذه باذنه ان كان بالغاً او باذن وليه ان صبياً واقع
 السؤال ما كان بوجه الله تعالى ومن السؤال المذموم سؤال المرأة
 الطلاق او الخلع عن زوجها من غير بأس ومنه سؤال العبد
 او الامه البيع من المولى من غير بأس وقد ذكر في الفتاوى انه يستحق
 التفرير والتأديب ومنها سؤال العوام عن كنه ذات الله تعالى
 وصفاته وكلامه وعن الحروف اهي قديعة ام محدثة وعن قضاء
 الله تعالى وقدره مما لا يبلغه فهمهم ومنها السؤال عن المشكلات
 ومواضع الغلط للتفريط والتخجيل وهو حرام بخلاف السؤال
 عنها للتعليم والتفليم واختبار اذهانهم او تشجيعها او
 حثهم على التأمل فانه محبت ومنها الخطأ في التعبير ودقائق
 الخطأ في الجامع الصغير يكره ان يقول الرجل في دعائه بحق نبيك
 انتهى وكذا كل مخلوق لانه على صاحب الهداية بقوله لانه لاحق
 للمخلوق على الخالق وجوز في البرازية ان يقول بحرمته فلان
 ويكره بمقد الغر من عرشك بتقديم العيين وتأخير في الخلاصة
 قال محمد

قال محمد اكره ان يقول ايمانى كايما بن جبريل ولكن يقول امنت بما آمن
 به جبريل وفي السراجية يكره ان يدعو الرجل اياه والمرأة زوجها
 باسمه ومنها النفاق القولى وهو مخالفة القول الباطن في الشا
 والهم بالحب ومنه تصديق الكاذب وقتلما يخلو عن هذا من يدخل
 على الامراء والكبراء نعم يجوز المدارة وهي ما يكون لدرء الضرر والشر
 مما يخاف منه وضده المداينة وهي ما يكون للتواني وعدم المبالاة
 لام الدين وقد مر هذه الثلاثة ومنها كلام ذي السانين الذي
 يتكلم بين المتقادين كل واحد منهما بكلام يوافق او ينقل كلام
 كل واحد منهما الى الاخر او كان يحسن لكل واحد منهما ما هو عليه
 من المعادة ويشئ عليه او يعد كل واحد منهما ان يضره وهذا
 يتضمن النفاق ويزيد عليه ومنها الشفاعة قال الله تعالى ومن
 يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها وضدها الشفاعة
 الحسنة قال الله تعالى من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها
 ومنها الامر بالنكر والنهي عن المعروف وهو صفة المنافقين
 قال الله تعالى والمنافقون والمنافقات بعضهم من بعض يأمرون

السيئة

بالمكر وينهون عن المروف ويدخل فيه الامر بالظلم واعانة الظلمة
على ظلمهم بالقول وضده فرض على الكفاية عند القدرة بلا ضرر
قال الله تعالى ولكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف
وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون ولا يترط في وجوبه
كونه عاملا بما امر به ونهى عنه ومنها غلط الكلام والعنف فيه
وهتك العرض لاسيما في الملاء في غير محله ومحله الكفر والابتداء
والظلمة والنهي عن المنكر اذ لم ينجم الرفق واللين واقامة الحدود
والنهي والتأديب قال الله تعالى واعظ عليهم وليجدوا فيكم
غلظة ولاناخذكم بهما رافة في دين الله وفيما عداها يستحب
طيب الكلام وطلاقة الوجه والتبسم ومنها السؤال والتفتيش
عن عيوب الناس وهو التجسس وتتبع عورات المسلمين قال الله تعالى
ولا تجسسوا ومنها افتتاح الجاهل عند العلم والتلميذ عند الاستاذ
او اعلم وافضل منه قال في الخلاصة قال الزندوستي سألت الامام
الخيزر عن حق العالم على الجاهل والاستاذ على التلميذ قال
كلهما واحد وهو ان لا يفتح الكلام قبله ولا يجلس مكانه وان
غاب

وأن غاب عنه ولا يرد عليه كلامه ولا يتقدم عليه في شيء وفي تعليم
المعلم ومن توفير المعلم ان لا يمشی امامه ولا يجلس مكانه ولا يبتدئ
الكلام عنده الا باذنه ولا يكسر الكلام عنده ولا يثأل شيئا عنده بلالة
ويراعى الوقت ولا يدق الباب بل يصبر حتى يخرج فلما حصل ان يطلب
رضاه ويجتنب سخطه ويمثل امره في غير مصيبة الله تعالى ان ترى
وقد صرحوا في الفتاوى براهة ان يقول جل لمن فوقي في العلم
حان وقت الصلوة او قوموا نضل او نحوهما لانه ترك ادب وتوفير
ومنها التكلم عند الاذان والاقامة بغير الاجابة قالوا يقطع كل عمل باليد
والرجل واللسان حتى التلاوة ان كان في غير المسجد ولا يعلم
واما رده فقد اختلفوا فيه وسجى ويستغل بالاجابة واختلفوا
في الوجوب والاختباب ومنها الكلام في الصلوة سوى القرآن والآذكار
الماثورة وفي التنازع خاتمة واذا سلم رجل على الذي يصلي او يقرأ القرآن
روى عن ابي حنيفة رحم الله انه يرد السلام بقلبه وعن محمد بن عيسى
على المرأة ولا يشغل قلبه كما لا يشغل لسانه وفي فتاوى هوو عند
ابي يوسف يحسبه بعد الفراغ ومنها الكلام في حال الخطبة ولو سجا

او تصليته او امر بالمعروف او نهيها قال قاضي خان عن ابي يوسف وهو
قول الطحاوي اذا قال الخطيب في الخطبة يا ايها الذين امنوا صلوا
عليه صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في نفسه ومشايجنا قالوا
بانه لا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بل يستمع ويبكي
لان الاستماع فرض والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
تتم بعد هذه الحالة انتهى وفي التجنيس رجل سلم على رجل و
الامام يخطب رده عليه في نفسه وكذا اذا عطس حمد الله تعالى في نفسه
لان رد السلام واجب ويمكن اقامة هذا الواجب على وجه لا يخل
بالاستماع هكذا قال ابو يوسف والاصوب ان لا يجب لانه يخل
بالانصات ويهين في الخانية لا يسلم على احد وقت الخطبة ولا يثبت
العاطس ومنها كلام الدنيا بعد طلوع الفجر الى الصلوة وقبل الى طلوع
الشمس فانه مكروه ومنها الكلام في الخلاء وعند قضاء الحاجة فانه
مكروه ايضا وفي الخانية رجل سلم على من كان في الخلاء يتغوط او
يسول لا ينبغي ان يسلم عليه في هذه الحالة فان سلم عليه قال ابو حنيفة
برء السلام بقلبه لا بلسانه وقال ابو يوسف لا يرد اصلا ولا بعد
الفراغ

الفراغ وقال محمد يرد بعد الفراغ من الحاجة ومنها الكلام عند
الجماع فانه ايضا مكروه وكذا يكره الضحك في هذه المواضع ومنها
الدعاء على مسلم خصوصا بالموت على الكفر فانه كفر عند بعض العلماء
مطلقا وعند آخرين ان كان لا يحسن الكفر واما الدعاء عليه
بغيره فان لم يكن ظالما فلا يجوز وان كان فيجوز بقدر ظلمه
ولا يجوز العدى والاولى ان لا يدعو عليه اصلا ومنها الدعاء
للكافر والظالم بالبقاء وحصول المرد بلا شرط الايمان والعدل
والصلاح فانه لا يجوز لانه رضاء بالمعصية بل يقتصر في الدعاء له
على التوبة والصلاح ورفع الظلم ومنها الكلام عند قراءة القرآن
فان استماع القرآن والانصات عند قراءته واجب مطلقا في كل
المناسبات قال الله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له اليه فان البعثة
لهجوم اللفظ واطلاقه للخصوص السبب وتفسيره كما عرف
في الاصول لكن قالوا من قرأ عند اشتغال الناس باعمالهم فالأثم
على القاري فقط ومن ابتداء العمل بعد القراءة فلم ييسر الاستماع
او الانصات فالأثم على العامل قال في التاتارخانية ويكره السلام

عند قراءة القرآن جهرًا وكذلك عند مذكرة العلم ولا يسم على أحد
في مذكرة العلم أو أحدهم وهم يستمعون وإن سلم فهو ثم وكذا
الأذان والاقامة والصحيح أنه لا يرد أيضا في هذه المواضع انتهى
و يخالفه في الرد ما في الخلاصة حيث قال هل يجب الرد تكلموا
فيه والمختار أنه يجب بخلاف ما إذا سلم وقت الخطبة انتهى
وما في المحيط الشرحي حيث قال واختار الصدر الشهيد أنه
يجب عليه الرد هكذا حكى عن الفقيه أبي الليث بخلاف السلام
وقت الخطبة انتهى ومنها كلام الدنيا في المساجد بلا عذر فإنه
مكروه ومنها وضع لقب سوء لمسلم وذكره به من غير ضرورة
التعريف قال الله تعالى ولا تأبزوآ باللقاب وأما اللقب الحسن
فجائز ومنها اليمين الغموس وهو الحلف على الكذب عمدا ومنها
ومنها اليمين بغير الله تعالى وهذا على قسمين الأول مكان بطريق
التعليق فإن كان المعلق غير الكفر كالطلاق والعناق والنذر
فعند بعضهم بكره وعند عامتهم لا يكره وإن كان كفرًا لم يكره
صادقًا لا يكره وإن كان كاذبًا فهذا من أكبر الكبائر حتى ذهب بعضهم
إلى أنه

٥٨
إلى أنه كفر مطلقا والخفية قيده بما إذا لم ينو اليمين واليمين
لأكثرها ضيا أو مستقبلا والثاني ما كان بحرف القسم فهذا كبيرة
يخاف منه الكفر ومنها كثرة الحلف ولو على الصدق قال الله تعالى
ولا تجعلوا الله عرضة لإيمانكم ولا تطع كل حلاف ومنها سؤال
الأمانة والقضاء فإنه لا يحل كسؤال المال قال بعضهم لا يجوز
قبول القضاء باختيار والمختار جوازه خصه أن كان بلا سؤال
ولا طلب ولا شفاعة والغريزة تركه وكذا الأمانة ووجه
أنها ثقيلان جدا فلما يقدر الإنسان على رعاية حقوقهما
وكون تركهما غريزة إذا وجد من يصلح لها غيره والآفة فيه
القبول لأنها فرضا كفاية ومنها سؤال تولية الأوقاف فهو كسؤال
القضاء قال ابن همام قالوا لا يولى من طلب الولاية على الأوقاف
كم طلب القضاء لا يخلد ومنها طلب الوصاية قال قاض خان
لا ينبغي للرجل أن يقبل الوصية لأنها امر على خطر لما روى عن أبي
يوسف أنه قال الدخول في الوصية أول مرة غلط والثانية
خيانتة وعن غيره والثالثة سرقة وعن بعض العلماء لو كان الرجل

عبر عن الخطاب لا يجوز عن الضمان وعن الشافعي لا يدخل في الوصية
الا الحق اولص انتهى ومنها دعاء الانسان على نفسه وتتمى الموت
قال الله تعالى ويدعو الانسان بالشتر دعاءه بالخير وكان الانسان
عجولاً ومنها ردة عذر اخيه وعدم قبوله ومنها تفسير القرآن
برأيه ومنها اخافة المؤمنين من غير ذنب وكرهه على الابرار
كالهبة والسكاج والبيع ومنها قطع كلام الغير وحديثه بكلامه
من غير ضرورة خصوصاً اذا كان في مذاكرة العلم او تكرار الفقه
ومرارة السلام عليه اثم وكذا قطع كلام نفسه بخلاف جنسه
كم يقرأ او يدعو او يقرأ ويحدث او يخاطب الناس ويلفت
في انشائه الى شخص في امره ببعض حوايج بيته او نحوه وكذا
تكلم من في مجلس عظة او تدريس او من فوقة حين يتكلم
مع من عن يمينه او شماله ولو مع الاخفاء وكذا مجرد التفات
وتحرك من غير حاجة وكل هذا سوء اثم وخفة وعجلة وسفه
بل على المتكلم ان يسرد كلامه الى ان ينتهي من غير تخلل كلام
اجنبى وعلى المخاطب التوجه اليه والانصات والاستماع
الى

الى ان ينتهي كلامه بلا التفات ولا تحرك ولا تكلم خصوصاً اذا كان
المتكلم في تفسير كلام الله تعالى او رسوله الا ان يبدو حاجة داعية
طبعاً او شرعاً فلا يجذبها من بعض ما ذكر ومنها ردة التابع كلام
متبوعه ومقابلته ومخالفته وعدم قبوله واطاعته في امر
مشروع كالرعية للامير والقاضي والولد لوالديه والمملوك لسيده
والتلميذ لاستاذه والمرأة لزوجها والجاهل للعالم وهذا قبيح
جداً يستحقه التقرير قال في الخلاصة رجلاً ان وقعت بينهما
خصوصية فاخذ احدهما خطوط المفتين فقال لاخر ليس كما كتبوا
ولا يعمل بهذا يجب عليه التقرير ومنها السؤال عن حل شئ
وحرمة وطهارة ونجاسة صاحبه وما كنه تورعاً بلا رتبة
وامارة ظاهرة على الحرمة والنجاسة كن يريد ان يشترى شيئاً
فيقال ما كنه وهو مستور او يهديه رجل مستور او يدعو
الى ضيافة فيقال عن حل الهدية والطعام او ياتي به بلاء فيكون
ليشرب او يتوضأ او يفرش له ثوباً او سجادة ليصلي وليس
علامة نجاسة فيقال عن طهارة فهذا اذى له وسوء ظن

اورياء او عجب او جهل ونجس وبدعه فليك الاعتماد
على الظاهر كما اعتمد عليه الصحابة والتابعون فان اليد دليل
الملك والاصل في الاشياء الحل والطهارة واليقين لا يزول
بالشك ومنها شاجي اثنين عند ثالث ولو ساكتا فانه من عي
ومنها التكلم مع شابة الاجنبية فانه لا يجوز بلا حاجة لا شمت
ولا يسلم عليها ولا يرد سلاما جهر ابل في نفسه وكذا العكس
ومنها السلام على الذي بلا حاجة عنده فانه مكروه ومعه
لا بأس به وعن اصحابنا انه لا يسلم على الفاسق المعلن ولا على ^{الذي}
يتغنى والذي يطير للحمام كذا في التمار خانية نقلا عن العتابة
ويرد سلام الذي بقوله وعليك ولا يزيد عليه كذا في الخانية
وغيرها ومنها السلام على من يتغوط او يبول وقدم ومنها
الدلالة على الطريق ونحوه لمن يريد المعصية فانه لا يجوز
فانه اعانة على المعصية قال الله تعالى ولا تعاونوا على الاثم
والعدوان وفي الخلاصة ذم يأس مسلمان طريق البيعة
لا ينبغي له ان يدلّه ومنها الاذن والاجازة فيما هو معصية
فان الرضا

فان الرضا بالمعصية معصية كاذن الزوج لامرته ان تخرج
من بيته الى غير مواضع مخصوصة وفي الخلاصة وفي مجموع
النوازل يجوز للزوج ان ياذن لها بالخروج الى سبعة مواضع
زيارة الابوين وعيادتهما وتفريرتهما او احدهما وزيارة للحمام
فان كانت قابلة او غاسلة او كان لها على اخ حق او لاخر عليه حق
تخرج بالاذن وبغير الاذن والرجوع على هذا وفيما عدا ذلك من زيارة
الاجانب وعيادتهم والوليمة لا ياذن لها ولو اذن وخرجت
بمكانا عاصيين وينع من الحمام فان اردت ان تخرج الى المجلس
العلم بغير رضا الزوج ليس له ذلك فان وقعت لها نازلة
ان سألها الزوج من العالم واخبرها بذلك لا يسلم بالخروج
وان امتنع من السؤال يسلم بالخروج من غير رضا الزوج
وان لم يقع لها نازلة لكن اردت ان تخرج الى المجلس لتعلم
مسئلة من مسائل الوضوء والصلوة ان كان الزوج يحفظ
المسائل ويذكر عندها له ان يفيها وان كان لا يحفظ الا
ان ياذن لها احيانا وان لم ياذن فلا شيء عليه ولا يسلمها

للخروج ما لم يقع لها نازلة انتهى وقال ابن همام وحيث اجنأ
 الخروج فانما يباح بشرط عدم الزينة وتغيير الهيئة الى ما لا يكون
 داعية الى نظر الرجال والاستمالة قال الله تعالى ولا تبرجن تبرج
 الجاهلية الاولى وقول الفقيه وتمنع من الحمام خالفه فيه
 قاض خان في فتاواه حيث قال في فضل الحمام دخول الحمام
 مشروع للنساء والرجال جميعا خلا لما قاله بعض الناس
 روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الحمام وتور
 وخالدين الوليد دخل حمام حمص لكن انما يباح اذا لم يكن فيه
 انسان مكشوف العورة انتهى وعلى ذلك فلا خلاف في منع من
 من دخولها للعلم بان كثير منهن مكشوف العورة وقد وثرت
 احاديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تؤيد قول الفقيه
 منها ما في النسائي والترمذي وحسنه والحاكم وصححه على شرط
 مسلم عن جابر رضي الله عن النبي صلى الله عليه وسلم من كان
 يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل حليلة الحمام وعن عائشة
 قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحمام
 حرام



حليلة

حرام على نساء امتي رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد انتهى وقد يكون
 الاذن بالسكوت فهو كالقول لان النهي عن المنكر فرض واما المنع
 والرد بالقول فيما يجب الاذن فداخل في النهي عن المعروف ومن جملة
 منع امرأة عن تمرير احد ابوابها اذا لم يوجد من يمرضه ويقوم
 بجوارحه فياثم الزوج وعليها ان تخرج بلا اذنه ان لم يمنعها
 بالفعل ومنها المزاح وشرط جوازه ان لا يكون فيه كذب ولا دواع
 مسلم واكثره مذموم منهي عنه ووجهه ان كثرة تقطع المأبة
 والوقار وتورث الضغينة في بعض الاحوال والاشخاص وكثرة
 الضحك الميت للقلب ومنها المدح وهو جائز بشرط ختم الاول
 ان لا يكون لنفسه لان تركية النفس لا تجوز قال الله تعالى فلا تفرخوا
 انفسكم هو اعلم من اتقى وفي حكمه مدح ما يتعلق بها من الاولاد
 والاباء والسلامة والصانيف ونحوها بحيث يستلزم مدح
 المادح قيل الحكيم ما الصدق القبيح قال ثناء المرء على نفسه الا ان ينوي
 التحديث بنعمة الله تعالى او اعلام حاله من العلم والعمل لياخذوا
 عنه وليقتدوا به وليعطوا حقه او يدفعوا عنه الظلم او نحو ذلك مما لم

نقصه

التركية والفخر والثاني الاحتراز عن الافراط المودى الى الكذب
والرياء والقول بما لا يتحققه ولا سبيل له الى الاطلاع اليه كالتمني
والورع والرهف فلا يخزم القول بمنه بل يقول حسب ونحوه
والثالث ان لا يكون الممدوح فاسقا والرابع ان يعلم انه لا يحدث
في الممدوح كبر او عجب او غرورا والخامس ان لا يكون المدح لغرض حرام
او مفضيا الى فساد مثل مدح حسن شخص معين من المرء والنساء
بين الجانب لتحريك الشهوة فيهم وحشهم الى اللواط والزنا
او تلذذ النفس وتطبيب المجلس واضحاكم ومثل مدح امرأة لزواجا
اجنبية ومثل مدح الامراء والقضاة ليتوسل به الى المال الحرام
او المستلط على الناس وظلمهم ونحو ذلك واما الذم المذموم
فاكثره داخل في الكذب او الغيبة او التقيير والتمز ومما لم يدخل
ذم الطعام ترفعا وكذا ذم اللباس والداية والسكن ونحوها
وكل هذه داخل في التكبر ومنها الشرف وهو جائز اذا خلا عن الكذب
والرياء وهجوما لا يجوز هجوم وذكر الفسق والتفنى وافات
المدح والاستكثار منه والتجرد له حتى يشغله عن بعض الواجبات
او السن

او السن وقتما يجلو عن هذه الافات قال الله تعالى والشراء
يتبعهم الغاوون الى اخر السورة ومنها السجع والفصاحة وهما
ان كانا بلا تكلف ولا تصنع فمدوحان وخصوصا اذا كانا
في الخطابة والتذكير بل يستحب التكلف اليسير لان فيها تحريك
القلوب وتشويقها وقبضها وبسطها واما فيما عداها فالتكلف
فيها والسوق مذموم ناش من الريا وحب التناء ومنها الكلام
فيما لا يعني مثل حكاية اسفارك وما رايت من جبال وانهار واطعمة
وثياب وفيه السؤال عما لا يتم وهذا اذا خلا عن الكذب والغيبة
والرياء ونحوها من المحرمات لا يحرم بل قد يستحب اذا قارنه نية
صالحة مثل دفع الهمة بالكبر والعجب بعدم التكلم واحتقار من في
المجلس او دفع الممايزة والحياء حتى يتكلم صاحبها تمام مراده من الاستفتاء
وغیره او دفع الحزن من المحزون والمصاب او تسلية الغناء
وحسن المعاشرة معهن او التلطف بالصبيان او لعدم ادراك
الم سفر او العمل او نحو ذلك وكذا يستحب المزاح في هذه المواضع
نعم بهذه النيات يخرج عن حد ما لا يعني فكل ما لا يعني يستحب تركه

ومنها فضول الكلام وهو الزيادة فيما ينبغي على قدر الحاجة وليس منه
التفصيل في المسائل المشككة خصوصا للافهام القاصرة والتكرار
في العظة والتذكير والتعليم والتعلم ونحوها لانه للحاجة وفيما
لا حاجة فيه يستحب الايجاز والاختصار وجملة ما ذكرنا الى هنا
افات اللسان من حيث النطق واما افات اللسان من حيث السكوت
فترك تعلم القرآن والشهد والقنوت ونحوها مما يجب اوبس
او ترك قرأته وترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر عند القدرة بلا
وظن التأثير وترك النصح والاصلاح عند من القبول وترك التعليم
القوي عند القيين وترك الحكم من القاضي بما انزل الله تعالى وترك
القيام وركه اذا كانا مسنونا وترك التثبيت اذا عطس وحده
او ترك الاستنجاء في دخول دار الغرفان
او ترك واجب وترك الواجب والدين وسائر المحارم
وترك ما اذا المظلوم بالقول عند القدرة وترك الشهادة
والتركية عند يقين وترك تعظيم اسم الله تعالى مثل سبحان الله
او تبارك الله عند سماعه فانه واجب بخلاف الصلوة على النبي
صلى الله

صلى الله عليه وسلم فانه يجب في العمرة عند الاكثر وعند بعضهم
يجب هو ايضا عند كل سماع وترك السؤال للمعاصر عند المحضمة
فانه فرض ولو عجز عن الخروج يفترض على كل من علم حاله ان
يعطيه بقدر ما يتقوى على الطاعة فان لم يجد ما يعطيه يفترض
عليه ان يخبر حاله لمن يقدر على اعطائه فاذا فعل البعض سقط
عن الباقي وبالجمله السكوت عن كل كلام وجب او سحر حرام
او مكروه افة اللسان ولا يخلص عن جميعها في هذا الزمان الا بالضرورة
وعدم اختلاط الناس الا في الجمعة والجماعات وضرورة المعاش والمعاد
الفصل الثالث في افات الاذن منها استماع كل ما لا يجوز بكونه
بلا ضرورة دينية كخوف الهلاك واخذ الحق وكسب المعاش
او دينية كاقامة واجب او سنة كتشييع جنازة مع الجماعة
بخلاف اجابة دعوة فيها منكر كالفناء واللعب فان الدعوى لها
ارتكب المعصية لم يستحق الاجابة فلم يكن سنة بل حراما وانما
لم يجز الاستماع لان السمع شريك القائل ومنها استماع الملاحى
بلا اضطرار كذلك كالتجارة والغزو والحج اذا لم يمكن الامع الاع

الملاهي لا يضر قال قاضي خان عن النبي صلى الله عليه وسلم استماع
الملاهي معصية وللجلوس عليها فسق والتلذذ بها من الكفر
انما قال ذلك على وجه التشديد وان سمع بنية فلا اثم عليه
ويجب عليه ان يجتهد كل الجهد حتى لا يسمع لما روى ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم ادخل اصبعيه في اذنيه انتهى ومنها استماع
الفناء بالاختيار قال في التاتارخانية التقني واستماع الفناء حرام
اجمع عليه العلماء وبالفوافيه وفي الهداية ان المفتي للناس
لا يقبل شهادتهم لانه يجمعهم على الكبيرة وفي التاتارخانية ايضا
والحاصل انه لا رخصة في باب السماع في زماننا لان جنيدا
تابع عن السماع في زمانه وفي الاختيار عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه كره رفع الصوت عند قراءة القرآن وللجنازة والرخف و
التذكير اى الوعظ فما ظنك به عند استماع الفناء المحرم الذي
الذي يسمونه وجدا انتهى واقبح التقني مكان في القرآن و
الذكر والدعاء وقد مر شئ منه في افات اللسان ومنها استماع
القرآن ممن يقرأ بلحن وخطاء بلا تجويد فعليه النهي ان ظن
التاثير

التاثير والافعليه القيام والذهاب ان قدر بلا ضرر فلا تقعد
بعد الذكر مع القوم الظالمين وهذان وان دخلا في الافة الاولى
مرحبا بها لكثرة الابتلاء بهما مع اعتقاد الجواز واشبههم من يقول
الائم على القاري لا السامع ومنها استماع كلام شاذ اجنبية من غير
حاجة ومنها استماع حديث قوم يكرهونه الا ان يكون في قصد
اضراره وكل هذه افات الاذن من حيث الاستماع واما افاته
من حيث الاعراض عنه فقدم استماع القرآن والخطبة وخطاب
المتبوع كالامير والقاضي والوالدين والاستاذ والمحاسب
والمعذر والزوج والسيد وكعدم استماع القاضي كلام
الخصم او احدهما والمفتي كلام المستفتي واولى الامر شكوى
المظلوم والسؤال عنه كلام السائل المضطر والكبراء والاعنياء
كلام الضعفاء والفقراء استكبارا واستحقارا ونحو ذلك مما يجب
استماعه اويس **الفصل الرابع** في افات العين ومنها النظر
الى عورة انسان وقصدا وهو اعظمها فنقول المنظور اليه ان كان
نفسه او صغيرا او صغيرة لم يبلفا الشهوة وقد ربان لا يتكلم



او منكوحة بنكاح صحيح او امته التي لم تحرم عليه بمصاهرة او ضلع
او نكاح او حرمة غليظة او يكونها مشركة غير كتابية او مشركة يجوز
النظر من كل منها الى كل عضو منها لكن قالوا الادب ان لا ينظر الى الفرج
وان كان المنظور اليه غيره لاء فان كان النظر يذبح مجوز مطلقا
والآفاق كان بشهوة او بشك فيحرم مطلقا والآفاق كان للنظر
ذكر يحرم النظر اليه من تحت السرة الى تحت الركبة مطلقا وان انشئ
فان كان الناظر ايضا انشئ فكان النظر الى الذكر والآفاق كانت المنظورة
حرة احسية غير محرم للناظر يحرم اليها النظر سوى وجهها وكفها
مطلقا حتى قالوا لا يجوز النظر الى عظم امرأة بالية في القبر والنظر
الى وجهها وكفها من غير حاجة مكروه والآفاق النظر الى الذكر مع زيادة
البطن والظهر والعذرة الاولى تحمل الشهادة كما في الزنا و
الثاني اداء الشهادة والثالث حكم القاضى والرابع الولادة للقابلة
والخامس البكارة في العنة والرد بالعب والسابع المختار والخفض
والسابع المداواة منها الاحتقان للمرض والزهال للجماع والثامن
ارادة النكاح والتاسع ارادة الشراء ففي هذه الاعذار يجوز النظر
وان خاف

وان خاف الشهوة ولكن لا ينبغي ان يقصدها وفي حكم النظر الى البدن
النظر فوق ثيابها ان كانت رقيقة او ملتزقة نصفها ومنها النظر
الى الفقراء والضعفاء بطريق الاستخفاف فانه تكبر حرام ومنها
مشاهدة العاصي والمنكرات بغير ضرورة ومنها اتباع البصر الى
انقضاء كوكب ومنها النظر الى من فوقه في امر الدنيا على وجه
الرغبة والى من دونه في امر الدين ومنها النظر الى بيت الغير من شق
الباب او من ثقب او كشف ستر واما افات العين من حيث
التميز وعدم النظر في الصلوة فانه مكروه وكذا في كل موضع
يجب النظر وانما يجب اذا توقف عليه واجب بحضور الجماعة والجمعة
اذا لم يمكن بدون النظر وحكم القاضى ونحوهما **الفصل الخامس** والشهادة
في افات اليد وهي القتل والجرح لنفـ او غيره بلا حق ويجوز
قتل الغلة بغير الالقاء اذا ابتدأت بالاذى وبدون يكره وقتل الغلة
يجوز بكل حال والجراح والهره اذا كانت موزنة تندج بكي
ولا تضرب ولا تفرك اذنهما ويكره احراق كل حي قملة او غلة
او عقرب او نحوها والفيلق لو القى في الشمس لموت الديان

والشهادة

في الماء

لا بأس به وفي السراجية لا بأس بأجراق حطب فيه غل والمثله و
ضرب الوجه مطلقا والضرب بغير حق والعصب والقلول والسرقة
واخذ الزكوة والنذر والعشر والفطر والكفارة واللقطة واجب
تصدق من المال الخبيث ان كان غنيا غناء الاضحية وهو
من يملك مائة درهم او قيمتها فارغتين عن الدين والحوائج
الاصلية او هاشميا او كان المعطي اصله او فرع فباعه الاخيرين
واخذ الصدقة والهدية ممن يعلم او يظن انه انما يعطيه لظنه
على صفة من الفقر والعلم والصالح او التقوى او الكرامة و
الولاية او نحوها وهو خال عنها والاخذ من الوقف الباطل
او من الصحيح على خلاف شرط الواقف ومن بيت المال لم يكن
من مصارفه او اكثر من كفايته ومن مملوك الغير بلا اذن مولاه
والمال له ومن مال من به جنة او عنة او غم او ضرر ولو كان
المعطي وليه الا بطريق المعاوضة بمثل قيمته او اكثر واخذ الميتة
والدم والخمر ونحوها مما يحرم عينه وحملها ولو لا طعام الهرة
ونحوها او للتخيل الا لتطهير المكان والاراقة وتصوير صور
الحيوانات

الحيوانات ولمس ما يحرم نظره او يكره من ذكر وانثى بلا ضرورة
غيره يجوز مصاحبة العجائز وغمرها رجله اذا امننا الشبهة
بخلاف مصاحبة الذمي فانه مكروه واهلاك المال او نقصه و
تعمية بلا غرض مشروع بالقطع او الكسر والحرق او الفرق والقاء
الى ما لا يمكن الوصول اليه لانه ان كان لغرم فظلم وتعدى وجب
الضمان وان كان لنفسه فاسراف وهو حرام والاعطاء للرأى
والمعصية وانتزاع غريم انسان من يده فانه ظلم يستحق التعزير
لا الضمان ورفع الزلة فانه حرام بكل حال الا باذنه كذا في الخلاصة
وغمر الاعضاء في الحمام بلا ضرورة فانه مكروه وكل لعب ولهو
سوى ملاعبة الزوج والامة وما هو من جنس الاستعداد و
للحرب كالزرد والشرنج وضرب القضيب والطنبور وجميع زلف
والملاهي الا الدف بلا جلاجل في ليلة العرس ولا طبل العزاة و
الحجاج والقافلة ولعب الحمامة والخرش بين البهائم واتخاذ
ذئب الروح غرضا وقتله صبرا والتشبيك في المسجد وفي الذناب
اليه وكتابة ما يحرم تلفظه فان القلم احد السانين وكتابة

القران بالجناية والحيف والنفاس وكذا مس هؤلاء المصحف و
التفسير وما كتب فيه اية ويكره تصغير المصحف واخذ مال الغير
بلا اذنه لينتفع به مدة ثم يردّه ولو لم يلحقه نقص وعيب لانه
تصرف في ملك الغير بلا اذنه فهو حرام او ليحبه عن صاحبه جدا
او هزلا وروع السلم واخافته بسل السلاح ونحوه ولو فرجا
والفرج وحلق راس المرأة ولحية الرجل وقص اقل من قبضته
منها ولو بالاذن الا للدواي والقاء قلامة الظفر او الشعر
الى الكنيف او الفسل فانه مكروه بورت داء كذا في الخلاصة وقلع
السوكة والحشيش الرطبتين على القبر فانه مكروه بخلاف اليابس
ونبش القبر وان دفنت مع ان الولد يتحرك في بطنها ثم رأت في
النام وقالت ولدت الا ان كانت دفنت في ملك الغير فصاحبه
مخير ان شاء اخرج وان شاء سوى وذرعه فوقه وادخال
الاصبع في الدبر والفرج ولو عند الاستنجاء الا للدواي والاستنجاء
والامتحاط باليمين فانه مكروه وينبغي ان يكون بالشمال وكذا
كل ما فيه رفع اذى وخسة فان اليمين للامور الشريفة كاخذ
المصحف

المصحف والكتب والاكل والشرب وكذا يقدم اليمنى في لبس القميص
والقباء ويؤخر في النزح وهذا عند عدم العذر والتختم بغير القصة
للرجال والعبرة للحقة لا للفص فحوز ان يكون من ياقوت او عقيق
او فيروزج واخذ الرشوة واعطاؤها الا لدفع الظلم واخذ
الهديّة والصدقة والبيع ونحوه اذا علم انها بغيرها مفضولة او حرام
واما المعاصي العدمية فكقبض اليد وامساكها عن انقاذ المظلوم
عند القدرة وعن الرجوع بعد تعلمه وعن قص الاطفال حتى يتول
فانه مكروه وسبب لضيق الرزق كذا في الخلاصة وغيره وعن
كسر الطيور وسائر الالات الا هو خصوصا اذا لم يصلح لغيره
واراقة خمر السلم الشاربها وعن محو صور الحيوانات الكبيرة
عند القدرة بلا ضرر ومن اخذ اللقيط واللقطة عند خوف
الضياع وعن دفع الظالم والحيوان عند قصد اخذ المال
او اهلاكه او اضرار النفس وعن انقاذها عن الحرق او العرق
او السقوط او نحوها مما يوجب التلف او النقصان عند
القدرة بلا ضرر وعن كف الصبيان والمواشي في اول الليل

وعن اغلاق الباب واطفاء السراج وتخير الاناء وايماء السقاء
الفصل السادس في افات البطن هي دخول اللحم لعينه او لغيره
وما يقرب منه وما يملكه خبيثا بالمقد الفاسد ونحوه مما يجب
فحبه او تصدقه والاكل فوق الشبع بلا قصد صوم الفد وعدم
استحياء ضيف واكل كل ما يضر البدن كالتراب والطين ونحوهما
وشربه واما اكل ما فيه نجس كالحم الحية وخرميان للدواي اذا انحصر
فيه فقد اختلفوا فيه وجوز بعضهم بلا انحصار ايضا اذا عرف
فيه الشفاء والاحوط الاجتناب مطلقا وينبغي للسالك ان يقلل
الاكل ويحجب عن كثرة ومداومة الشبع فان في الاول صحة
للجسم وجودة للحفظ وصفاء القلب والذكاء وخفة المنة
وامكان القناعة وعدم نسيان بلاء الله تعالى وعذابه وتذكر
جوع يوم القيمة واهل النار وتبسر المواظبة على العبادة سيما
الوضوء وتمكن الابتناء والصدق بما فضل من الاطعمة وفي
قوة القلب وقننة الاعضاء لانه ان جاع البطن شبع سائر
الاعضاء وسكن وان شبع جاع سائر الاعضاء وهاج قلة
الفهم

٦٨
الفهم والعلم فان البطنة تذهب الفطنة وقلة العبادة وفقد
حلاوتها وخطر الوقوع في الشهوة والحرام وكثرة شغل القلب ^{البدن}
بالتحصيل او لاثم بالهية ثانيا ثم بالاكل ثالثا ثم بافراغه والتخلص
عنه بالاختلاف الى الخلاء رابعا ثم بالسلامة عن الامراض
المولدة عن الشبع خامسا والسؤال والحساب يوم القيمة وخوف
الدخول في وعيد قوله تعالى اذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا
وشدة سكرة الموت اذ ورد في بعض الاخبار ان شدة سكرات
الموت على قدر لذات الحيق ويكرم الاكل في السوق بمراي الناس
وفي الطريق وعند المقابر والضحك ايضا عندها وعند الجنائز
واكل طعام الميت والاكل من اواني الذهب والفضة والشرب
منها للرجال والنساء وكذلك الاكل بملقعة الذهب والفضة
وكذا الاكفال بميل الذهب والفضة وكذا احراق العود في حجر
الذهب والفضة واما المذهب والفضض فجائز عند الامام
ابي حنيفة ان لم يضع فيه على الذهب والفضة وكذا الكرسي اذا
لم يجلس على موضع الذهب والفضة وكذا خلعة المرأة وحلية

المصحف واما السرج المفضل فمن ابي حنيفة لا بأس به وكذا الثغر
المفضل واللجام والركاب المفضلين واما التوبة الذي لا يخلص
منه شيء فلا بأس به بالاجماع وكره ابو حنيفة ان يأكل على خوان الذهب
والفضة كله في الخلاصة واكل طعام ضيافة عنده لعب اوله و
او غناء او غيرها من المنكرات واكل طعام اتخذ للرباء والسعة و
المباهاة اذا علم ذلك او غلب على ظنه بالقرائن وسحب الاكل
على السفرة للخوان وبكره ترك التيمنة والاكل بالشمال والاكل
من وسط الطعام وما يلي غيره اذا كان لونا واحدا وقطع
اللحم ونحوه بالسكين عند عدم الحاجة وبكره رمي ما في الفم
والانف من الطعام والبراق والمخاط نحو القبلة وفي السجد
والشرب من ثلثة القدح والتفخ فيه واعطاؤه بعد الشرب الى من
في سياره بلا اذن من في اليمين والشرب بنفس واحد و
التنفس في الاناء وبكره وضع الملمة على الخبز والخبز تحت
القضعة وتعليق الخبز على الخوان وانما يوضع بحيث لا يتعلق
كرامته ولا بأس بالاكل متكئا او مكسوف الرأس وقبل صلاة العيد
الاخفى

الاخفى في المختار وبكره مسح السكين واليد بالخبز وبعضهم يجوز
ان اكل بعده واذا اكل اكثر من حاجته ليتقياء قال الحسن البصري
لا بأس به قال رايان بن مالك يأكل الوان من الطعام ويكثر
ثم يتقياء وينفعه ذلك ولا يأكل طعاما حارا ولا يشم كذا في
ولا يجمع بين الفاكهة والثفل في طبق واحد لنهي صلى الله عليه وسلم
عنه كذا في التناثر خائفة واما اكل طعام الفقة واهل الرباء والامر
اذا لم يعلم انه مفضوب بعينه ولم يوجد منكر فلا يحرم بل لا يجب
واما المعاصي العدمية فترك الاكل والشرب حتى يموت او يمرض او
يضعف فلا يقدر على الجمعة والجماعات ونحوهما من الواجبات
والسنن ومنها تركها اذا كان فيه عقوق الوالدين او احدهما
او نحوه محرم او كره **الفصل السابع** في افات الفرج وهي
الزنا واللواط ولؤبز وجهه او امته او عبده فانها حرم مطلقا
وايتان البرمية والحائض والغشاء واستمتاعهما تحت الازار
واما الاستمتاع باليد فحرام الا عند شروط ثلثة ان يكون غريبا
وبه شبق وفطر شهوة وان يريد به تسكين الشهوة لا قضاءها

ومن الماصي ان ياتيه زوجته الصغيرة التي لا تحمل الجماع والمرضية
المتضررة بالجماع وكذا امته او يجمع عند احد يعرفه او يجمع
قبل الاستبراء من يجب عليه استبرائهما او يفعل ذوا عليه فانه حرام
ايضا قبله ومن المكروهات ان يستقبل القبلة عند قضاء الحاجة
او الشمس والقمر ان لم يكونا محجوبين وكذا استدبار الصلوة والاستنجاء
بماله قيمة او وجوب تعظيم من مأكول انسان او دابة او نحو
او ضرر لمقد كالزجاج او نجاسة كالروث والتخلى في الطريق
او في ظل الناس او في مواردهم والبول قائما بلا عذر والبول
في الماء الراكد والجاري والحجر والفصل ونقع البول وبكاه اخصاء
بنى ادم فلذا كره ملكهم واستخدمهم وكسبهم ايضا واما الماصي
العدمية فان لا يجمع زوجته اصلا اذ يجب البيوتة والجماعة
مهما احيانا ان طلبت بغير تقدير زمان وان يبرز بلا اذن في
ظاهر الرواية بخلاف امته فانه لا يجب مجامعتها اصلا ويجوز
بغير اذنها وعدم التسوية بين الصريتين او الصرات في غير الجماع
في ظاهر الرواية وروى وجوب التسوية ايضا وعدم الاجتناب
من البول ^{فيهم}

من البول وترك الختان بلا عذر **الفصل الثامن في**
افان الرجل هي الذهاب الى مجلس المعصية اما فعلها او للنظر اليها
والخروج الى الجهاد بغير اذن والديه ولو كانا قريبي الا ان يغلب
على ظنه انه ما كرها لمقاتلة اهل دينها لا للشفقة فيجوز وكذلك
سفر يخاف فيه الهلاك كركوب البحر والمفاوز او كانا محتاجين الى
الشفقة او الخدعة وحكم احدهما حكمهما والفرار من الطاعون و
الدخول عليه والمشي في ملك الغير بلا اذنه دارا او بستانا او كرها
او ارضا مزروعة او مكروبة وان ارضا جريزا بلا حائط ولا خندق
وكان المرور للحاجة من غير ضرر يبرح الجواز لوجود الاذن دلالة
وعادة ويدخل فيه الدخول الى ضيافة بلا دعوة ويستثنى الدخول
لخوف ضياع ماله كما اذا اخذ رجل ثوبه فدخل داره جازا ان يدخل
صاحبه داره ايضا لياخذنه وكذا اذا وقع الف درهم من ماله في
دار رجل وخاف ان لو اعلم صاحب الدار منعه له ان يدخله بغير
اذن لكن يعلم الصلح انه يدخل داره لهذا والشي على المقابر واتباع
النساء الجنائز وزيارتهم القبور ولو وجد طريقا في المقبرة ان وقع

في قلبه انهم احد ثوبه لا يمشی والقعود على القبر كالشي ودخول الجنب
وللحائض والنفساء المسجد ومد الرجل نحو القبلة والصحف
وكتب الشريعة في النوم واليقظة اذا كانا في خدائهما دون احد
الجانبين او الفوق ووضعا عليهما وعلى الخبز وضرب احدهما
ولو حيوانا بغير ذنب وحق ونفاره ذنب لا عثاره ويحبت
كل الجهد من حق الحيوان فان الفقهاء قالوا العذاب فيه متعين
وكذا الذي ان لم يستحل في الدنيا واتلاف مال بها واثبات الظلمة
من غير ضرورة ويكره الدخول في المواضع الشريفة كالمسجد و
الدار بالرجل اليسرى والمواضع الحسنة كالخلاء والحمام بالمبنى
والسنة عكس هذا والخروج عكس الدخول ولبس النعل والخف
واخراجها على هذا فالرجل كاليد وقد ذكرنا والدخول على الال
بفتة عند القدوم من السفر وتخطي رقاب الناس في السجدة
اذ لم ير في الصفوف الا اول فرجة واما المعاصي العدمية فالقعود
عن الجمعة والجماعة والتعليم والتعليم والجمع والجهاد الفرضين
والدعوة التي ليس فيها منكر فان الاجابة واجبة عند البعض
وسنة

وسنة مؤكدة عند آخرين وان علم ان ثمة لعبا او غناء او
نحوهما من المنكرات لا يجوز الذهاب مطلقا وان لم يعلم فوجد
ثمة فان لم يقدر على تغييره وكان مقتدى يجب ان يخرج و
لا يقعد مطلقا ايضا وان لم يكن مقتدى فان كان على المائدة
او على ماري منه لا يقعد والا فلا بأس بالقعود والاكل وان كان
الداعي فاسقا معطنا يجوز ان لا يجيب ثم الاجابة بتحقيق الدخول
والقعود فان لم يأكل فلا بأس به والا فضل ان يأكل لو كان غير
صائم كذا في الخلاصة والقعود عن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
واعانة المظلوم والسعي في حاجة العاجز وغسل الميت او دفنه
وانقاذ انسان او مال بصدد الهلاك بالسقوط او الفرق والحرق
او نحوها للقادر من غير ضرر المقتين اما لعدم غيره او لعدم
قدرته او لاهماله وعدم مبالاة بدينه واما المشي لصله الرحم
والعبادة والزيارة والتهنئة والتعزية فمن السنن المستحبة
ومنها قعود الاجير عن خدمة المستاجر والملوك عن خدمة
المالك والزوجة عن خدمة داخل البيت والولد عن خدمة

الوالدين والرعية تمامه الولي مالم يسر بعصية الأبعد
الفصل التاسع في آفات بدن غير مختصة بمضمومتين
ما ذكر وهي كثيرة جداً منها الرقص وهو الحركة الموزونة و
الاضطراب وهو غير الموزونة فكل من لعب غير مستثنى ويدخل
فيها ما يفعله بعض الصوفية في زماننا بل هو أشد من كل ما عده
منها لأنهم يفعلونه على اعتقاد العبادة فيخاف عليهم امر عظيم قال
الامام ابو الوفاء بن عقيل قد نص القرآن على النهي عن الرقص
فقال ولا تمش في الأرض مرحاً واذم المختال والرقص أشد المرح
والبطر وقال الطرطوشي حين سئل عن مذهب الصوفية أما
الرقص والتواجد فأقول من أحدثه أصح السامري لما اتخذ لهم
عجلاً جسداً له خوار قاموا برقص ~~وهو يتواجدون~~
فهو دين الكفار وعباد العجل وقال ~~في التمار خاتمة~~ الرقص في
السماع لا يجوز وفي الرخصة انه ~~بين~~ وقال الامام البرزقي في
فتاواه قال القسبي ان هذا الفناء وضرب القضيب والرقص
حرام بالاجماع عند مالك والشافعي واحمد في مواضع من كتابه
وسيد

وسيد الطائفة احمد النسوي صرح بحرمته ورايت فتوى شيخ الاسلام
جلال الله والدين الكيلاني ان سئل هذا الرقص كافر ولما علم ان
حرمته بالاجماع لزم ان يكفر سئل ولشيخ الرخشي في كتابه
كلمات يقوم بها عليهم الطامة ولصاحب النهاية والامام المحجوب
ايضا اشهد من ذلك انتهى ومنها كشف العودة عند غيره الا
بعذر وقد مر في آفات العين وفي الخلوة ايضاً الا بعد خلق
العانة والفصل في زمان يسير والتخلي والاستجماء والبداء
بقدر الحاجة ومنها لبس الحرير والذهب والفضة سوى
اربع اصابع للذكر بالغا وصبياً غير ان الاثم في الصبي يكون
على اللبس والذي لحته حرير ففي حكم الخالص في الحرب واما
الفقود والاضطجاع ~~عليه~~ يوسده فيأثر عند الامام خلافاً
لها ويكره ان يلبس الرجال الثياب المصبوغة بالعصفر والغفران
او الورس ولا بأس بتجلية المنطقة وشمائل السيف بالفضة
ويكره بالذهب ويكره الخرقه لسح المرق والانتحاط ان كانت
مستقومة لانه دليل الكبر ويكره ستر الخيطان بالبور ونحوها

لزينة لا لحر والبرد ولا لباس بان يكون في بيت الرجل ثياب ديباج
 لا يلبس واولى من الذهب والفضة للجمال لا للاكل والشرب كذا في الخلاصة
 واما تطويل الثوب الى ما تحت الكعب فان كبر فمكروه وعرياً ولا تستر بها
 واما لبس الثياب الرقيقة فان لم يكن للكبر والرياء فجاز بل استحباب
 في الاعياد والجمع ونحوها واما الخشنه والمرقعة فستحبة في اكثر
 الاوقات ان لم يقصد الرياء ولبس المحيط وستر الرأس باللباس
 المتصل للمحرم والوجه للمحرمة ولبس ثوب الغير بلا اذنه ومنها
 مماسة بدن الاجنبية مطلقا بلا عذر الا كف المجوز لما روي وعورة
 الغير مطلقا بلا عذر والمماسه بشهوة غير زوجته وامته ويدخل
 في المماسه المضاجعة والمعانقة والتقبيل ومماسه ما تحت السرور
 الى ما تحت الركبة بلا حائل من زوجته وامته الحائضين او النفساء
 وقال في الخلاصة تقبيل يد العالم والسلطان العادل جائز وتكلموا
 في تقبيل يد غيرها قال بعضهم ان اراد به تعظيم المسلم لاسلامه فلا بأس
 والاولى ان لا يقبل هذا مع ما تقدم في الفتاوى وفي الجامع الصغير
 يكره ان يقبل قم الرجل او يده او شيئاً منه او يمسكه وقال ابو يوسف
 الرجل

لا بأس به ومنها السكنى في المسكن المصوب ومنها عقوق الوالدين
 او احدهما وهو انما يكون بالمخالفة في المصيبة اذ لا طاعة للمخوق
 في مصيبة الخالق والكفر لا يحل العقوق حتى يجب على المسلم نفقة
 الوالدين الكافرين وخدمتهما وبرهما وزيارتها الا ان يخاف
 ان يجلباه الى الكفر فيجوز ان لا يزور حينئذ كذا في الخلاصة ولا يقو
 الى البيعة ويقودها منها الى المنزل ومنها قطع الرحم وهو حرام
 ووصلها واجب ومعناه ان لا ينابها ويفقدوها بالزيارة او هذا
 او الاعانة باليد او القول واقوله التسليم وارسال السلام المكتوب
 ولا تؤقت فيه ويجب لكل ذي رحم محرم واختلف في غير المحرم منه
 ويدل على عدم وجوبه جواز النكاح والجمع بين امرأتين لو فرض
 كل منهما ذكر الم محرم عليه الاخرى ادعلة عدم جواز النكاح والجمع
 لزوم قطع الرحم في الجواز اثناء الرزوجة زوجها وفحالفها اياه
 وعدم رعاية حقوقه اعلم ان على المرأة ان تطيع زوجها في الاستمتاع
 متى شاء الا ان تكون حائضا او نفاسا فلا تمكنه من الاستمتاع
 تحت الاذا روع عليها خدمته داخل البيت ديانة من الطبع والكس

ومنها

والفضل والخير ولم تفعل اثنت ولكن لا تجبر عليها قضاء ومنها
العكس قال الفقيه ابو الليث حق المرأة على الزوج ختمه ان يخدمها
من وراء الستر ولا يدعها ان تخرج من الستر فانه عورة وخرجها
انتم وترك للمرأة وان يعلم ما تحتاج اليه من الاحكام كالوضوء
والصلوة والصوم وما لا بد لها منه وان يطعمها من الحلال وان
لا يظلمها وان يحتمل تطاولها بضيعة لها ومنها اضاءة الرجل اولاده
وما يجب عليه نفقته من الاقارب والارقاء والدواب فانه راع
فهذه رعاياه يسئل عنهم يوم القيمة خصوصا الاولاد فانما يجب
على الاب نفقة اولاده الصغار وكسوتهم وتعليمهم وتأديبهم
قال الله تعالى قوا انفسكم واهليكم نارا وان لا يلبس الحرير و
لا يخضب ايدي الذكور وارجلهم بالحناء ولا يفيد قولهم
فعلت وانا غير راض لان الرجال قوامون على النساء والنهي
عن المنكر فرض ومنها الخلوة مع الاجنبية فانه حرام ومنها
تشبه الرجل بالمرأة وبالعكس ومنها اباق المملوك وعصيانه
لمولاه ومنها سوء الملكة اعلم انه يجب على المولى تعليم مملوكه القرآن
بقدر

بقدر ما يقراء في الصلوة وسائر ما وجب ان كان سلبا و
يامره بالصلوة والصوم ولا يستخدمه زمان اذ انما حتى قالوا
يجب على المولى ان يوضئ عبده وجاريته اذا مضوا ولم يقدر على
الوضوء بنفسها ومنها اذى الجار ومنها مجالسة جليس السيئ ومنها
فتح الفم عند الثأوب وعدم دفعه ومنها الجلوس في الطريق
اذ لم يعط حقه وهو غرض البصر وكف الاذى ورد السلام
والامر بالمعروف والنهي عن المنكر وارشاد السبل كذا ورد
في الحديث ومنها الجلوس بين الظل والشمس ومنها القعود و
الخلقة ومنها الجلوس مكان غيره والتفريق بين اثنين ومنها القعود
في المسجد للمصيبة فانه مكروه وكذا التجارة والكتب حتى الكتابية بالجرة
وفي الخلاصة وينبغي ان يكون لسقاء هذا الحكم ومنها الاخوان
في السلام فانه مكروه ومنها السحر فهو حرام فان اعتقد التأثير منه
فهو كافر ومنها تعليق القايم ونحوه واما تعليق التقويد
فلا بأس به ولكن يزرعه عند الخلاء والقربان كذا في التاتارخانية
ومنها الوشم ونحوه ومنها توفير الشارب والافضل في قص

الشارب ان يجعل كالجاحب ويظهر الاطار وقد رقص اللحية
 اذ لم تزد على القبضة وحلقها وكذا حلق رأس المرأة بلا عذر
 وكذا الفرع ومنها ركوب النساء على السرج بغير عذر ومنها
 ترك الوليمة ومنها البيوت وفي يده ربح غمر ومنها استحباب
 الكلب والجرس للهوى في السفر ومنها سفر المرأة بلا زوج ولا محرم
 ففي هذه السفر حرام باتفاق الحنفية واختلفوا فيما دونها ومنها
 الركوب عند الوقوف الطويل وعدم النزول ومنها سفر واحد
 او اثنين ومنها عدم التامير ومنها ذهاب من اكل ماله راحية
 كرميته الى المسجد والجماعة ومنها ترك الصلوة عمدا وهو من اكبر
 الكبائر ومنها ترك الوضوء والغسل الفرضين ومنها ترك الجماعة
 فانها واجبة على القول الاقوى عند الحنفية ومنها ترك تعديل
 الاركان وتسوية الصفوف وموافقة الامام وترك كل سنة
 مؤكدة كاعتكاف العشر الاواخر من رمضان والتراويح والجماعة
 فيها فانها سنة على الكفاية والحتم فيها والسواك وفعل مكروه
 تحريما ومنها ترك الجمعة لمن لا عذر له ومنها ترك الزكاة وانما

ومنها الانطاع بلا عذر
 ومنها النوم على سطح ليس
 بمحذور عليه

من

من الكبائر ومنها ترك صوم رمضان بلا عذر ومنها ترك الكفارة
 والقضاء والمذور ومنها ترك صدقة الفطر والاضحية للغير
 فانها واجبتان ومنها ترك الحج الفرض ومنها ترك الجهاد وهو
 فرض عين اذا كان النفي عام والا ففرض كفاية ومنها الفرار من
 الرخف اذ لم يزد الكفار على ضعف المسلمين ومنها العينة صرح
 بكرهها صاحب الهداية وغيره ومنها نسيان القرآن بعد تعلمه ومنها
 الربوا وتلقي الجلب وبيع الحاضر للباري والسوم على السوم و
 والخطبة على الخطبة ان وجد دليل الرضاء للاول والاحتكار و
 التفريق بين ملوكين صغيرين او صغير وكبير بينهما قرابة محرمية
 ومنها مطل الغني ومنها الرجوع في الهبة ومنها اقتناء الكلب لغير
 صيد وماشية وخوف من اللصوص وغيرهم فان ارسل صاحبه
 في السكة فللمجير ان النفع فان ابى يرفع الى الحاكم فيمنع وكذا الدابة
 والحجر والعجول ومنها ايقاد الشموع في القبور فانه اسراف
 وبدعة ضلالة واتحاد المساجد فيها ومنها اقتناء امرأة لا تصلي
 في الخلاصة رجله امرأة لا تصلي بطلقها قال الامام ابو حفص الكبير

ان لقي الله ومهرها في عنقه احب الى من ان يلقى ومعه امره لا يضل
ومنها توسد كتب الشريعة من غير قصد حفظ في الخلاصة ومن
توسد بخريطة فيها اخبار النبي صلى الله عليه وسلم ان قصد
الحفظ لا يكره وان لم يقصد يكره وفي المحيط وكذلك اذا كان
للرجل جوالق وفيها دارهم مكتوب فيها شيء من القرآن او كان
في الجوالق كتب الفقه او كتب التفسير او المصحف فجلس عليها ايام
فان كان من قصده الحفظ فلا بأس به وقدم جنس هذا
فيما تقدم واذا كتب اسم الله على كاغد ووضع تحت طنفه
يجلسون عليها فقد قيل لا يكره قال الا يرى لو وضع في البيت
لا بأس بالنوم على سطحه كذا هنا وان حمل المصحف او شيء من
كتب الشريعة على دابة في جوالق وركب صاحب الجوالق على الجوالق
لا يكره ان شئ ومنها جعل شئ في قرطاس فيه اسم الله تعالى للخلاصة
ويكره ان يجعل شئ في قرطاس فيه اسم الله تعالى سواء كانت
الكتابة في ظاهره او في باطنه بخلاف الكيس يكتب عليه
اسم الله تعالى لان الكيس معظم والقرطاس يستهان انتهى و
وكذا

وكذا باسط او مصلى كتب عليه في النسخ الملك لله يكره بسطه
والفقود عليه واستعماله فلو قطع حرف من الحروف او خط على
بعض الحروف حتى لم يبق الكلمة متصلة لا ينتفى الكراهة كذا في الخلاصة
ومنها امساك المعارف في البيت وان كان لا يستعملها فانه اثم
لان امساك هذه الاشياء يكون لله عوادة كذا في الخلاصة
وغیره ومنها الصدق على السائل في المسجد الا ان يكون محتاجا
ولا يتخطى رقاب الناس ولا يمر بين يدي المصلي فلا بأس حينئذ
على المختار ومنها الصدق على من علم انه مسرف او صارف
الى معصية ومنها الانتفاع ببذل ما اخذ غلطا علم صاحبه او
لم يعلم فيكون لقطة فالانتفاء به حرام على التقديرين كمن يلبس
نوب غيره او نعله سره او يترك ماله ومنها الاستئذان ممن باع بكم
او بسم لا يرضاه ويخاف لو نقص ضرب السلطان فانه لا يحل وكذا
الاكل والانتفاء به والحيلة في مسئلة السران يقول المشتري
بغنى كما تحب كذا في الخلاصة وغيره ومنها اخذ الوكيل بالصدق منه
لنفسه فانه لا يجوز بلا اذن الموكل ومنها ركوب البحر لمن لا يقدر

على دفع الفرق بلا ضرورة في الرخوة اذا اراد ان يركب السفينة في
 البحر للتجارة او لغيرها فان كان بحال لو غرق السفينة امكنه دفع
 الفرق عن نفسه بكل سبب يدفع الفرق به حل له الركوب في السفينة
 وان كان لا يمكن دفع الفرق لا يحل له الركوب انتهى ومنها افراض البقال
 دراهم ثم ياخذ منه ما يشاء شيئا فشيئا فانه مكروه كالسفايح وينبغي
 ان يستودعها البقال ثم ياخذ منه شيئا فاذا ضاع فلا شيء على البقال
 ومنها حبس الببل ونحوه في القفص فانه لا يجوز كذا في التاثير خاتمة
 هذا تمام القول في التقوى فليكن ايها السالك بها فانها جامعة لكل ما لزم
 وكافية في النجاة من عذاب الله تعالى وعقابه وغضبه وسخطه في الدنيا
 والبر وما بعده وفي الفوز برضاء الله تعالى ومحبه ودخول جنه
 فلذا اخرج الامرو الوصية بها في كتاب الله تعالى ونسب حبيب علمه ^{الصلوة}
 وفي كلام الانبياء والاولياء والصالحين وس ذكرها مرتين في الخطبة
 عندنا ورفض عند الشافعي وكان اهتمام السلف واجتهادهم فيها خصوصا
 فيما يتعلق بحقوق العباد والبرائم والله المستعان وعليه التكلان
 والصلوة والسلام على محمد سيد المرسلين وعلى اله واصحابه اجمعين
 ولحمد لله رب العالمين

قالبته بقدر الامكان

جزءه الفقير قليل من مراد
 عنهم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 هذه صورة ما كتبه يحيى افندي المعروف بمبقاري زاده في ابطال
 شرح الطريقة المحمدية لمحمد الكردي المنفي
 الحمد لله المنزه عن الجهر والمكان وعن سائر موجبات الحدوث
 والامكان والصلوة على محمد البعوث بالبرهان وعلى اله واصحابه
 والتابعين باحسان **وبعد** فان هذه الاوراق الحربية
 بالاغراق والاحراق اذ قد تضمنت على عقائد باطلة ومكائد
 قاتلة منها القول بلجته والمكان المستلزم للقول بالجسمية
 والحدوث والامكان وبسائر المحالات التي يضيق عنها نطاق
 البيان من الامور الموجبة للكفر والخدلان ولقد اغوى قائله
 الشيطان وغشبه الطغيان حيث قال وما قيل كونه تعالى ليس
 في مكان ثابت بدليل قطعي اقول بل هو ثابت بوجه شيطاني مخالف
 للكتب الالهية والسنة النبوية واكتشوف الربانية والعقول
 السليمة فان قلوب جميع الخلائق منجبة على ان الله تعالى في السماء
 فهم يقولون بالسنتهم ما ليس في قلوبهم هذا كلامه وقال في موضع اخر

اهل السنة
 والجماعة

الكردي

قوله بل بعضهم لم يصح اعتقاده بعد فيظن بالله في السماء وأنه على
صورة أقول هذا الاعتقاد صحيح في نفس الامر مطابق لاعتقاد
جميع الانبياء والاولياء موافق لما ورد في الكتب الالهية وال اخبار
النبوية وأن ظهر خلافه بين الامة بعد المرون الثلثة وتشتبا
بأذيال الفلاسفة كما ذكرنا مراراً في فصل العقائد هذا كلامه
ولا يخفى عليكم أيها الاخوان بياكم الله تعالى بأنواع المعاصي فان
أن هذا القول منه محض الكفر والحاد والاجترار على الانبياء
علم الصلوة والسلام بسوء الاعتقاد وموجبه القتل و
أن تاب عن هذه العقيدة الباطلة واناب فيا غيره الاسلام
على جميع الانام أن هذا الضال قد قصد الاضلال فهل يجوز
دوسه الارضين مع أنه قد افترى على الله والانبياء والرسل
والاولياء والخلائق اجمعين ومنها أنه اعترض على كون انكار
القيمة والجنة والنار والحساب والصراط وصحائف الاعمال كفر
متشعباً بان انكار هذه الاشياء بالتأويل هذا كلامه وانت خبير
وبالامعان بصير بان هذا يوجب القتل واللقاء في الحفير
فان

بالباطل
نفسه

فان التأويل انما هو في محل لا يمكن اعادة الظاهر بسبب الدليل
القطعي الباهر واما لو امكن تأويل امثال هذه المواد لجرى في غيرها
ايضاً الى عدم الاعتماد والله الهادي الى سبيل الرشاد ومنها أنه
اعترض في محل ذكر المؤلف رحمه الله تعالى أن أكثر متصوفة زماننا
يصلون بتعديل اركان ولا تجويد قرآن حيث قال نظر الصوفية
الى تعديل اركان الباطن وتجويد الاخلاق الدنية وتصفية
القلب الذي هو محل نظر رب العالمين ومناط الثواب والعقاب
في يوم الدين فاذا حصل هذا حصل المقصود وقبلت العبادة
والطاعة على أي هيئة كانت واتى وضع وجدت بحسن التوجه
الى جناب الحق تبارك وتعالى وكمال الانقياد له فانه ما الثواب
الا في حسن الطاعة لافي الطول والقصر كما ذكرنا في الاصول
ولهذا سويح في الاحكام الشرعية الفرعية والمخاض ان نظر اهل
الظاهر الى ظاهر الاعمال وتربيته ونظر اهل الباطن الى باطن
الافعال وتحسينه وكل حزب بما لديهم فرحون هذا كلامه
ولا يخفى سعي الى هدم احكام الدين وبغى في طريق الحق للاضلال

الكلية

السلبي

فيجب قتله وأن تاب لأنها تقية واختلاب يتجرع غصصا و
يختلس فرضا هذا وله ضلالات واضلالات أخرى وجدت
ترك القرض بها الحق وأخرى إذا التصدى للرد والجواب في كل
باب يستدعي كثير خطاب وتدوين كتاب مع أن الباطل بين
لا يترآب وإنما المقصود إيقاظ الضعاف والعجاف من الناس
عن الاعتزاز بكلام ذلك الضال المضل والاستيناس والتنبه
على أنه يجب تطهير صفحة الأرض باقامة ما هو اللازم والقرض
بناء على ما قررهناه وحررهناه فانه كلام قوي الأساس مأخوذ
من كتب أصحاب المراس مع أن الفقهاء ذوى القدر والبراء لم يعتبروا
الامتناع الضروري في أمور منها السعادة في الأرض بالفساد
والجور المستفون في بعض الأحيان عن الفساد فانه يقتلون
وفقا للعباد بحكم أن امتناع ضروري ولو رددوا المعادوا
لما نواعنه ولا يخفى أن ذلك الشخص الذي قصد اضلاله
شخص أولى بأن يكون لحكم الآية الكريمة مظهرا قال ذلك
بلسانه وكتبه بينانه أقر الوري يحيى بن عمر الشيرازي بمقاري
زاده

زاده الراجي من ربه الفوز والسعادة تمت

الحمد لله رب العالمين
والصلوة على محمد وآله
اجمعين

صورة فتوى شيخ الاسلام المرحوم بمقاري زاده
بوسئله بياضه أئمة حنفيه دن جواب نم وجرهلم در بيان سوره
مثاب اوله مظنه صلاح ومثنه فلاح اولان كمنه لره حصول
مراد ايجون نذر قربان ايدوب مقبره لرهيه وارباب احوال المز
عارفله وبلية صا دقل در وبالجمله مهام انام ده جلب خير
ودفع صراطيق الم متصرفلر در ديو اعتقاد ايدن كمنه لره شرعا
نم لازم اولور للجواب تحديمايان ونكاح لازم اولور
كتبه يحيى الفيرغفر عنه



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله والصلوة على نبيه **وبعد** فان الكبار على ما ذكره
 الشيخ العالم العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعي في كتاب الزواجر اكثر
 من اربع مائة كبيرة الشرك الاكبر والشرك الاصغر وهو الرياء
 والغضب بالباطن ^{١٣} والحق والجد والجب ^{١٤} والغش والنفاق
 والبغي والاعراض عن الخلق استكبارا واحتقارهم ^{١٥} والخوض
 فيما لا ينبغي والطمع ^{١٦} وخوف الفقر ^{١٧} وسخط المقدور ^{١٨} والنظر الى
 الاغنياء ^{١٩}

الى الاغنياء ^{١٧} وتغظيم لغنائهم ^{١٨} والاستهزاء بالفقر ^{١٩} لفقرهم ^{٢٠} والحرص
 والتنافس في الدنيا والمباهاة بها ^{٢١} والتزين للمخلوق بما يحرم
 التزين به ^{٢٢} والمداهنة ^{٢٣} وحب المدح ^{٢٤} بما لا يفعله ^{٢٥} والاستئفال
 بعيوب الخلق عن عيوب النفس ^{٢٦} وبيان النعمة ^{٢٧} والحمية
 لفردى الله وترك الشكر ^{٢٨} وعدم الرضاء بالقضاء ^{٢٩} وهو ان
 حقوق الله ^{٣٠} واوامره على الانسان ^{٣١} وسخرته بعباد الله
 وازدراؤه لهم ^{٣٢} واحتقارهم ^{٣٣} ايامهم ^{٣٤} واتباع الهوى ^{٣٥} والاعراض
 عن الخلق ^{٣٦} والكر ^{٣٧} والخداع ^{٣٨} وارادة الحياة الدنيا ^{٣٩} ومعاندة
 الحق ^{٤٠} وسوء الظن ^{٤١} بالمسلم ^{٤٢} وعدم قبول الحق ^{٤٣} اذا جاء ^{٤٤} بما لا يراه
 النفس ^{٤٥} وجاء على يد من تكرهه ^{٤٦} وتبغضه ^{٤٧} وفرح العبد بالمعصية
 والاصرار عليها ^{٤٨} والرضاء بالحياة الدنيا ^{٤٩} والطمانينة اليها ^{٥٠} ونيان
 الله ^{٥١} والدار الآخرة ^{٥٢} وغضب العبد لنفسه ^{٥٣} وانتصارها
 بالباطل ^{٥٤} والامس من مكر الله ^{٥٥} بالاسترسال في المعاصي ^{٥٦} مع
 الاتكال على الرحمة ^{٥٧} والياس من رحمة الله ^{٥٨} وسوء الظن بالله ^{٥٩} تعالى
 والقنوط من رحمة ^{٦٠} وتعلم العلم ^{٦١} للدنيا ^{٦٢} وكنم العلم ^{٦٣} وعدم العمل

بالعلم والدعوى في العلم والقرآن أو شئ من العبادات زهوا
وافخارا بغير حق ولا ضرورة واضاعة حق العلماء والتخفاف بهم
والكذب على الله تعالى أو على رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسن سنة سيئة وترك السنة والتكذيب بالقدر وعدم
الوفاء بالعهد ومحبة الظلمة والفسقة باي فسق كان فسقهم
ونقض الصالحين واذية اولياء الله تعالى ومعاداتهم وسب الدهر
والكلمة التي تعظم مفسدتها وينتشر ضررها مما يسخط الله تعالى
ولا يلقى لها قائلها بالا وكفران نعمة المحسن وترك الصلوة على النبي
عند سماع ذكره وقسوة القلب بحيث يحمل صاحبها على منع طعام
المضطر مثلا والرضاء بكبيرة من الكبائر والاعانة عليها وملازمة
الشرب والفحش حتى يخشاه الناس اتقاء شربه وكسر الدرهم والديانير
وضربها على كيفية من الفحش لو اطلع عليها لما قبلوها والاكل و
الشرب في انية الذهب والفضة وضياع القرآن أو آية منه
او حرف والجذل والراء وهو الخاصة والحاجة وطلب القدر
والقلبة في القرآن او الدين والتفريط في الطريق وعدم التنزه
من البول

من البول في البدن او الثوب وترك شئ من فرائض الوضوء
وترك شئ من فرائض الفسل وكشف العورة لغير ضرورة ووطئ
الحائض وتعمد ترك الصلوة وتعمد تأخير الصلوة عن وقتها او
تقديمها عليه من غير عذر كسفر او مرض على القول بجواز الجمع به و
ترك فرض من فرائض الصلوة او واجب من واجباتها والنوم
على سطح لا تحجر له والوصيل وطلب عمله والوشم وطلب عمله
ووشر الاسنان اي تحديدها وطلب عمله والتنص وهو جرد
الوجه وطلب عمله والمرورين يدي المصلي اذا صلى الى ستره
بشرطها والطباق اهل القرية او البلد او نحوها على ترك الجماعة
في فرض من مكاتب الخمس وقد وجدت فيهم شروط وجوب
الجماعة وامامة الانسان لقوم وهم له كارهون وقطع الصف
وعدم تسويته ومسايقه الامام ورفع البصر الى السماء والالتفات
والاختصار في الصلوة واتخاذ القبور مساجد وايقاد السرج
عليها واتخاذها اوتانا والطواف بها واستلامها والصلوة
اليها وسفر الانسان وحده وسفر المرأة وحدها بطريق يخاف فيها

على بعضها وترك السفر أو الرجوع منه تطير أو ترك صلوة الجمعة
من غير عذر وتخطى الرقاب يوم الجمعة والجلوس وسطة الحلقة
ولبس الذكر والخشني البالغ العاقل الحر من غير عذر كدفع قمل
أو حكة وتخطى الذكر البالغ العاقل نكاحه بغير حائض أو بفضه
غير حائض وتشبه الرجال بالنساء فيما يختص بهن عرفا غالبا
من لباس وكلام أو حركة أو نحوها وعكسها ولبس المرأة ثوبا
رقيقا يصف بشرتها وميلها وأما انتها وطول الأزار والثوب
أو الكتم أو العذبة خيلاء والتختر في المشي وخضب غول الحية
بالسواد لغير غرض نحو جرب أو قول الإنسان اثر المطر مطرنا بوء
كذا معتقدا أن له تأثيرا وحشا أو لطم نحو الخد وشق
الحبيب والنياحه وسماها وأطلق أو نتف الشعر والعدا
بالويل والثبور عند المصيبة وكسر عظم الميت والجلوس
على القبور عند المصيبة وكسر عظم الميت وزيارة النساء
وتشيع من الجنائز والرقى وتعليق التاييم والخروز
ومراعاة لقاء الله تعالى وترك الزكوة وتأخيرها بعد وجوبها
لغير

لغير عذر شرعي وشيخ الداش على مديونة المير مع علمه بأعساره
بالملازمة أو الحبس والخيانة في الصدقة وجباية الكوس و
الدخول في شيء من توابعها كالكتابة عليها لا بقصد حفظ الناس
الحق ^{حقوق} أن ترد إليهم أن يسروا سؤال الغني بما لا أو كسب الصدق عليه
طما وتكثر أو اللجاج في السؤال المودى للمسئول إذا اشتد
ومنع الإنسان لقريبه أو مولاه مما سأل فيه لا اضطراره إليه
مع قدرة المانع عليه وعدم عذره في المنع والمنع بالصدقة
ومنع فضل الماء بشرط الاحتياج أو الاضطرار إليه وكفران
نعمه الخلق المستلزم لكفران نعمه الخالق وأن يسأل السائل
بوجه الله تعالى غير الخيبة وأن يمنع المسئول سأل الله بوجهه وترك
صوم يوم من أيام رمضان والافطار فيه بجماع أو غيره بعين
عذر من نحو مرض أو سفر وتأخير قضاء ما تقدم بقطره من رمضان
وصوم المرأة وزوجها حاضر بغير رضاه وصوم العيدين وأيام
التشريق وترك الاعتكاف في المنذور المضيق وإبطاله بجماع
والجماع في المسجد ولو من غير معتكف وترك الحج مع القدرة عليه

الى الموت والنجاع من عامد عالم مختار في الحج قبل تحلله الاول
او في العمرة قبل تحللها وقتل المحرم بحج او عمرة صيدا ما كولا وحشيا
وان تانس بريا او في احد اصوله ما هو بهذه الصفات
عامد عالما مختارا واحرام الحليلة بتطوع حج او عمرة من غير
اذن الحليل وان لم تخرج من بيتها واستحل البيت الحرام
والاحاد في حرم مكة واخافة اهل المدينة وارتد منهم سبوء
واحداث حدث اى اثم فيها وايواء محدث ذلك الاثم وقطع
شجرها او حشيشها وترك الاضحية مع القدرة عند من قال
بوجوبها وبيع جلد الاضحية والمثلة بالحيوان كقطع شئ من
خوافقه او اذنه ووسمه في وجهه واتخاذ غرضا وقتله
لغير الكل وعدم احسان القتلة والذجة والذبح باسم غير الله
على وجه لا يكفر به بان لم يقصد تعظيم المذبح له كنحو التعظيم
بالعبادة والسجود وتسبيح السوابق والتمني بملك الاملاك
واكل السكر الطاهر كالخبيثة والافينون والسكران
وهو النج وكالعنبر والرغفران وجودة الطبيب واكل الدم
المفوض

المفوض او لحم الخنزير او الميتة وما لحق بها في غير محصنة
واحراف الحيوان بالنار وتناول النجس والمستقدر والمضر
واكل الربا والمعامه وكتابتها وشهادته والسعي فيه والاعانة
عليه والحيل في الربا وغيره عند من قال بتجريمها ومنع الفحل
واكل المال بالبيوعات الفاسدة وسائر وجوه الكسب
المحرمة والاحكار والتفريق بين الوالدة وولدها الغير
المميز بالبيع ونحوه لانحو العتق والوقف وبيع العنب و
الذبيب ونحوهما ممن علم انه يعصر خمر او الامر ممن علم انه
يفجربه والامة ممن يحملها على البقاء والخشب ونحوه ممن يتجده
الذله والى السلام للحر بيتي ليستعينوا به على قتالنا والحر
ممن يعلم انه يشربها ونحو الخبيثة مما ممن يعلم انه يستعملها
والنجس والبيع على بيع الغير والشراء على شرائه والقتل في البيع
وغيره كالنصرة وهي منع جلب ذات اللين ايها ما كثرته وانفاق
السلعة بالجلف الكاذب ونحو الكيل والوزن او الذرع
والقرض الذي يجز بفعا للمقرض والاستدانة مع نية عدم الوفاء

او مع عدم رجائه بان لم يضطر ولا كان له جهة ظاهرة بقي منها
والداهن جاهل بحاله ومطل الغنى بعد مطالبته من غير عذر
واكل مال اليتيم وانفاق مال ولو فلسا في محرم ولو صغيرة وايداء
الحبار ولو ذميا كان يشرف على حرمه او يبنى ما يوزيه مما لا يسوغ له
شرا والبناء فوق الحاجة للخلاء وتغيير منار الارض وضلال
الاعمى عن الطريق والتصرف في الطريق الغير النافذ بغير اذن
اهله والتصرف في الشارع بما يضر المادة اضرارا بليغا غير
سائع شرا والتصرف في الجدار المشترك بغير اذن شريكه بما لا يحتمل
عادة عنده من قال بجرم ذلك وامتناع الضامن ضمانا صحيحا
في عقيدته من اداء ماضيه للمضمون له مع القدرة عليه سواء
ضمن باذن ام لا وخيانه احد الشريكين لشريكه او الوكيل
لموكله والافرار كذبا لاحد ورثته او لاجنبى يدين او عين
وترك اقرار المريض بما عليه من الديون او عنده من الاعيان
اذ لم يعلم به من غير الورثة من ثبت بقوله والافرار بنسب
كذبا او مجده كذلك واستعمال العارية في غير المنفعة التي استعارها لها
او اعارتها

او اعارتها من غير اذن مالكها عنده من قال بمنعها او استعمالها
بعد المدة الموقفة بها والقبض وتأخير اجر الاجير ومنعه منه
بعد فراغ عمله والبناء بغيره او مرد لفة او منى عنده من قال بتحريم
ومنعه الناس من الاشياء المباحة لهم على العموم او الخصوص
كالاراضي الميثة التي يجوز لكل احدا حياؤها وكالشوارع
والمساجد والربط وكالمعادن الباطنة او الظاهرة واكره
شئ من الشارع واخذ اجرة وان كان خريم ملكه او دكانه
واستلاء على ماء مباح ومنعه من السبيل ومخالفة شرطه
الواقف وان يتصرف في اللقطة قبل استيفاء شرائط تعريفها
وكتما من ربه بعد علمه به وترك الاشهاد عند اخذها و
الاضرار في الوصية والخيانة في الامانات كالوديعة والعين
المهونة او المتأجرة وغير ذلك والتبطل اي ترك الزوج و
نظر الاجنبية بشهوة وخوف فتنة ولها كذلك وكذلك الخلو
بها بان لم يكن معها محرم لاحدهما يحتمله ولا امرأة كذلك
ولا زوج لتلك الاجنبية وفعل هذه الثلاثة مع الامر الجليل مع الشهوة

وَحُوفُ الْفِتْنَةِ وَالْغِيْبَةِ وَالسَّكُوتِ عَلَيْهَا رُحَى وَتَقَرُّرُ الْكُتُبِ
بِالْقَابِ الْمَكْرُوهَةِ وَالْخَرْتِ وَالْإِسْتِزَاءِ بِالسُّلْمِ وَالْغِيْمَةِ وَكَلَامِ
ذِي السَّائِنِ وَهُوَ ذُو الْوَجْهِينِ الَّذِي لَا يَكُونُ عِنْدَ اللَّهِ وَجْهًا
وَالْبَرِّ وَعُضُّ الْوَلِيِّ مَوْلِيَّتَهُ عَنِ النِّكَاحِ بَانَ دَعْتَهُ إِلَى أَنْ يَزُوجَهَا
مَنْ كَفُولُهَا وَهِيَ بِالْغَةِ عَاقِلَةٌ فَامْتَنَعَ وَالْخَطْبَةُ عَلَى خُطْبَةِ الْغَيْرِ
لِلْمُأَنَزَةِ الصَّرِيحَةِ إِذَا اجْتَبِىَ إِلَهَا صَرِيحًا مِمَّنْ يَتَّبَعُ رَاجِبَتَهُ
وَلَمْ يَأْذَنْ وَلَا اعْرَضَ هُوَ وَلَا هُمْ وَتَحْبِيبُ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا إِي
إِفَادَهَا عَلَيْهِ وَالزَّوْجَ عَلَى زَوْجَتِهِ وَعَقْدُ الرَّجُلِ عَلَى مَحْرَمِهِ
أَوْ رِضَاعًا أَوْ مَصَاهِرَةً وَأَنْ لَمْ يَطْأْ وَرُحَى الْمَطْلُوقِ بِالْتَحْلِيلِ وَ
وَطَوَاعِيَةِ الْمَرْأَةِ الْمَطْلُوقَةِ عَلَيْهِ وَرُحَى الزَّوْجِ الْمُحْلَلِ بِهِ وَقِشَاءُ
الرَّجُلِ سِرَّ زَوْجَتِهِ وَهِيَ سِرَّةٌ بَانَ يَذْكُرُ مَا يَتَّقِعُ بَيْنَهُمَا مِنْ تَفَاصِيلِ
الْجَمَاعِ وَمَحْوُهَا مَا يَخْفَى وَأَيُّانُ الرُّوْحَةِ أَوِ السَّرِيَّةِ فِي ذِمَّتِهَا
وَأَنْ يَجَامَعَ حَلِيلَتُهُ بِحُضْرَةِ امْرَأَةٍ أَحْسَبِيَّةٍ أَوْ رَجُلٍ أَجْنَبِيٍّ
وَأَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً وَفِي غَرْمِهِ أَنْ لَا يُوَفِّيَهَا صَدَاقَهَا لَوْ طَلَبَتْهُ
وَتَصْوِيرُ ذِي رُوحٍ عَلَى شَيْءٍ كَانَ مِنْ مَعْظَمِ أَوْ مَعْتَمَرٍ بَارِضٍ
أَوْ

أَوْ غَيْرِهَا وَلَوْ بِصُورَةٍ لَا تَطِيرُ لَهَا كَفَرَسٌ ذِي أَجْنَحَةٍ وَالتَّغْطِلُ
وَهُوَ الدَّخُولُ عَلَى طَعَامِ الْغَيْرِ لِئَاكُلَ مِنْهُ مِنْ غَيْرِ ذَنْبٍ وَلَا رِضَاءٍ وَكُلُّ
الضَّيْفِ زَائِدٌ عَلَى الشَّبْعِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ رُحَى الضَّيْفِ بِذَلِكَ
وَأَكْثَرُ الْإِنْسَانِ الْكَامِلِ مِنْ مَا لِنَفْسِهِ بِحَيْثُ يَعْلَمُ أَنْ يَضْرِبَ ضَرْبًا
بَيْنَهُمَا وَالتَّوَسُّعُ فِي الْكُلِّ وَالشَّارِبُ شَرْهًا وَبَطْرًا وَتَرْجِيحُ أَحَدٍ
الرُّوْحَاتِ عَلَى الْآخَرِ ظُلْمًا وَعَدْوَانًا وَمَنْعُ الرُّوْحِ حَقًّا مِنْ
حَقِّ زَوْجَتِهِ الْوَاجِبَةِ لَهُ عَلَيْهِ كَالْمَرْءِ وَالنَّفَقَةُ وَمِنْهَا حَقُّهَا
لَهُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ كَالْتَمَتِ مِنْ غَيْرِ عَدْلٍ شَرْعِيٍّ وَالتَّهَاجُرُ بَانَ بِهَجْرِ
أَخَاهُ الْمُسْلِمِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ لِفِرَاقِهِ شَرْعِيٍّ وَالتَّدَابُرُ وَهُوَ
الْإِعْرَاضُ عَنِ الْمُسْلِمِ بَانَ بِإِقْلَاقِهِ فَيَعْرِضُ عَنْهُ بِوَجْهِهِ وَالتَّجَانُّ
وَهُوَ تَغْيِيرُ الْقُلُوبِ الْمُؤَدَّى إِلَى أَحَدٍ ذَيْنِكَ وَخُرُوجُ الْمَرْأَةِ
مِنْ بَيْتِهَا مَغْطَرَةً مَتَزِينَةً وَلَوْ بَازَنْ الزَّوْجِ وَنَشُوزُ الْمَرْأَةِ
بِنَحْوِ خُرُوجِهَا مِنْ مَنْزِلِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا وَرِضَاءُ الْغَيْرِ ضَرْوَةٌ
شَرْعِيَّةٌ كَاسْتِفْتَاءٍ لَمْ يَكْفِهَا أَيَّاهُ أَوْ خَشْيَتُهُ كَانَ خَشْيَتُهَا فَجَرَهُ
أَوْ نَحْوَهُ نَهْدَامُ مَنْزِلِهَا وَسُؤَالُ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا الطَّلَاقَ مِنْ غَيْرِ نَكَّاسٍ

والديانة والقيادة بين الرجال والنساء وبينهم وبين المرد
ووطئ الرجعية قبل ارتجاعها من معتقد حريمه والآيلاء من
الروجة بان يحلف ليمتنع من وطئها اكثر من اربعة اشهر
والظهار وقذف المحصن والمحصنة بزنا او لواط والسكوت
على ذلك وسب السلم والاستطالة في عرضه وتب الاثان
الى من او شتم والديه وان لم يسبها ولعنهما ولما وتبرأ الاثان
من نسبه او من ولده وانتسابه الى غير ابيه مع علمه بطلان
ذلك والطمع في النسب الثابت في ظاهر الشرع وان تدخل
المرأة على قوم من ليس منهم بزنا او وطئ بشبهة ولخيانة
في انقضاء العدة وخروج المعتدة من المكن الذي يلزمها
ملازمته الى انقضاء العدة بغير عذر شرعي وعدم اجداد التوفى
عنها زوجها ووطئ الامة قبل استبرائها ومنع نفقة الزوج او
كوتها من غير مسوغ شرعي واضاعة عياله كالولادة الصفار
وعقوق الوالدين او احدهما وان على ولوق وجود اقرب منه
وقطع الرحم وتولى الاثان غير مواليه وافساد القن على
واباق

واباق القن من سيده واستخدام الحر وجعله رفيقا وامتناع
القن مما يلزمه من خدمة سيده وامتناع السيد مما يلزمه
من مؤنة قنه وتكليفه اياه عملا لا بطيقة وضربه على الدام و
تعذيب القن بالحصى ولو صغيرا او بغيره او الدابة او غيرها
بغير سب شرعي والتحريض بين البرهائم وقتل السلم او الذي
عمدا او شبه عمدا وقتل الاثان لنفسه وقوله لم يكفر
حيث لم تكفر به بان لم يرد به تسمية الاسلام كفرا وانما اراد
مجرد الب والاعانة على القتل المحرم او مقدامة وحضوره
مع القدرة على دفعه فلم يدفع وضرب السلم او الذي بغير مسوغ
شرعي وترويع السلم والاشارة اليه بلاح او نحوه والسر
الذي لا كفر فيه وتعليمه وتعلمه وطلب عمله والكراهة والفرقة
والطيرة والتنجيم والطرق والعيافة وايتان كاهن وايتان
عراف وايتان طارق وايتان منجم وايتان ذي طيرة لينظر له
او ذي عيافة ليخطله واليهي الخروج على الامام ولو جاززا
بلا تاويل او مع تاويل يقطع ببطلانه ونكت بيعة الامام لعرض

دينوى وتولى الامامة والامارة مع علمه بخيانة نفسه
او غرمة عليها وسؤال ذلك وبذل مال علمه مع العلم والعزم
المذكورين وتولية جائز او فاسق امر من امور المسلمين
وعزل الصالح وتولية من هودونم وجور الامام او الامير
او القاضي وغش لرعيته واجتبايه عن قضاء حوائجهم
المهمة المضطرب اليها بنفسه او نائبه وطمع السلاطين و
الامراء والقضاة وغيرهم سلما او ذميا بنحو كل مال او ضرب
او شتم او غير ذلك وخذلان المظلوم مع القدرة على نصرته
والدخول على الظلمة مع الرضى بظلمهم واعانتهم على الظلم
والسعاية عليهم بباطل وايواء المحدثين اى منهم من يريد
استيفاء الحقوق منهم والمراد بهم متعاطي مفسدة يلزمه
بسببها امر شرعى والشفاعة في حد من حدود الله تعالى
وهتك السلم وتتبع عوراته حتى يفضحه ويذله بها بين
الناس واظهار رضى الصالحين في الملأ وانتهاك المحارم
ولو صغار في الخلوة والداهنة في اقامة حد من حدود الله
والزنا

والزنا واللواط واتيان البهيمة والمرأة الاجنبية في دبرها
ومساحقة النساء وهى ان تفعل المرأة بالمرأة مثل صورة
ما يفعل بها الرجل ووطئ الشريك لامرأة المشتركة والرجوع
لزوجته الميتة والوطئ في نكاح بلاولى ولا شهودا وفي نكاح
المنعة ووطئ المتاجرة وامساك امرأة لمن يزنى بها والسرقه
او قطع الطريق اى اخافتها وان لم يقتل نفسا ولا اخذ مالا
وشرب الخمر مطلقا والمكر من غيرها ولو قطرة ان كان
ابن شافيا وعصا راجدها واعتصامه وحمله وطلب حمله
لنحو شربه واكمل ثمنه وامساك احدها والصيال على معصوم
لارادة نحو قتله او اخذ ماله او انتهاك حرمة بضعة او لارادة
ترديعه ونحو يفقه وان يطلع من نحو ثقب صنق في دار غيره
بغير اذنه على حرمة والتسمع الى حديث قوم يكرهون اطلاعه
عليه وترك ختان الرجل والمرأة بعد البلوغ وترك الجهاد
عند تعيينه بان دخل الحربى دار الاسلام او اخذوا سلما
وامكن تخليصه منهم وترك الناس من اصله وترك اهل

أقلهم تحصين تقوهم بحيث يخاف عليهم من استيلاء الكفار
بسبب ترك ذلك التحصين وترك الأمر بالمعروف وترك النهي
عن المنكر مع القدرة بأن امن على نفسه ومخوماله ومخالفة
القول الفصل وترك رد السلام ومحبة الانسان ان يقوم
الناس له افتخارا وتعاطفا والفرار من الخوف اى من كافر
او كفار لم يزيدوا على الضعف الا التحرف لقتال او ليتحيز
الى فئة يستجدها والفرار من الطاعون والستر عليه من
الغنيمة وظلم او قتل او عذر من له امان او ذمة او عهد
والدلالة على عودة المسلمين واتخاذ نحو الخليل تكبرا او نحوه
او لما سبقه عليها رهانا او مقامة والناضلة بالسلام
كذلك وترك الرمي بعد تعلمه رغبة عنه بحيث يؤدي الى غلبته
العدو واستهتاره باهل الاسلام واليمين الغموس والكاذبة
وان لم يكن غموسا وكثرة الايمان وان كان صادقا والخلف
بالامانة او بالصنم مثلا وقول بعض المجازفين ان فعلت كذا
فهو كافر وبرئ من الاسلام او النبى والخلف بجملة غير الاسلام
كاذبا

كاذبا وعدم الوفاء بالنذر سواء كان نذرا قره ام نذرا
لحاج وتولية القضاء وتولية وسؤاله لمن يعلم من نفسه
الخيانة او الجور او نحوها والقضاء بجهل او جور واعانة
المبطل ومساعدته وارضاء القاضى وغيره الناس بما يخط
الله تعالى واخذ الرشوة ولو بحق واعطاؤها بباطل والى
فيها بين الراشى والمرشى واخذ مال على تولية الحكم ودفعه
حيث لم يتعين عليه القضاء ولو لم يلزمه البذل وقبول
الهدية بسبب شفاعته والخصومة بباطل او بغير علم كوكلاء
القاضى او لطلب حق لكن مع اظهار له لدو وكذب لا يذاع
للنعم والتسلط عليه والخصومة لمحض العناد بقصد
للخصم وكسره والمراء والجبدال المذموم وجور القاسم في قسمته
والمقوم في تقويمه وشهادة الزور وقبولها وكنم الشهادة
بلا عذر والكذب الذى فيه حد او ضرر والجلوس مع شريرة
الخر وغيرهم من الفاسق اينا سالهم ومجالتهم الفقهاء
والفراء الفسقة والفقهاء سواء كان مستقلا ام مقترنا بلعب

٨٩
مكروه كالشجخ او محرم كالزرد واللعب بالزرد واللعب بالشجخ عند
من قال تجرعه وهم اكثر العلماء وكذا عند من قال بجله اذا قرن به قمار
او اخرج صلوة عن وقتها او سباب او نحوها وضرب وتر وسماع
وزمر غمار واستماع وضرب بكوتة واستماعه والتثيب بعلام ولو
غير معين مع ذكره يعقده او بامارة اجنبية معينة وان لم يذكرها
بفحش او بامارة مبهمة مع ذكرها بالفحش وان شاء هذا التثيب
وهو المسلم ولو بصدق وكذا ان اشتمل على فحش او كذب فاحش
وان شاء الشعر اشتمل على الهجو واذاعته والاطراء في الشعر بما لم يجر العادة به
كان يجعل الجاهل او الفاسق عالما او عدلا والتكبير به مع صرف
اكثر وقته فيه ومبالغته في الذم والفحش اذا منع مطلوبه وادمان
صغيرة او صفات رجيث تغلب معاصيه طاعاته وترك التوبة
من الكبيرة وبغض الانصار وشتم واحد من الصحابة ودعوى
الانسان على غيره بما يعلم انه ليس له واستخدام العتيق
بغير موع شرعي كان يعقده بالظن ويستمر على استخدامه الحمد لله
رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ
 الْحَمْدُ لَوْلِيهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى نَبِيِّهِ **وبعد** فهذه رسالة
 في بيان مواضع الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم وقولها
 انتخاباً من مفتاح الحصن الحصين للشيخ محمد بن محمد بن
 محمد الجزري الشافعي وراعى فيها مذهب امامنا الاعظم أبي
 النعمان فاقول وبالله التوفيق وعليه التكلان أما المواضع
 التي وردت الصلوة على ^{النبي} صلى الله عليه وسلم فيها فاربعمون
 الأولى في التشهد في آخر الصلوة الثانية في صلاة الجنازة **بعد**
 التكبير الثانية الثالث الخطب خطبة الجمعة والعيدين ^{والاستسقاء}
 وغير ذلك الرابع بعد اجابة المؤذن وعند الاقامة الخامس
 عند الدعاء وورد على ثلاثة اوجه احدها ان يصلى عليه
 قبل الدعاء **وبعد** الحمد والثاني ان يصلى اول الدعاء
 واوسطه واخره والثالث ان يصلى عليه في اوله واخره
 ويجمل



ويجمل حاجته متوسطة السادس عند دخول المسجد
 السابع عند الخروج منه الثامن على الصفا بعد التكبير والتلويح
 قبل الدعاء التاسع على المروة كذلك العاشر عند اجتماع القوم
 قبل تفريقهم الحادي عشر عند ذكره صلى الله عليه وسلم كلما
 واختلف في وجوبها فقال ابو جعفر الطحاوي وابو عبد الله
 الحلي يجب الصلوة كلما ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم ويؤم
 اذا ترك ذلك وقال غيرها مستحب لا ياتم اذا تركها ومن قال
 بوجوبها ينبغي ان يكفى بمرّة في المجلس والافقيضي السلسل
 الثاني عشر عند الفراغ من التلبية الثالث عشر عند استلام
 الحجر الاسود الرابع عشر عند الوقوف على قبره الخامس عشر
 اذا خرج الى السوق فيأتي اغفلها مكانا فيحمد الله تعالى ويصلى
 على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو بدعوات السادس عشر
 اذا قام من نوم الليل السابع عشر عقب ختم القرآن الثامن عشر
 يوم الجمعة التاسع عشر عند القيام من المجلس العشرون عند
 المرور على المساجد ورؤيتها الحادي والعشرون عند الهم

وطلب المغفرة الثاني والعشرون عند كتابة اسم النبي صلى الله عليه وسلم الثالث والعشرون في ابتداء التذكير والوعظ والشروع في الدرس وتبليغ العلم الرابع والعشرون عقيب الذنب اذا اراد ان يكفر عن الناس والعشرون ارادة الزكوة والبركة والنحو في نفسه وماله السادس والعشرون نفى الفقر من الانسان وعدم الحاجة الى الناس السابع والعشرون بعد صلواتي الصبح والمغرب الثامن والعشرون عند الصباح وعند المساء التاسع والعشرون عند خطبة الرجل المردة في الشكاح الثلثون عند العطاس الحادي والثلثون بعد الفراغ من الوضوء الثاني والثلثون عند دخول المسجد المنزل الثالث والثلثون في كل موضع يجتمع فيه لذكر الله تعالى الرابع والثلثون اذا نسي شيئا واراد ان يذكره الخامس والثلثون في ليلة الجمعة وقد تقدم يوم الجمعة السادس والثلثون عند طنين الاذن السابع والثلثون عند حدوث حاجة او ضرورة الى الله تعالى او الى احد من بني آدم الثامن والثلثون بعد صلاة الجمعة لمن كان له الى الله

41
الى الله حاجة التاسع والثلثون عند النوم الاربعون عند كل كلام ذي بال اي خبر وبالجملة فينبغي الاكثر من الصلوة عليه فما يقصر في ذلك المحروم واما فوائد الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم فاربعون ايضا الاولى امثال امر الله تعالى و امثال امره واجب على كل مسلم قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما الثانية موافقته سبحانه في الصلوة عليه وان اختلفت الصلواتان فصلواتنا دعاء وسؤال و صلوة الله تعالى تعظيم وتشريف الثالثة موافقة الملائكة فيها الرابعة حصول عشر صلوات من الله تعالى على الصلي عليه مرة واحدة الخامسة ان يرفع له عشر درجات السادسة ان يكتب له عشر حسنات السابعة ان يمحي عنه عشرين سيئة الثامنة ان يرحي استجابته دعائه اذا قدم امامه فهي تضاعف الدعاء الى الله تعالى وكان موقوفا بين السماء والارض التاسعة ان سبب لشفاعته صلى الله عليه وسلم اذا هو قنن باسئال الويله

او افرادها العاشرة انها سبب لغفران الذنوب الحادي عشر
انها سبب لكفاية العبد ما اهمه الثانية عشر انها سبب لقرب
العبد من صلى الله عليه وسلم يوم القيمة الثالثة عشر انها
تقوم مقام الصدقة لدى المصرة الرابعة عشر انها سبب
لقضاء الخواج الخامسة عشر انها سبب لصلوة الله تعالى
على الصلي و صلوة ملائكته عليه السادسة عشر انها زكوة
للمصلي وطهارة ونماء السابعة عشر انها سبب لتبشير العبد
بالجنة قبل موته الثامنة عشر انها سبب للنجاة من احوال القيمة
التاسعة عشر انها سبب لرد النبي صلى الله عليه وسلم عليه
المشرون انها سبب لطيب المجلس وان لا يموت حسرة على
اهله يوم القيمة الحادية والعشرون انها سبب لتذكير العبد
ما فيه الثانية والعشرون انها سبب لنفي الفقر الثالثة والعشرون
انها تنفي عن العبد اسم الجمل اذا صلى عليه عند ذكره صلى الله عليه وسلم
الرابعة والعشرون نجاة من الدعاء عليه برغم الانف اذا ذكرها
عند ذكره صلى الله عليه وسلم الخامسة والعشرون انها ترضى
صاحبها

صاحبها على طريق الجنة وتخطى تاركها عن طريق الجنة السادسة عشر
والمشرون انها تنجي من نبت المجلس الذي لا يذكر الله تعالى فيه وسوله
السابعة والعشرون انها سبب لتقام الكلام الذي ابتداء بحمد الله و
الصلوة على رسوله صلى الله عليه وسلم الثامنة والعشرون انها
سبب لو فور نور العبد على الصراط التاسع والعشرون ان
يخرج العبد بها من الجفاء الثلثون انها سبب لابقاء الله تعالى الشأ
الحسن للمصلي بين اهل السماء والارض لان المصلي طالب من الله تعالى
ان يثني على رسوله صلى الله عليه وسلم ويكرمه ويشرفه والجزاء
من جنس العمل فلا بد ان يحصل للمصلي نوع من ذلك الحادية والعشرون
انها سبب لبركة في ذات المصلي وعمله وعمره واسباب مصالحه
لان المصلي داع ربه ان يبارك فيه وعلى اله والدعاء مستجاب والجزاء
من جنس الثانية والثلثون انها سبب لنيل رحمة الله تعالى الثالثة والعشرون
انها سبب لدوام محبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم وزيادتها
وتضاعفها وذلك عقد من عقود الايمان الذي لا يتم الا به لان
العبد كلما اكثر من ذكر المحبوب واستحضاره في قلبه واستحضار محبته

ومعانيه الجالبة تضاعف حبه له ويزداد شوقه اليه واستولى
على جميع قلبه واذا عرض عن ذكره واحضار محاسنه بقلبه نقص
حبه من قلبه الرابعة والثلاثون ان الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم
سبب لمحبتة للعبد فانها اذا كانت سببا لزيادة محبتة للمصلي عليه
فكذلك هي سبب لمحبتة هو للمصلي عليه صلى الله عليه وسلم الخامسة
والثلاثون انها سبب لهداية العبد وحيوة قلبه فانه لما اكثر
الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم وذكره استولت محبتة
على قلبه فلا يبقى في قلبه معارضة لشي من اوامره ولا شك في شيء
مما جاء به بل يصير ما جاء به مكتوبا مسطورا في قلبه لا يزال
يقراه على تقارب احواله ويقبض الهدى والفلاح وانواع العلوم
منه وكلما ازداد في ذلك بصيرة وقوة ومعرفة ازدادت صلوة
عليه صلى الله عليه وسلم السادسة والثلاثون انها سبب لمرض
اسم المصلي عليه صلى الله عليه وسلم وذكره وكفى بالعبد نيل
ان يذكر اسمه بالخير بين يدي رسول الله عليه وسلم السابعة والثلاثون
انها سبب لتثبيت القدم على الصراط والجواز الثانية والثلاثون
ان

ان الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم اداء لا قل القليل من حقه
وشكر على نعمته التي انعم الله بها علينا مع ان الذي يستحق من
ذلك لا يحصى علما ولا قدرة ولا ارادة ولكن الله سبحانه بكرمه
رضي من عباده باليسر من شكره واداء حقه الثامنة والثلاثون
انها متضمنة لذكر الله تعالى وشكره ومعرفة انعامه على عبده
بارساله فالمصلي عليه صلى الله عليه وسلم قد تضمنت صلوة
عليه ذكر الله تعالى وذكر رسوله حقيقا ان يخبره بصلوة عليه
ما هو اهله كما عرفنا ربنا تعالى وهدانا الى طريق رضائه ونرى
متضمنة لجميع الايمان الاربعمون ان الصلوة عليه صلى الله عليه وسلم
من العبد هي دعاء ودعاء العبد وسؤال من ربه تعالى نوعان
احدهما حوائجه ومهمات وما ينوبه في الليل والنهار فهذا
دعاء وسؤال وايتار لمحبوب العبد ومطلوبه والثاني
سؤاله ان يثنى على حبيب وخليفه صلى الله عليه وسلم ويزيد
تثنيته وتكريمه واشادة ذكره ورفعته ولا ريب ان الله تعالى
يجب ذلك ورسوله صلى الله عليه وسلم يحببه فالمصلي عليه

الحمد لله

قد صرف سؤاله ورغبته الى محاب الله ورسوله صلى الله
واثر ذلك على حوائجه ومحابه بل هذا المطلوب من احب
الامور اليه وانرها عنده فقد اثر ما يحبه الله ورسوله
صلى الله عليه وسلم على ما يحبه هو ومن اثر الله تعالى على غيره
اثره الله تعالى على غيره لان الجزاء من جنس العمل ولو لم يكن
من فوائد الصلوة عليه الا هذا الكفى وفي الحقيقة فوائد
الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تحصى وثمرتها لا تعد
ولا تستقصى في الدنيا والاخرة لا سيما في المضايق في المهمات
والهموم وقضاء الحاجات صلى الله عليه وعلى اله وصحبه
اجمعين وللحمد لله رب العالمين تمت الرسالة
الشريفة في اليوم السادس والعشرين من ذي الحجة

الشريفة بعناية الله تعالى
سنة سبع ومائة
والف
٤٤

قابلته بقدر الامكان

1

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله والصلوة على نبيه أما بعد فهذه رسالة في بيان
كلمتي الشهادة وتبتيها على بابي الباب الأول في بيان قولنا
أشهد أن لا اله الا الله أعلم أن الشهادة في اللغة بمعنى الاخبار
بصحة الشيء عن مشاهدة وعيان لا عن تخمين وحبان
وقولهم الشهادة اخبار صادق في مجلس القاضي بلفظ الشهادة
منقول عن هذا المعنى ويجئ بمعنى أداء الشهادة كما يقال شهد
بكذا شهادة أي أدى ما عنده من الشهادة ويجئ أيضا بمعنى
الحضور كما نقول شهد شهود العدل حضره ويجئ أيضا
بمعنى القسم كما نقول أشهد بالله أي أحلف به ومعنى الشهادة
في أشهد أن لا اله الا الله تصديق بالجنان وإقرار باللسان
فإن قلت هل هو حقيقة أم مجاز قلت مجاز لموتى وحقيقة
شرعية شبه الأقرار والتصديق بشهادة الشاهد في البيان
والكشف فلا تطلق على ذلك الشهادة كما اطلق الاسد على الرجل
الشجاع

الشجاع فيكون استعارة ويشهد لما قلنا قول الفسري أن شهد
في قوله ما شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولو العلم
بمعنى يبين في حق الله تعالى ومعنى أقر في حق الملائكة ومعنى
أقر واحتج في حق أولي العلم فإن قلت الأصل أن يكون اللفظ
حقيقة فما الصارف عن ^{ههنا} قلت الصارف عن ^{ههنا} عدم استقامة
المعنى اللغوي في هذا المقام فإن قلت لا شك أن الأقرار هو
اخبار المخبر بحق غيره على نفسه كما أن الدعوى اخبار بحق
لنفس على غيره والشهادة اخبار بحق غيره على غيره فهل يظهر
معنى الاخبار لغيره على نفسه في هذا المقام قلت نعم يشهد بذلك
حديث معاذ فأنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال
يا معاذ هل تدري ما حق الله على عباده وما حق العباد
على الله قلت الله ورسوله أعلم قال حق الله على العباد
أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا وحق العباد على الله
أن لا يعذب من لا يشرك به شيئا فإن قلت فإن قلت
أي معنى من المعاني اللغوية يناسب ما ذكرته قلت الظاهر

بحق

ان المعنى الاول يناسبه زيادة مناسبة ثم ان اشهد فعل معرب
عامله معنوى فاعله مستتر فيه وهو انا وان محققه من
الثقيلة عاملة في ضمير الشأن المقدر كقوله تعالى علم ان سيكون
فان قلت فلم لا يجوز ان تكون ههنا مصدرية غير مخففة
من الثقيلة قلت لقيام المناقات بين معنى الشهادة وبين
ان المصدرية فالشهادة تدل على التحقق والوقوع والمصدرية
تدل على الرجاء المنبئ عن عدم معلومية تحقق ما بعد ها فان
قلت فلا تى شئ قد ضمير الشأن قلت لقصد الابهام والتخيم
وليتمكن مضمون الجملة المفسرة في ذهن السامع فضل تمكن
وليكون اوقع في القلب فان الحاصل بعد الطلب اعز من
المناق بلا تب فان قلت المقدر ضمير المذكر او ضمير المؤنث
قلت ضمير المذكر فان قلت فلم حذف قلت لكثرة دوران
هذا الكلام ولقصد الاختصار مع الامن من الالتباس
لقيام قرينة دالة عليه ولتأكيد الاغراض السابقة وللإشعار
بان المقبر هو الجملة المفسرة وبانها نصب عين القلوب وطرح
النظر

النظر والاعتبار ولا اله كحتمه عشر عند الاحقر والمبرد
فيكون لا نفى للجنس والله منصوب المحل على انها اسمها و
عند الزجاج ان حركه اسمها اعرابية فيكون منصوبا لفظا
وعدم التنوين لا ينافيها فانه ليس من لوازم الاسم والعرب
يجوز انفكاكه عنه وعند البعض انها لا تعمل فيه اصلا وهو
وحده مرفوع المحل على انه مبتدأ واما جبرها فحذف بالانقاف
اي لا اله موجود ويكثر حذفه واما بنو عتيم فهم يحذفون
خبرها مطلقا وقيل اذا كان عاما كما في هذا القول فان قلت
فلم لم يقدر الخبر المحذوف ممكنا كما قد رتب بعض اهل الاستدلال
مع ان نفى الامكان يستلزم نفى الوجود من غير عكس فيكون
البلغ في الرد قلت لعدم قرينة دالة عليه ولا ان التوحيد هو
بيان وجوده ونفى اله غيره لا بيان الامكان وعدمه
امكان غيره على ان هذا القول رد لخطأ المشركين في اعتقاد تعدد
الاله في الوجود فيكون الامكان مسكوتا عنه بحسب دلالة
القول ومقتضى المقام فتقدير الخبر المحذوف ممكنا ونحو غير صحيح

لفظا وان كان صحيحا عقلا والواجب على التكلم رعاية مقتضى العلم
واعطاء كل مقام حقه والاحرف استثناء والمستثنى مرفوع على انه
بدل من محل اسم لا فان قلت فكيف يكون بدلا مع انه لا يصدق
عليه تعريف البدل قلت لان لم عدم الصدق فانه المقصود
في نسبة الوجود بشهادة المقام فان قلت فكيف يكون
مقصودا بالنسبة وقد نسب الى المبدل منه الوجود المنفي قلت الكلام
في نسبة الوجود المطلق واما النفي والاثبات العارضان عليه
فلا كلام فيهما فان قلت فهل للجلالة علم قلت الظاهر انه علم
بشهادة افادة التوحيد فلم يكن علما لما افاده كقولنا
لا اله الا الرحمن وهذا تصوير المنقول بصورة المعقول
للقوة اثبات المطلوب على وجه القبول لا اثبات اللغة
بالاستدلال حتى يقال انه غير جائز على المذهب الحق على انا
نقول ان الاعلام ليست من اللغة وان اثبات العلمية
ليست في محل النزاع كما لا يخفى فان قلت اي بدل من الابدال
هو قلت قالوا انه بدل على معنى ان المشتكى فرد خاص من مفهوم
الله

الله فان قلت هل يتصور ههنا بدل البعض قلت يتصور من حيث
النظر الى الافراد وان لم يتصور من حيث النظر الى مفهوم الم فان قلت
فهل يطلق عليهم قلت الظاهر انه لا يطلق عليهم سيما لمادة الوهم
ودفع الاستنباه والالتباس ولهذا صور البحث في لفظة
الاستثناء والمستثنى لا في لفظة الجلالة فان قلت فذلك يتصور
من حيث النظر الى الافراد يقتضي المهر وب عنه قلت ان التصور
والثقل لا يتلزم الامكان فضلا عن الوقوع على ان ذلك
للجواب واراد على سبيل الحكاية والتقدير فان قلت فهل يخالف
هذا ما قال اهل الكلام من ان الله تعالى لا يوصف بالمجانات
قلت لا فان المراد من الجنس هناك هو المفعول على الكثيرين المختلفين
بلحقايق قولنا ذاتيا فالجنسية تفضي الى تركيب فامتنع انضاف
الله تعالى بها واما المراد من الجنس ههنا فهو المفعول على ما تحتها قولنا
عرضيا فيكون المثبت بمعنى والمنفي بمعنى اخر فلا يتوجه ههنا
اشكال فان قلت ما العامل في البدل ههنا قلت العامل هو العامل
في المبدل منه وهو العامل المعنوي فان قلت فهل يجوز ان يكون

الاعمال فيه الوجود على قول من قال ان العامل في المبدء هو الخبر
قلت جاز بل ظاهر كمن لما كان منها المختار مذهب سوية بنينا
لجواب عليه فان قلت فهل يجوز النصب في المستثنى هنا قلت
لا شك في الجواز وقد نصبوا المستثنى هنا كمن الرفع اولى لكونه
بدلا كما في قوله ما فاعلوه الآقليل والآقليل فان قلت هذا
كلام تام غير موجب قلت نعم لان المراد من تمام الكلام هنا
هو ان يكون المستثنى منه مذكورا فيه سواء كان جميع
اجزاء الكلام مذكورا او لا ولا مع اسما وخبرها جملة اسمية
مرفوعة المحل على ان خبر ضمير الشأن وان مع اسما وخبرها
منصوبة المحل على ان مفعول اشهد وهو مع معموله جملة فعلية
ابتدائية لا محل لها من الاعراب نحو انا اعطيناك الكوثر فان قلت
فهل يجوز ان يكون له محل من الاعراب قلت يجوز اذا قد
القول قبلها على معنى قول اشهد ان لا اله الا الله فيكون مفعول
القول منصوب المحل ثم ان قولنا لا اله الا الله قد دل على نفى
الوهم ما سوى الله لغة بالاتفاق واما دلالة على اثبات
الالوهية

الالوهية والوجود له فعند الحنفية رحمهم الله على سبيل الاشارة
لان الله لما ذكر ثم اخرج الله منه ثم حكم على الباقي بعد الاستثناء
بالنفى يكون اشارة الى ان حكم المستثنى خلاف حكم الصدر والآ
لما اخرج منه فان قلت لو صح القول بالاثبات هنا على سبيل
الاشارة لزم جواز القول بالحكم في كل مستثنى بالاشارة
بغير هذا التوحيد قلت لا نسلم لزوم ذلك بناء على ان المراد
من الاشارة هنا هو الدلالة على الحكم بعد تحقق انصاف
المستثنى به في نفس الامر لا الدلالة مطلقا ومن المعلوم ان كل
مستثنى ليس بوصف يحكم في نفس الامر بخالف الحكم المستثنى به
واما عند الشافعية رحمهم الله فدلالته عليه بحسب اللغة ايضا
لان الاستثناء من النفي اثبات عنده واما عند القاضى
واتباعه فدلالته على سبيل الضرورة لان الله لما كان
ثابتا في العقول يلزم من نفى غيره وجوده ضرورة فان قلت
ما السر في تخصيص مذهب الحنفية بالاشارة دون الضرورة
قلت هما امكن اثبات بوجه من الوجوه فلا نقول بالضرورة

واما القاضي واتباعه فلما لم يقولوا بالاخراج ههنا حتى يمكن القول
بالاشارة ايضا قالوا ان الاثبات بالضرورة لاجل الضرورة
فان قلت اذا قال الدهري لا اله الا الله يحكم باسلامه بالاجماع
مع ان الاثبات بطريق الضرورة لا يتم فيه على اصل القاضي
قلت السؤال غير موجه لكونه متكلما بكلمة الشهادة ح لا مخاطبا
بها فان قلت مجرد التكلم بها لا يقتضي التصديق كما فباى طريق
يحكم بالايمان قلت هذا القول يدل على التصديق لغة وعرفا
يشهد بذلك قوله عليه الصلوة والسلام امرت ان اقاتل
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله للحديث فان قلت فلا يتم
الرد عليه ههنا على اصله اذا كان مخاطبا بهذا الكلام لانتفاء
اعتبار الضرورة في حقه قلت يتم لان هذا المركب قد دل
بحسب اجراء على حكم الاثبات ههنا وان كان هو من حيث
هو مركب لا يدل عنده الاعلى حكم واحد مقصود من هذا
المجموع فان قلت فكيف يدل على الاثبات على اصله وقد قال
في قول القائل لفلان على عشرة الاثثة المجموع وهو عشرة
الاثثة

الاثثة بازاء سبعة كانه وضع له اسمان مفرد وهو سبعة
ومركب وهو عشرة الاثثة قلت من المعلوم عندك بالضرورة
ان كون لزوم السبعة مقصودا من هذا المجموع لا ينافي دلالة
على حكم الاثبات ههنا بحسب اجراء بل يقتضي دالة الاجراء وان نسبت
الى اجراء نسبة الكلام الى مفرداته لان نسبة الكلمة الى اجراءها
وهي عبارة عن حروف المباني يدل على ذلك قول الشاعر
بنت سبع واربع وثلاث هي حبت الميثم المتناق فان
المراد منه بنت اربع عشرة سنة مع ان مفرداته قد دلت
على معانيها بلا شك ويشهد لما ذكر كون المثنى ههنا مرفوعا
على البدلية فانه مقصود بالنسبة ولهذا جعل الرفع ههنا
كانه واجب حتى لا يكاد يستعمل بالنصب فان قلت فما السبب
في اختيار طريق الاستثناء في افادة التوحيد للمخاطب دون
غيرها من الطرق التي يستفاد منها النفي والاثبات قصدا
وصريحا بلا شبهة قلت السبب فيه هو قصد اليجاز و
الاختصار والتنبيه على ان حكم النفي ليس بحكم الاثبات

عنده فان الثاني سلم عنده دون الاول فلذا كان حكم
النفي هنا مستفادا منه وقصدا وحكم الثبوت حاصل منه
ضمنا وتبعا مع ان الاصل يقتضي عكس ذلك فاذا تقرر
الدلالة على النفي والاثبات فقد تحقق الدلالة على التوحيد
لان المراد من التوحيد التصديق بان الله اله واحد مع التصديق
بنفي الوهية ما سواه فان قلت فما المراد من الالهية هنا
قلت المراد هنا هو العبودية فان قلت فهل يجوز ان يكون
بمعنى استحقاق العبادة وبمعنى وجوب الوجود كما ذهب
اليه البعض قلنا لا مانع من الجواز لكن المعنى الاول هو الاول
لتبادره الى الذهن ولزيادة مناسبة لظاهر المقام فان
قلت المفهوم من قولنا لا اله الا الله التصديق بوجود
الله تعالى مع التصديق بنفي وجود غيره فهل يكون هذا
توحيدا ايضا وهل يتحقق فرق بينهما قلت نعم هو توحيد
ايضا غاية ما في الباب ان المفهوم منه موجب التوحيد
الذي ذكرنا ولا فيكون بينهما غاية التناسب بل بينهما اتحاد
في التحقيق

في التحقيق فان قلت فلم سلك في التوحيد الى هذه الطريقة
في اللغة دون الطريقة الاولى قلت لان مطمح النظر هو الوجود
عندهم لا الالهية فيكون الرد على حسب اختلاج الشبهة
عندهم فان قلت فلا يتم التقريب فان المراد نفي الخاص لا النفي
العام قلت قد يتم التقريب فان سلب العام يستلزم سلب
الخاص لكونه اخص منه فان قلت لا شك انه قد فهم من
هذا القول ثبوت الوجود المطلق للمستثنى فيل يفهم من ثبوت
الوجود وللخاص له ايضا قلت نعم بناء على ان تحقق العام
يستلزم تحقق الخاص اذا لا وجود له الا في ضمنه وعلى ان ثبوت
امر لا مرفوع ثبوت ذلك الامر في نفسه لا سيما عند الاشعري
فان وجود كل شئ عينه عنده فان قلت فبأي طريق يفهم هذا
قلت بطريق شهادة العقل وفحوى الخطاب فان قلت فكيف
يتم هذا على اصل الاشعري فان وجود كل شئ عينه عنده
فلا يكون مشتركا معنويا قلت سلمنا ذلك لكن عدم العروض
بحسب الخارج لا ينافي العروض بحسب الذهن وباعتبار المعنى



القوي على ان الاعتراض اعترض لا يضرب فان المطلوب يتم
 سواء كان الوجود مشتركاً لفظياً او معنوياً فان قلت فهل
 يكون التصديق بان الله واحد مع التصديق بنفي وجود
 غيره توحيداً ايضا قلت لا شك انه توحيد لكن الذي قد
 هو الطريق المقول عليه عند المحققين وانت تعلم ان تعدد
 طريق الاثبات لا يستلزم تعدد المطلوب في نفس الامر
 فان قلت لا شك ان التوحيد بمعنى الاعتقاد علم واللفظ
 واللفظ يدل على العلوم لا علم اذ لا دلالة عليه باحدى ^{الدلالات}
 التثنية فبأى وجه يفيد قولنا لا اله الا الله التوحيد قلت
 يفيد كفاية لخواصها الخطابية التي يعتبر بينها وبين معانيها
 مناسبات واتصالات بأى وجه كانت فتكون مثل هذه
 الدلالة التزامية عند اهل البيان وان لم تكن التزامية عند
 اهل الميزان فان قلت لا شك ان التوحيد عبارة عن
 التصديق بالخصوص كما مر فلا يكون مدلولاً التزامياً لانه
 ادراك والمدلول التزامي مدرك قلت سلمنا ذلك لكن المراد
 من الدلالة

المركبات

من الدلالة هو الانتقال في الجملة فيكون التوحيد مدلولاً التزامياً
 بهذا الاعتبار فان قلت هب ان الامر كذلك لكن ما ذكرته انما يتم
 لو كان في قولنا لا اله الا الله قضيتان احدهما مناط الاثبات
 والاخرى متعلق النفي وهما قضية واحدة كما ترى فجاء الاشكال
 من وجه اخر قلت هو قضية واحدة في الظاهر لكنه قضيتان
 في التحقيق فاندفع الاشكال بخلافه فمن هذا علم سقوط
 هذا الاعتراض الذي يورد على مذهب الشافعي فافهم فان قلت
 فقد قالوا كلهم بالاثبات ههنا فما معنى قول ابي حنيفة وغيره و
 ليس الاستثناء من النفي اثباتاً قلت يحمل قوله على سلب الزوم
 المستفاد من قول الشافعي لا على سلب الجواز والوقوع دفعا
 للدافع الموهوم بين قوليه فان قلت فلم لا يحمل النزاع ههنا
 على النزاع اللفظي بان نقول ان مراد ابي حنيفة وغيره من قولهم
 ليس الاستثناء من النفي اثباتاً سلب الاثبات بالنظر الى الظاهر
 فان المستثنى مفرد وان مراد الشافعي من قوله الاستثناء من النفي اثبات
 هو الاثبات في الجملة ولو بمعونة المقام قلت لان ابا حنيفة قد

قد صرح مرارا بان لاحكم في صورة الاستثناء من النفي صلا
ويشهد بذلك قوله تعالى وما كان لمومن ان يقتل مؤمنا الا
خطا اذ لا يجوز اذن الشرع بالقول الخطاء لان جبرته الحرمه
ثابتة على ترك التروى ولهذا يجب فيه الكفارة ولو كان
مباحا محضاً لما وجبت فيه الكفارة ومعلوم ان الاصل
في الاستثناء هو الاتصال فلا يعدل عنه فان قلت فهل يمكن
التفصيل في هذه المسئلة حتى يعلم في امثال هذه الشبهات
قلت يمكن لكن لا نقول بان التفصيل مختار ههنا كما قال
غيرنا في امثال هذه المواضع رعاية للادب وصيانة عن
المخالفة لهم وتقريرا لما كان على ما كان فان الخروج عنه ههنا
وان لم يكن مخالفا لاجماع لكنه قوة مخالفة لاجماع فان
قلت كيف يقع الاستثناء على الاتصال مع انه يتبادر منه
الذهن الى تناقض حكم وهو غير جائز قلت اداة الاستثناء
قرينة دالة على ان المستثنى غير داخل تحت حكم المستثنى منه
فان قلت فباي وجه يصح هذا الاستثناء مع ان المراد من الاله
ههنا

ههنا هو المعبود بالحق لا مطلق المعبود فيكون المستثنى عن
المستثنى منه فيلزم استثناء الشئ في نفسه قلت لا نسلم لزوم
ذلك فان معنى المستثنى غير معنى المستثنى منه بلا شبهة على انا
نقول سلط النفي على ما عدا المستثنى لتنزيل وجود غيره منزلة
العدم لعدم الاعتداد به فان قلت فكيف يكون هذا القول
على المخالف مع انه يماند للحق مع قيام المعجزة قلت المراد ههنا الرد
عليه بحسب دلالة الالفاظ ومقتضى المجاورة واما الزام الحجة
عليه بحسب الاستدلال فنذكره فيما بعد ان شاء الله تعالى
ثم ان قولنا لا اله الا الله يفيد القصر فان قلت اي قسم اقسام
القصر ههنا اقصر حقيقي ام اضافي قلت الظاهر ان المراد هو الحقيقي
فان قلت اي نوع يقصد من الحقيقي ههنا اقصر الموصوف على الصفة
ام بالعكس قلت التحقيق ان المطلوب ههنا قصر الصفة على الموصوف
فان الاله يتضمن معنى الوصف فان قلت فهل يجري قصر الافراد
والقلب والقيمين في هذا النوع قلت نعم فان قلت قد صرح
بعضهم بانها لا تجري في القصر الحقيقي قلت يحمل كلامه على انها لا تجري

في قصر الموصوف على الصفة من القصر الحقيقي والآفلان كلامه
وكلامنا في قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي فان قلت انما
يصدق على هذا القصر قلت الصادق عليه ههنا هو قصر الافراد
فان قلت فكل يمكن ههنا استعمال قولنا لا اله الا الله بدون
اعتبار الافراد والقب والقيمين قلت يمكن اذا كان المخاطب
بهذا القول موافقا لاعتكافهم في مضمون هذا القول كما اذا كان
المتكلم مخاطب به نفسه سلوكا الى طريق التجريد كقول الشاعر
تطاول ليكت بالاثمد ونام الخبي ولم تر قدي فان قلت فكل
يجوز ان يكون القصر ههنا اضافيا قلت نعم اذا كان المراد
من الوجود ههنا مطلق الوجود وسلط النفي على وجود
ماعد المستثنى فان الوجود منفي عن صمتنع الوجود لا عن
ممكن الوجود واما اذا كان المراد منه الوجود الواجب
فلا يكون القصر الحقيقيا فان قلت فما الوجه المقتضى
للقصر واختصاص معنى اللوهية بالمستثنى قلت تعلق النفي
باله على سبيل العموم لكونه نكرة في سياق النفي مع ان استثناء
المستثنى

المستثنى قد اقتضى ذلك لحصول الحكم للمستثنى مع نفي الحكم
عماده وهو المراد من القصر ههنا فان قلت هذا هو مقتضى
بحسب محوى الكلام فما المقتضى له بحسب نفس الامر قلت استغناء
ذات المستثنى عن غيره في اقتضاء التقيين يقتضى ذلك فان قلت
هل يجوز الاستدلال على مسألة التوحيد بالدليل السمي نحو
فاعلم انه لا اله الا الله وغير ذلك قلت يجوز لعدم توقف
السمي على الوحدة وكذا السمع والبصر بخلاف وجود الصانع
وكلامه وقدرته وارادته وما قيل ان القدر يستلزم
الامكان على المحض في موضعه ومالم يعرف ان الله تعالى
واجب الوجود لذاته خارج عن جميع المحكيات لم ينتظم
برهان الرسالة مردود بان غايته استلزام الوجوب الوحدة
لا استلزام معرفة معرفتها فضلا عن التوقف ومنشأ الغلط
عدم التفرقة بين ثبوت الشيء والعلم بثبوته كذا ذكر العلامة
التفتازاني في شرح المقاصد والمشهور في اثبات الوحدة
بين المتكلمين برهان القانع المشار اليه بقوله تعالى لو كان فيها

١٠٥
الهمة ألا الله لفدنا ونفريه انه لو أمكن الهان لا يمكن
بينهما تمنع بان يريد احدهما حركة زيد والاخر سكونه
لان كلا منهما في نفسه أمر ممكن وكذا تعلق الارادة بكل منهما
اذ لا تضاد بين الارادتين بل المراد من وجع اما ان يحصل الاثر
فيجتمع الضدان او لا فيلزم عجز احدهما وهو اعادة الحدث
والامكان لما فيه من مشابهة الاحتياج فالنقد مستلزم
لامكان التمانع المستلزم للحال وهذا تفصيل ما يقال ان
احدهما ان لم يقدر على مخالفة الاخر لزم عجزه وان قدر
لزم عجز الاخر وما ذكرنا يندفع ما يقال انه يجوز ان يتفقا
من غير تمنع او يكون الممانعة والمخالفة غير ممكن للاستلزام
الحال وان يمتنع اجتماع الارادتين كما رادة حركة زيد
وسكونه معا قال العلامة التفتازاني في شرح العقاید النسفية
اعلم ان قوله تعالى لو كان فيهما الهمزة ألا الله لفدنا محجة
اقتناعية والملازمة عادية على ما هو الايق بالخطابات
فان العادة جارية بوجود التمانع والتغالب عند تعدد الحكم
على ما

على ما اشير اليه بقوله تعالى ولم يعلو بعضهم على بعض والآفاق اريد
الفساد بالفضل اي خروجها عن النظام المشاهد فجزء النقد
لا يستلزمه لجواز الاتفاق على هذا النظام وان اريد امکان
الفساد فلا دليل على انتفاء بل النصوص شاهدة بطل السموات
ورفع هذا النظام فيكون ممكنا لا محالة واعترض عليه بوجهين
الاول ما شنع به بعض معاصريه وهو الشيخ عبد اللطيف الكرماني
من ان صاحب البصرة قد حكم بكفر من قال ان دالة الآية
ظنية يعني باهاشم وذلك لان الخصم اذا منع الملازمة لم يتم
الاستدلال وذلك يستلزم ان يعلم الله رسوله ما لا يتم
الاستدلال به على المشركين فيلزم احد محذورين اما الجهل
او السفه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وقد تصدى تلميذ
العلامة التفتازاني وهو العلامة الزاهد الشيخ علاء الدين
محمد بن محمد البخاري لرد هذا التشنيع بما ريت ان اسوقه
بلفظه لاشتماله على فوائد قال رحمه الله الافاضة في الجواب
على وجه يرشد الى الصواب تتوقف على ما اوردته الامام حجة الاسلام

ما حاصله ان الادلة على وجود الصانع وتوحيده تجري
بجري الادوية التي يبالغ بها مرض القلب والطبيب ان لم يكن
حاذقا مستعملا لادوية على قدر قوة الطبيعة وضعفها
كان افاده اكثر من اصلاحه كذلك الارشاد بالادلة
الى الهداية اذ لم يكن على قدر ادراك العقول كان الافاد
للعقائد بالادلة اكثر من اصلاحها وحيث ان لا يكون
الارشاد لكل احد على ويرة واحدة فالمؤمن المصدق
سماعا وتقليدا لا ينبغي ان تحرك عقيدته بتحرير الادلة
فان النبي صلى الله عليه وسلم لم يطالب العرب في مخاطبته
اياهم بالكثير من التصديق ولم يفرق بين ان يكون ذلك
بايمان وعقد تقليدي او بيقين برهاني ولجافي الغليظ
الضعيف العقل الجاهل على التقليد المصر على الباطل لا تنفع معه
الحجة والبرهان وانما ينفع معه السيف والسنان والثاؤون
الذين فيهم نوع ذكاء ولا تصل عقولهم الى فهم البرهان العقلي
المفيد للقطع واليقين ينبغي ان يتلطف في معالجتهم بما يمكن
من الكلام

من الكلام المقنع المقبول عندهم لا بالادلة اليقينية البرهانية
لمقصود عقلم عن ادراكها لان الاهتداء بنور العقل المجرد
عن الامور العادية لا يخص الله سبحانه الا الاحاد من عباده
والغالب على الخلق المصور والجهل فهم لمقصودهم لا يدركون
براهين العقول كما لا تدرك نور الشمس ابصار الخفايش
بل تضرهم الادلة القطعية البرهانية كما تضر رياح الورد
للجمل وفي مثل هذا قيل في منع الجاهل علما اضاعه ومن
منع المستوجبين فقد ظلم واما الفطن الذي لا يقنعه
الكلام الخطابي فتجب الحاجة معه بالدليل القطعي البرهاني
اذا تم هذا فنقول لا يخفى ان التكليف بالتصديق بوجود
الصانع وتوحيده يشمل كافة من العامة والخاصة
وان النبي صلى الله عليه وسلم مأمور بالدعوة للناس
اجمعين وبالحاجة مع المشركين الذين عامتهم عن ادراك
الادلة القطعية البرهانية قاصرون ولا يجدى معهم الا
الادلة الخطابة المبنية على الامور العادية والمقبولة التي

الفوها وحسبوا انها قطعية وان القرآن العظيم شتم على الادلة
العقلية القطعية البرهانية التي لا يعقلها الا العالمون وقيل
ما هم بطريق الاشارة على ما بينه الامام الرادى في عدة آيات من
القرآن وعلى الادلة الخطابية النافعة مع العامة لوصول
عقولهم الى ادراكها بطريق العبارة تكميلا للحجة على الخاصة
والعامة على ما ثبت بذلك قوله تعالى ولا يابس
الا في كتاب مبين وقد اشتمل عليها عبارة واشارة قوله
لو كان فيها الهمة الا الله لفدنا اما الدليل الخطابى المدلول
عليه بطريق العبارة فهو لزوم فساد السموات والارض
بمخرجها عن النظام المحسوس عند تعدد الالهة ولا يخفى
ان لزوم فسادها انما يكون على تقدير لزوم الاختلاف
ومن البين ان الاختلاف ليس بلازم قطعيا لا مكان الاتفاق
فلزوم الفساد لزوم عاوى وقد اشار اليه الامام الرادى
حيث قال اجري الله الممكن مجرى الواقع بناء على الظاهر ولا يخفى
على ذوي العقول السليمة ان ما لا يكون في نفس الامر لا زما
وقطعيا

107
وقطعيا لا يصير مجمل الجاعل وتسميته اياه برهانا دليلا قطعيا
زعم ان تسميته قطعيا وبرهانا صلاية في الدين ونصرة
للاسلام والمسلمين هيئات هيئات فان ذلك مدرجة
لطمع الطاعنين ونصرة لا تحتاج الى ادعاء ما ليس بقطعي
قطعيا لا شتمال القرآن على الادلة القطعية العقلية التي لا يعقلها
الا العالمون بطريق الاشارة النافعة للخاصة وعلى الادلة
الخطابية النافعة للعامة بطريق العبارة واما البرهان
العقلى القطعى المدلول عليه بطريق الاشارة فهو برهان التامع
القطعى باجماع المتكلمين المستلزم لكون مقدورين قادرين
ولعجزها او عجز احدهما على ما بين في علم الكلام وكلاهما محال
عقلا على ما بين فيه ايضا لا التامع الذى تدل عليه الآية بطريق
العبارة بل التامع قد يكون برهانيا وقد يكون خطبيا و
لا ينبغي ان يتوهم ان كل تامع عند المتكلمين برهان وقطعية
لزوم الفساد المدلول عليه بالاشارة لانتفاء خطابيته لزوم
المدلول عليه بالعبارة لان الفساد المدلول عليه بالاشارة

هو كون مقدورين قادرين وعجز الالهين المفروضين
او عجز احدهما والفساد المدلول عليه بالعبارة هو خروج
السماوات والارض عن النظام المحسوس فاين احدهما
عن الآخر ثم قال فاذا قد علم اشتمال القرآن المجيد على الادلة
القطعية على التوحيد بطريق الاشارة وعلى الادلة الخطابية
عليه بطريق العبارة وان الاشارة اوفق للخاصة والعبارة
ارفق بالعامه وان قوله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة
والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن امر للنبي صلى الله
عليه وسلم بالاستدلال بكل منهما على حسب ادراك عقول
المخاطبين على ما يفسح به قوله صلى الله عليه وسلم كلموا الناس
بما يعرفون ظهرك ان القول باشتمال القرآن على الدليل
للخطابي النافع للعامه الكافي لزامهم وافحامهم كما شتماله
على البرهان القطعي النافع للخاصة قول سديد لا محيد عنه
والله تعالى التوفيق الوجه الثاني مما اعترض به على العلامة
التفتازاني ما ذكره الشيخ المحقق الامام كمال الدين ابن
الهمام

الهمام في رسالته التي ساير بها العقيد القدسية من كتاب الاحياء
للإمام حجة الاسلام القرطبي وسمّاها بالمسيرة في العقائد
المنجية في الآخرة وحاصله مع الايضاح ان كون الملازمة
عالية لا يستلزم كون الحجّة اقناعية لان العلوم العادية كالعلم
حال الغيبة عن جبل عهدناه حجرا بانه حجر الآن داخله في العلم
المأخوذ فيه عدم احتمال النقيض كما تقر في العضد وخواصه
بل وقرره التفتازاني في المقاصد وشرحه وشرح العقائد
باطحاب في الكلام على المعجزة فليراجع وانقلابه ذهباً
لتجانس الجواهر واستوائها في قبول الصفات مع ثبوت
القادر المختار بمعنى انه لو فرض العقل كونه ذهباً بدل كونه
حجراً لم يكن فرض محال وذلك لا يوجب عدم الجزم المطابق
بان الواقع الان خلاف ذلك الممكن فرضه وعبارة
في المقاصد والعاديات انما تحتمل النقيض بمعنى انه لو فرض
لم يلزم منه لذاته محال لا بمعنى تجويز العالم اياه حقيقة
كما في الظن او حكماً كما في اعتقاد المقلد ان شئت فقد اشبهوا

احتماله

في العلم العادي للجزم والمطابقة والموجب اعني العادة القاضية
التي لم يوجد قط خرمها وذلك معنى العلم القطعي فيحصل لنا
العلم القطعي بان الواقع الفاسد على تقدير بقدر الاله لان
العادة المستمرة التي لم يمد قط اختلاها فيمكن تقدير
بمدينة واحدة عدم الاقامة على موافقة كل الاخر في جليل
وحقير بل ياتي نفس كل وتطلب الانفراد بالملكة والقهر
نكيف بالالهين والاله يوصف باقصى غايات التكبر
كيف لا تطلب نفس الانفراد بالملك والعلو على الاخر
كما اخبر سبحانه بقوله وعلو بعضهم على بعض هذا اذا تامل
نايكاد النفس تخطر نقيضه بالبال فضلا عن اخطار
فرضه مع الجزم بان الواقع هو الاخر وعلى هذا التقدير
هو علم قطعي وانما غلط من قال غير هذا من قبل انه اذا
اخطر النقيض اعني واما اتفاهما لم يجده مستحيلا في
العقل ونسب انه لم يؤخذ في مفهوم العلم القطعي استحالة
النقيض بل مجرد الجزم عن موجب بان الاخر هو الواقع
وان



وان كان نقيضه لم يستحل وقوعه والله سبحانه وما
ولي التوفيق الباب الثاني في بيان قولنا واشهد
ان محمد عبده ورسوله اعلم ان الواو للجمع المطلق للترتيب
والالمعية على المذهب المختار بشهادة النقل والاستقراء
فلا اعتبار لقول من قال انها للترتيب كالفاء فان قلت
لا شك ان الجمع موصوف بالاطلاق والجمع الموصوف اخض
من مطلق الجمع فكيف يتصور كون الواو لمطلق الجمع فيكون
التفسير غير واف بالمقصود قلت وصف الاطلاق ليس
بقيد في التحقيق على ما قرر في العلوم وهذا مثل قولنا الماهية
المطلقة اعم من الماهية من حيث هي فالخاص ان المراد من
المطلق هو ما عدم اعتبار المعية والترتيب فيكون الجمع
مطلقا من حيث النظر الى عدم هذا الاعتبار وان كان
مقيدا ظاهرا بحسب التوصيف بوصف الاطلاق ومثل
هذا جائز لاختلاف الجهة فان قلت فقد لزم مما ذكرته بقيد
الجمع باعتبار عدم اعتبار الترتيب والمعية وان لم يقيد

باعتبارها قلت التحقيق انها الموصوف وحده لا المركب من
الموصوف والصفة فيكون الصفة شرطا لاجزاء فلا يتوجه
الاشكال اصلا فان قلت فلم لم تقل من اول الامر هذا الجواب
حتى تلم من هذا الاطاب قلت لتقرير المطلوب بعد ايراد
الشبهة وابطالها بحيث لا يتوجه اليه اشكال اصلا ولقصد
السلوك في طريق التخلية بعد طريق التخلية ليكون حصول
اغزوا وقع فان قلت الواو تدل على الاجتماع لا على الجمع والآ
يلزم الاشتراك او الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو غير مراد
هنا فما المراد من الجمع قلت المراد منه هنا الاجتماع لكن
عبر عنه بالجمع لا بيجاز النظم ورشاقة اللفظ والاشعار
بان الاجتماع اثر الجمع مع التنبيه على نسبة القول الى القائل
وعلى وصوله الى درجة الاعتبار سالما عن توهم درجة
السقوط قال صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى ولهم
فيها ازواج مطهرة ان في مطهرة فنامة ليست في طاهره
وهي الاشعار بان المطهر طهرهن فان قلت فهل الجمع مجاز
هنا

١١٠
هنا قلت نعم ويجوز ان يكون حقيقة ان كان مصدرا
من البناء المجهول فان قلت قد تحقق ان الواو ليست
بمتعوضة للزمان مطلقا سواء كان زمان الاجتماع
او زمان التقارب والافتراق لكنها متعوضة في مورد
الاستعمال لا اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في امر
فما المراد من هذا الامر في عطف الجمل وغيرها قلت المراد منه
في عطف الجمل التي لا محل لها من الاعراب الثبوت نحو
ضرب زيد وكرم عمرو فان الواو فيه يفيد ثبوت
مضمون ضرب وكرم فلو ترك العطف فلا يحصل تلك
الفائدة لاحتمال الكلام الثاني الاضراب والرجوع عن الاول
واما المراد منه في عطف المفردات وما في حكمها فهو الحكم
او الذات نحو ضرب زيد وعمرو ونحو ضرب وكرم زيد
فان قلت فما المراد من هذه الثلاثة فيما نحن بصدد قوله
المراد منها هو الثبوت فان الواو في قولنا واشهد ان محمدا
عبده ورسوله قد افادت بثبوت مضمون كلمتي الشهادته

فان قلت قد علم ان التكلم بكلمتي الشهادة مع الصديق معتبر
في الايمان فينبغي ان لا يحكم بايمان الدهري اذا قال لا اله الا الله
مع انه حكم به بالاجماع قلت ما حكم بايمانه بمجرد تكلم كلمة التوحيد
فلا يتوجه عليه اعتراض بل حكم به اذا تكلم بكلمتي الشهادة
مع الصديق بثبوت مضمونها فيكون المراد من قولهم ان
الدهري يحكم بايمانه بالاجماع اذا قال لا اله الا الله الحكم به
اذا تكلم بكلمتي الشهادة على الوجه المذكور والسرف في ذلك
قصد الى الجواز والاكتفاء لا من المقام من الاشتباه
والالتباس وقد يجاب بان تكلم كلمة التوحيد مع الصديق
يفتضي الاقرار والصديق بجميع صفات الباري عز وجل
ومن صفاته البعث والادخال والحياء والبقاء
وغير ذلك فلزم من ذلك بالضرورة اقرار بالرسالة
وبصديق بها وهو معنى قولنا اشهد ان محمدا عبده ورسوله
ويقوى ما ذكر قوله عليه الصلوة والسلام امرت ان اقاتل
الناس حتى يقولوا لا اله الا الله للحديث فان قلت هذا الكلام
مع من

مع من قلت يجوز ان يكون مع الموافق وغيره على قياس ما عرفت
في قولنا استشهد ان لا اله الا الله اذا نقرر ما ذكر فنقول
استشهد فعل فاعله مسترفيه وقد عرفت معنى الشهادة في الباب
الاول فان قلت المعلوم في الباب الاول هو الاقرار بالصدق
لكن المراد من استشهد اذا كان خبرا هو الاخبار فلا يكون
معلوما فيه فلا يستقيم الخوالة عليه قلت لان سلم ان الاخبار
معنى الخبر بل هو صفة الخبر سلمنا ذلك لكن الكلام هناك
في معنى جزء الخبر لا في معنى الخبر نفسه على ان الاخبار ههنا بمعنى
الاقرار في التحقيق وان حرف من الحروف المشبهة بالفعل تؤكد
مضمون الجملة فان قلت التأكيد بعد المؤكد فاما معنى التأكيد
ههنا قلت كذلك بعد المؤكد فاما تؤكّد مضمون الجملة في ههنا
السامع بعد تعقله اياه فان قلت فلم قدم في الذكر قلت
للاهتمام بالتأكيد ولزوم احتياج الحرف في الدلالة على
معناه الى ذكر متعلقه لفظا او تقديرًا فلو اخر لتعذر هذا
او تفسر ومحمد منسوب على انه اسمها سمي به لكثرة خصاله

مع خضرة
كتاب الغرض
من العلي بن
الحسين

صلوا عليه واله قال حسان وشق له من اسمه ليحمله
فوز العرش محمود وهذا محمد ما ان مدحت محمد بمقالتي
لكن مدحت مقالتي بمحمد وعبدته مرفوع على انه خبرها
فان قلت الاضافة لاتي شئ قلت للتشريف والاشعار
بان للعبودية اعتبارا عند الله تعالى قال تعالى سبحان الذي
اسرى بعبده ليلا واذا رجع بعض العلماء تشهد ابن مسعود
على تشهد ابن عباس لاشتماله على ذكر العبد بخلاف
تشهده فان قلت لاشك ان المراد منه ههنا هو النبي
صلى الله عليه وسلم لكن اى معنى من معانيه يناسب
المقام فانه يقال على معان قلت الظاهر ان العبد بمعنى
الطابع الخاضع المذلل هو المناسب للمقام قال الجوهري
تقول عبدين العبودية والعبودية واصل العبودية
لخضوع والذل والواو في قولنا ورسوله للعطف
فانته الدلالة على الاشتراك في المسندية وفي هذا
العطف الترقى كما في قولنا فلان عالم خبير فان كل رسول
عبد

١١٢
عبد وليس كل عبد رسولا والرسول انسان بعثه الله تعالى
الى الخلق لتبليغ الاحكام وقد يشترط فيه الكتاب بخلاف
النبى فانه اعم وان مع معمولها منصوب المحل على انه مفعول
اشهد وهو مع معموله جملة فعلية معطوفة على جملة اشهد
ان لا اله الا الله فان قلت فالجامع بين المجليتين قلت
هو كون المسند في كل منهما مائلا للاخر واتحاد المسند اليه
فيهما مع ان بين متعليقهما مناسبة تامة فان قلت اذا كان
الامر كذلك يكون المقام مقام الفضل فلم وصل الثانية
بالاولى قلت ستمناه لكن وصلها بهما لدفع توهم الرجوع
عن الاول ونظيره في دفع التوهم قولهم لا وايدك الله
فان قلت اى قسم هو من اقسام الجامع قلت الظاهر
انه من قبيل الجامع العقلى واما الاستدلال على انه
رسول من عند الله تعالى فلانه ادعى الرسالة واظهر
المعجزة اما دعوى الرسالة فقد علم بالتواتر واما اظهار
المعجزة فلو جهل احدهما انه اظهر كلام الله وتحدى به

البقاء مع كمال بلاغتهم فجروا عن معارضته باقتضائه
منه مع تهاكم على ذلك حتى خاطروا بمحبتهم واعرضوا
عن المعارضة بالحروف الى المعارضة بالسيوف ولم ينقل
عن احد منهم مع توفر الدواعي الاثبات بشئ مما يدانيه
فدل ذلك قطعا على انه من عند الله تعالى وعلم به صدق
دعوى الرسول عليه الصلوة والسلام علما عاديا
لا يقدح فيه شئ من الاحتمالات العقلية على ما هو شأن
سائر العلوم العادية وثانيها انه نقل عنه من الامور
الخارقة للعادة ما بلغ القدر المشترك منه اعني ظهور
العجزة حد التواتر وان كان تفاصيلها احاد كشجاعة
رضي الله عنه وجود حاتم وهي مذكورة في كتب السير
وقد استدلل ارباب البصائر على نبوته ورسالته
بوجهين احدهما ما تواتر من احواله قبل النبوة وحال
الدعوة وبعد تمام اخلاقه العظيمة واحكامه الحكيمة
واقدام حيث يحجم الابطال ووثوقه بعصمة الله تعالى
في جميع

١١٣
في جميع الاحوال وثباته على حاله لدى الاهوال بحيث
لم يجد اعداؤه مع شدة عداوتهم وحرصهم على الطعن
فيه مطعنا ولا الى القدح سبيلا فان العقل يحرم
بامتناع اجتماع هذه الامور في غير الانبياء عليهم
الصلوة والسلام وان يجمع هذه الكمالات في حق من يعلم
انه يفتري عليه ثم يمليه ثلثا وعشرين سنة ثم يظهر
دينه على سائر الاديان وينصره على اعدائه ويحيي آثاره
بدموته الى يوم القيمة وثانيها انه ادعى ذلك الامر العظيم
بين اظهر هتوم لكتاب لهم ولا حكمة معهم وبين لهم الكتاب
والحكمة وعلمهم الاحكام والشرايع وانهم مكارم الاخلاق
واكمل كثير من الناس في الفضائل العلمية والعملية ونور
العالم بالايمان والعمل الصالح واطهر الله دينه على الدين
كله كما وعده ولا معنى للنبوة والرسالة سوى ذلك واذا
ثبت نبوته وقد دل كلامه وكلام الله تعالى المنزل عليه
على انه خاتم النبيين وانه مبعوث الى كافة الناس

بل الى الجن والانس ثبت انه اخر الانبياء وان نبوته
لا تخفى العرب كما زعم بعض النصارى فان قيل قد ورد
في الحديث نزول عيسى عليه الصلوة والسلام بعدة قلنا
نعم لكنهم يتابع محمد صلى الله عليه وسلم لان شريعته
قد نسخت فلا يكون اليه وحى ونصب احكام بل يكون

خليفة رسول الله

صلى عليه وسلم

تم بمون الله

قابلية بقدر الامكان
من نسخة النصف
لله الله

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على محمد
واله واولاده واصحابه واتباعه والذين اتبعوهم
باحسان الى يوم الدين رسول الله عليهم اجمعين
اللهم يا ميسر المرات حصل مرادنا امين

وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَى بَعْدَ مَا جَاءَكَ بِالْحَقِّ

الله نزل احسن الحديث كتابا متشابها يشبه بعضه بعضا في الحسن
ويصدق بعضه بعضا ليس فيه تناقض ولا اختلاف مثنان يشترط ذكر
الوعد والوعيد والامر والنهي والاخبار والاحكام تفتقر تضرب و
تتميز منه جلود الذين يخشون ربهم والقشعريرة تغير في جلد
الانسان عند الوحل والخوف وقيل المراد من الجلود القلوب اى قلوب
الذين يخشون ربهم ثم تليان جلودهم وقلوبهم الى ذكر الله
اى لذكر الله قيل اذا ذكرت آيات القرآن اقشعرت جلود الخائفين لله
واذا ذكرت آيات الرحمة لانت وسكنت قلوبهم كما قال الا بذكر الله
تطمئن القلوب وحقيقة المعنى ان قلوبهم تقشع عند الخوف وتليان
عند الرجا اخبرنا ابو سعيد الشريحي انا ابو اسحق الثعلبي اخبرني الحسين
بن محمد ساموسى بن محمد بن علي بن محمد بن عبدوس بن كامل بن يحيى بن
بن عبد الحميد الحماني ساعد المرز بن محمد بن يزيد بن الهادي عن محمد
بن ابراهيم التيمي عن ام كلثوم بنت بنت العباس بن عبد المطلب
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقشعرت جلود العبد
من خشية الله تحانت عنه ذنوبه كما تحانت عن الشجرة اليابسة
ورقها واخبرنا ابو سعيد الشريحي انا ابو اسحق الثعلبي اخبرني الحسين بن
بن محمد ساموسى بن جعفر بن محمد بن ساموسى بن اسحق الانصاري بن
محمد بن معاوية بن الليث بن سعد بن يزيد بن عبد الله بن الهادي

الغدا بـ

غالبهم

بهذا الاسناد وقال اذا اقتصر جلد العبد من خشيته الله حرمه الله على النار
قال قتادة هذا انت اولياء الله تعالى نعمتهم الله تعالى بان تفتقر جلودهم وتطمئن
قلوبهم بذكر الله ولم ينعمهم بذهاب عقولهم والفتيان عليهم انما ذلك
في اهل البدع وهو من الشيطان اجترنا سعيد الشري اما ابو اسحق الثعلبي
اما الحسن بن محمد بن فنجويه ما من شية ساحدان بن داود واسلمه
بن شبيب ما خلف بن سالم ما هيتم عن حصين بن عبيد الله
بن عروة بن الزبير قال قلت لجدي اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنه
كيف كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعلون اذا قرئ
عليهم القرآن قالت كانوا كما نعمتهم الله تعالى تدمع اعينهم وتفتقر جلودهم
قالت فقلت لها ان ناسا اليوم اذا قرئ عليهم القرآن خرا حذهم
منشأ عليه فقالت اعوذ بالله من الشيطان وبه عن سلمة بن
بحي بن يحيى ما سعيد بن عبد الرحمن الجمحي ان ابن عمر رضي الله عنهما
مر برجل من اهل العراق ساقطا فقال ما بال هذا قالوا انه اذا قرئ
عليه القرآن او سمع ذكر الله سقط فقال ابن عمر رضي الله عنهما انا
لنخشي الله تعالى ولا نسقط وقال ابن عمر ان الشيطان يدخل
في جوف احدكم ما كان هذا صنيع اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم
وسلم وفكر

وذكر عند ابن سري الذين يصرعون اذا قرئ عليهم القرآن فقال بيننا وبينهم
ان يقعد احدهم على ظهر بيت وهو باسط رجله ثم يقرأ عليه القرآن
من اوله الى اخره فان روى بنفسه فهو صادق ذلك يعني حديث

هذه الله يهدي به من يشاء
رتب من معالم التنزيل للامام البغوي
محى السنة في سورة الزمر
وكذلك مذكورة في فضل الباب
مزاولة الى اخره فارجع اليها

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد الحمد يطلق على معنيين أحدهما القوي وهو الوصف الجليل
على جهة التعظيم والتجليل والآخر عرق وهو فعل نبئ عن تعظيم النعم
بسبب كونه منما وكل واحد منهما محتمل هنا وعلى التقديرين
أما أن يراد المعنى النبئ للفاعل أو المعنى النبئ للمفعول والحاصل
بالمصدر ويجوز أن يراد ما يطلق عليه لفظ الحمد ليعم الكل ولأم التعريف
يحتمل أن يكون للاستغراق وأن يكون للجنس وأن يكون
للمفرد الخارجي إشارة إلى الفرد الكامل ولأم الملك أيضا يحتمل
أن يكون لاختصاص الصفة بالوصف وأن يكون لاختصاص
المعلق بالمعلق كذا ذكره بعض المحققين في هذا المقام واختيار
الخطاب على ما هو المشهور من طريق الغيبة يحتمل أن يكون للتبني
على القرب كما يدل عليه قوله تعالى ونحن أقرب إليه من حسبي
الوريد وأن يكون للإشارة إلى أنه ينبغي للحماد أن يلاحظ
المجود حاضر ومشاهد كما يلازمه قول النبئ الاحسان أن تعبد الله
عليه وسلم كأنك

كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك وإن يكون لرعاية صنعة
الاستغراب أو الالتفات بناء على أنه مع مذكور في التسمية بطريق
الغيبة أو براعة الاستهلال لأن المقصود هنا بيان طرق المناظرة
ومدار المناظرة على المخاطبة وتقديم السند مع أن المقام لكون
مقام الحمد يقتضي تقديم السند إليه يحتمل أن يكون لافتة لاختصاص
وأن يكون للتعظيم والشرف وأن يكون للتشويق إلى السند إليه
لأنه أهم خصوصاً في هذا المقام وأن يكون لايهام أنه لا يرسل
سبحانه وتعالى عن الخاطر أو الاستدلال بذكره تعالى وأن يكون
لرعاية صنعة الاستغراب وأن يكون لجعل الوضع موافقاً
للطبع لأن الحمد مقدم على الحمد بالطبع والمنته من من عليه
وفائدة إيرادها بعد الحمد هي الإشارة إلى الاعتراف بالجزع عن أداء
الحمد كما ينبغي ووجه العجز أمان نعمه تعالى علينا في غاية الكثرة
والجلالة بحيث لا يقاومها أحد حامد ولا يوازنها شكر شاكر
وأما أن الأتيان بالحمد على وجه الكمال يستلزم التسليم في المحامد
كما بينه سيد المحققين وسند المدققين قدس سره في حاشية

المطالع فان قيل ان المنه منزى عنها لقوله تعالى لا تبطلوا صدقاتكم
بالموت والاذى قلنا هذا مدفوع بوجوه منها ان المنه منزى عنه هو
منه المنعم لا امتنان المنعم عليه ومنها ان الخطاب مخصوص
بغير الله تعالى ويدل عليه قوله تعالى يمتنون عليك ان اسلموا
قل لا تمنوا على اسلامكم بل الله بمن عليكم ان هداكم للايمان
الاية ومنها ان المنه منزى عنه هو المنه التي يكون الغرض منها توبخ
المنعم عليه وتخفيفه لا المنه التي يكون الغرض منها تنبيه المنعم
للايقع في الكفر ومنها ان في الكلام مضافا محذوفا الى الخاق
المنه والحقاق المنه مع الاعراض عنها ليس منها عن بل المنه
هو المنه بالفعل وعلى بنيت الصلوة والتحية الاضافة
هنا يحتمل ان تكون للمرء الخارج فيراد نبينا محمد صلى الله
وان تكون للاستغراق فيراد جميع الانبياء والامم في الصلوة
والتحية ايضا يحتمل ان يكون للجنس وان يكون للمرء الخارج
اي الصلوة والتحية الكاملتان ولتقديم المسند ههنا وجوه
تعرف بالمقايضة الى ما سبق مع ان رعاية التناسب بين اداء
الصلوة

الصلوة والمحمد ايضا يصح ان يجعل وجهه له قال بعض الشارحين
ولو اردف الصلوة على النبي بالصلوة على الله واصحابه
كما هو دأب المصنفين كان اولى واجيب عنه بانه غا عدل
عن الطريق المشهور اشارة الى ان الصلوة على النبي متضمن
للصلوة على الله واصحابه بل على جميع المؤمنين لانه رحم للمؤمنين
فنزول الرحمة من الله متضمن نزولها عليهم فتركه بمنزلة
قوله وهذا دعاء شامل للبرية اذا قلت بكلام خبري
ان كنت ناقل اباي وجهه كان فيطلب منك الصحة اي
صحة النقل ان لم تكن معلومة للطالب اذ لو كانت معلومة
فطلبها لا يليق بحال المناظر من حيث هو مناظر لان غرضه
اظهار الصواب وقد يقال المراد طلب الصحة مطلقا سواء
كان برجوع الطالب بنفسه الى ما نقل عنه او بطلب بيان
بيان الصحة من الناقل فكذا الكلام فالدليل ويؤيده قوله في قوله
فيطلب الصحة دون ان يقال فيطلب التصحيح او بيان الصحة
او مدعيها وهو من نصب نفسه لبيان الحكم اما بالدليل او بالنبه

وما يقال من أن الظاهر تفيرون بمن يفيد مطابقة النسبة
للوامع سواء كان الحكم بديها ظاهرا أو بديها خفيا محتاجا
إلى إزالة خفاء أو نظريا مدفوعا بأن المتبادر من المدعى يفيد
الحكم المحتاج إلى الدليل والتنبيه وهذا القدر كاف في تخصيص
التفسير على أن التقييم يتلزم كون المدعى عموما من الناقل وحيث
لا يحسن التقابل بينهما واختار المدعى على المثل لأن الشخص
ما لم يتم الدليل لم يصير معللا لأن التعليل تبين علة الشيء ثم
فما لم يصير مبتدئا لم يصير معللا والكلام ههنا فيما قبل الشروع بما
وهو ظ فالدليل أي فيطلب منك الدليل على دعواك وذلك
إذا كان المطر نظريا غير معلوم إذ لو كان بديها أو نظريا معلوما
الدليل عليه لا يليق بحال المناظر من حيث هو مناظر الدليل
هو المركب من قضيتين للتأدي إلى مجهول نظري وهذا التعريف
شامل للدليل الصحيح والفاقد فالمراد بقوله فالدليل
فيطلب الدليل الصحيح إذ لو كان وظيفة السائل مجرد الدليل
وظيفة المثل مجرد إقامة الدليل لم يكن المناقشة في مقدمات
الدليل

الدليل وجهه وفي قوله ولا يمنع النقل والمدعى المجاز مسامحة
ظاهرة والمعنى لا يستعمل لفظ المنع منسوبا إلى النقل والمدعى
الآحاد كونه مجازا ويحتمل أن يراد أنه لا ينبغي مفهوم المنع
إلى النقل والمدعى إلا بالمجاز وعلى التقديرين يتجه أنه إذا قلنا
هذا النقل ثم يتعين المجاز في لفظ المنع بأن يراد منه مطلق
طلب البيان أو طلب بيان الصحة وأما إذا قلنا هذا المدعى ثم
فيحتمل المجاز في الطرف بأن يراد منه طلب الدليل إذا كان نظريا
وطلب التنبيه إذا كان بديها خفيا والمجاز في النسبة والمجاز
في الحذف أي دليله ثم ولا يتعين شيئا من الحجرات هذا إذا كان
ذلك القول واقعا قبل إقامة الدليل على المدعى وأما بعد إقامة
الدليل عليه فيحتمل المجاز في النسبة والمجاز في الحذف لا غير
ولهذا يقال إن منع المدعى المدلل راجع إلى دليله فلا يستقيم
للحصر إلا أن يقال المراد بالمجاز ما يطلق عليه لفظ المجاز مجازا
ليشتمل الكل ثم الظاهر أن المراد من النقل المعنى الحاصل بالمصدر
لا المنقول كما قيل لأن المنقول غير ملتزم الصحة فلا يتعلق به ^{المؤخذة}

والمنع لاحقيقته ولا مجاز الا باعتبار النقل بالمعنى الحاصل بالمصدر
والمراد من عدم منع النقل والمدعى المجاز عدم منعها من حيث
انها نقل ومدعى لان نفس النقل قد يكون مقدمة للدليل فيمنع
حقيقته من هذه الحيشية لامن حيث انه نقل وحكاية والمدعى
ايضا قد يكون مقدمة لدليل مدعى اخر فيمنع حقيقته من هذه
الحيشية لامن حيث انه مدعى اذ المنع في عرفهم طلب الدليل
على مقدمته والمراد بالمقدمة ههنا ما يتوقف عليه صحة الدليل
سواء كان جزأ منه او لا والاولى ان يقول على المقدمة لان
اضافته الى ضمير الدليل يتلزم تحريدها عن الدليل المعتبر
في مفهومها وايضا يتلزم اعتبار التحريد في نية المنع
الى الدليل كما سيحى في عبارة المص وايضا يحتاج تصحيح
الضمير الى صرفه عن الظاهر وهو الدليل المط الى مطلق الدليل
ثم الظاهر ان المراد من المقدمة المقدمة المعينة وهو المشهور
فيما بينهم ومن الطلب الطلب من المستدل وهو الموافق
للعرف ثم ان المنع له معنيان احدهما اعم متناول للمناقضة
والنقض

والنقض والمعارضة جميعا وهو السؤال والدخل في
مقابلة الدليل سواء كان بطريق المطالبة والابطال
والثاني اخصر وهو طلب الدليل على المقدمة ويقال له
مناقضة ونقض تفصيلي ولا يتوجه شئ من هذه
الثلاثة على النقل والمدعى فان حمل المنع في عبارة المص على المعنى
الاول حتى يكون كل ما منقيا فالدليل الذي ذكره لا يفيد
ذلك اذ هو مختص بالمناقضة وان حمل على المعنى الثاني
فالتخصيص ليس بجيد وايضا ما ذكره انما يدل على ان النقل
والمدعى لا يمتنعان حقيقة واما على انها يمتنعان مجازا
فلا ولو سلم فلا يدل على حصر المنع في المجاز لجواز الكناية
وقد يجاب عن الاول بان وجه التخصيص ان كل واحد
من نقض النقل والمدعى ومعارضتهما مجازا قليل نادر
جدا بخلاف منعهما مجازا فانه كثير شائع فلهذا انقض له دون
اخويه وعن الثاني بان المقصود بالبيان هو الجزء
السلبى للجزء الشبقي لكونه يتناغيا عن البيان وبان
من المدعى

في الدليل مقدمة مطوية لم تذكر لظهورها وهي ان المنع
معاني مجازية مناسبة للنقل والمدعى كطلب الصحة
وطلب الدليل وعن الثالث بان الحصر اضافي او المجاز مجاز
فيما يعبر التسمية والمجاز يعني ما ذكره انما يتم اذا كان المنع
حقيقة في المعنى المذكور وكان معناه الحقيقي منحصرا
فيه ثم الظاهر ان قوله فاذا اشتغلت به اي بالدليل
منع عطف على قوله فالدليل والفاء لافادة الترتيب
بين طلب الدليل من مناصب الخصم واحد الامور
المذكورة التي هي المنع والنقض والمعارضة ثم المنع انما
ان يكون منعاً مجرداً وهو ما لا يكون مع السند فهو
سلب القسم الثاني فيتحقق القسم الثاني التقدم الا انه
لم يحفظه النص حفظاً للبيان عن الفصل بين القسمين
بما يتعلق بالقسم الثاني وهو قوله ولا يدفع السند
او عن الفصل بين القسم الثاني وما يتعلق به بالقسم الاول
ورعاية كون المنع المجرد كالبيط بالنسبة الى المنع مع السند
او

او يكون منعاً مع السند ويقال له المستند ايضا وهو
ما يذكر لتقوية المنع ثم المنع بالمعنى المذكور اذا بنى للمفعول
يسند في المشهور الى المقدمة لا الى الدليل فكانه اسنده
الى الدليل ليكون كعديله في الاسناد الى ما اسند اليه او للتنبه
على انه ينبغي ان يتوقف السائل حتى يقرر المعلن لمجموع
مقدمات دليله ثم يشرع وربما يجعل التنبيه في كلام المص
غير ما ذكر فيقال في قوله فاذا اشتغلت به منع دون قوله
فاذا اتمت الدليل منع تنبيه على ان الاشتغال بالمنع لا يتوقف
على سماع الدليل كله غايته ما قال بعضهم الاحسن ان يتوقف
السائل حتى يقرر المعلن لمجموع مقدمات دليله لكن لا يلزم
ذلك التنبيه عطف على قوله او نقض او عرض على قوله منع
لان النقض والمعارضة بعد سماع الدليل ثم ان ورود
المنع انما هو على تقدير ان يكون بعض مقدمات الدليل
نظراً بغير معلوم اذ لو كانت المقدمات باسرها بديهية
او نظرية معلومة فلا يلزم منعها وطلب الدليل عليها على

على قياس ما مر وكذا الكلام او نقض او عورض ولا يدفع السند
بالمنع والابطال الا اذا كان مساويا للمنع فح يدفع بالابطال
ويمكن ان يخص الدفع بالابطال كما هو الظاهر ويكون المعنى
ولا يبطل السند الا اذا كان مساويا فان ح يبطل اعلم ان السند
قد يكون مساويا للمنع وقد يكون اخص وقد يكون اعم
والشهور ان المساواة والخصوص والعموم بين السند
والمنع انما تقبر بالقياس الى نقض المقدمة المنوعة بالمعنى
المشهور في النسبة بين القضايا وقد يقال ان المساواة
وسائر النسب بين السند والمنع يقبر بالقياس الى خفاء
المقدمة المنوعة الذي بناء المنع عليه سواء كان منع نقض
المقدمة المنوعة او لا ثم اعلم ان الكلام من المعلق على سند
المنع على وجهين الاول على سبيل المنع وهو لا يفيد سواء
كان السند مساويا للمنع او لا لان منع المنع ومنع ما يؤيده
لا يوجب اثبات المقدمة المنوعة الذي يجب على المعلق
عند منع المانع والثاني على سبيل النفي بالدليل او التنبه وهو
انما

انما يفيد اذا كان السند مساويا له لان انتفاء احد المتساويين
يتلزم انتفاء الاخر او يكون معه فبانتفاء السند المتساوي
ينتفى المنع فان قلت السند الاعم يفيد ابطاله كالمساوي لان
بطلان الاعم يتلزم بطلان الاخص او يكون معه
كما يتلزم بطلان احد المتساويين بطلان الاخر او يكون
معه فلا يصح حصر دفع السند في المساوي قلت هذا
مدفوع بوجوه الاول ان المراد بحصر دفع السند في
المساوي حصر دفع السند الصحيح والسند الاعم غير
صحيح والثاني ان المراد بالحصر الاضافي بناء على عدم الالتفات
الى السند الاعم والثالث ان ابطال السند الاعم لا يمكن
لانه يلزم ارتفاع النقيضين والرابع ان السند الاعم
لا محالة مجامع للمقدمة المنوعة تحقيقا للمعنى العموم
فبابطاله يبطل المقدمة ايضا فلا ينفع ابطاله في دفع
المنع ثم النقض منع الدليل بشاهد فعلى هذا قوله او نقض
اي الدليل على ظاهره بالخلف اعترض عليه بان شاهد

النقض لا ينحصر في تخلف الحكم عن الدليل بل قد يكون استلزام
فساد اخر على اى وجه كان من الخصوصيات واجب
بان هذا الاعتراض انما يرد اذا حمل التخلف على تخلف الحكم
عن الدليل كما هو المتبادر واما اذا حمل على ما يتم تخلف
اللازم عنه سواء كان الحكم او غيره وتختلف الحكم سواء
كان لازما او لم يكن كما هو في الاستقراء والتمثيل فلا ورود له
لان اذا استلزم فسادا كان لازمه متخلفا عنه قطعاً
ضرورة ان ذلك الفساد اللازم غير متحقق في الواقع
وينبغي ان يعلم ان النقض قد يكون على وجهين احدهما
ان يكون دليل المعلن بعينه جارياً في مادة مع تخلف
الحكم عنه وثانيهما ان يكون رتبة دليله وخلاصته
جارية فيها مع التخلف واعلم ان النقض بحسب الاصطلاح
قد يطلق على معنيين اخرين الاول المنع بالمعنى الخاص
كما اشير اليه سابقا ولكنه هناك يقيّد بالتفصيل
وهنا قد يقيّد بالاجمال والثاني نقض العرفات طرداً
وعكاً

وعكاً قال بعض الشارحين وكثيراً ما يتوهم انه راجع الى احد
النقضين باعتبار حكم يتضمنه طرد التعريف او عكسه لان
التعريف التصوير فلا مجال للمناقشة فيه وانا اقول يتصور
المناقشة في التعريف بلا اعتبار حكم ضمنى بان يقال ما هو
الفرض من التصوير لم يترتب عليه من تمييز جميع افرادة عن
جميع ماعداه الى غير ذلك فلا ينحصر المناقشة في الاشياء
فيما يرجع الى الحكم بل اكثر المناقشة في الافعال الغير الموافقة
للحكم والمصالح او المحتوية على وصمة اخرى ليس من قبيل
المناقشة في الحكم فلحق ان نقض التعريف بمعنى اخر كما
في شرح الاداب السعدية وهذا قد ح في التعريف مع
قطع النظر عن ان هناك حكماً فاحفظه فانه من المبحث
النقيته التي فرت بها والحمد لله على ما انعم الله به او عوض
اي الدليل والرد بالمعارضة هنا هو المقابلة على سبيل
الممانعة لا ما هو المشهور من اقامة الدليل على خلاف
ما اقام عليه الخصم الدليل اذ لا يرتبط به اح قوله بدليل

الخلاف أي بدليل يدل على خلاف ما يدل عليه دليل المعلن
ونقيضه وهذا التفسير مبنى على أن المعتبر في المعارضة أن يكون
دليل المعارض دالاً على نقيض ما يدل عليه دليل المعلن كما يفهم
من كلام المحقق الشريف وأورد عليه أنه يلزم أن لا يكون
الدليل الدال على الخص من نقيض ما يدل عليه دليل المعلن
أو مساوياً به معارضاً لدليل المعلن كالدليل الدال على حدوث
العالم من التكميل بالنسبة إلى دليل الدال على قدمه من التكميل
فيبطل حصر كلام السائل في مقابلة المعلن في المنع والنقض
والمعارضة لظهور أنه ليس منعا ولا نقضا أيضا واجب
عنه بان الدليل الدال على الخص من نقيض مدعى المعلن أو
مساوياً به دال على نقيضه قطعاً ضرورة استلزام الاخص
للاعم واحد المتساويين للآخر فيجوز أن يكون ذلك
الدليل معارضاً لدليل المعلن من حيث أنه يدل على نقيض
مدلوله لا مع قطع النظر عن هذه الحيشية لأنها المقابلة
على سبيل الجماعة ولا تمنع إلا باعتبار التناقض بل هو مع قطع
النظر

النظر عن هذه الحيشية ليس بقادح في مدعى المعلن والمقصود
حصر الكلام القادح فيه في النوع الثلاثة على ما لا يخفى ومنهم
من فسّر الخلاف المعتبر في تعريف المعارضة بمطلق التناقض
ويؤيده العبارة المشهورة في تقرير المعارضة من أن دليلكم
وان دل على ما أثبتتم كن عندنا ما ينفيه ثم أن دليل
المعارض ما ان يكون عين دليل المعلن كما في المغالطات
العامة الورود فيسمى معارضة بالقلب أو يكون
صورته كصورته فيسمى معارضة بالمثل أو يكون
هذا ولا ذاك فيسمى معارضة بالغير ثم الظاهر أن قوله
ففي صورتين أي النقض والمعارضة صرت مانعاً
عطف على قوله منع الخ والفاء لا فائدة الترتيب بين منع
المعلن والنقض والمعارضة من السائل على قياس ما عرفت
في قوله فإذا اشتغلت به ثم أنه يحتمل أن يراد بالمنع هنا
معناه الأعم وأن يراد معناه الأخص وهو الظاهر لكن
الأول أولى والقول بان المعارضة لا تعارض مدفوع

١٢٤
بان الدليل الثاني للمعلل يجوز ان يكون اقوى من دليل
المعارض بوجه من الوجوه ولو سلم فيجوز ان يكون مجموع
الدليلين اقوى من دليل واحد وعلى التقديرين لا يكون
سلج جواز المعارضة على المعارضة على ما ينبغي لجواز
كونها مفيدة في الجملة وهذا القدر كاف في حمل النع في كلام
المص على المعنى الاعم وبان المعارضة على المعارضة واقعة
في كلام المحققين فتكون حائرة عندهم واعلم انه اذا اجتمع
النوع الثلاثة على دليل فالاولى تقديم النع على النقص والنقص
على المعارضة اما الاول فلان المعلل ما دام معللا يكون
التقليل حقه ليعلم حقيقة دليله او بطلانه وليس للسائل
هناك الا مطالبة ذلك ولان النع اسلم واما الثاني
فلان النقص قدح في الدليل صريحا بخلاف المعارضة
فانها قدح فيه ضمنا فلا عبرة بها فترتيب المص النوع
الثلة على ما هو الظاهر من الترتيب الطبيعي بينها فان دفع
المناقشة الواقعة في بعض الشروح على ما قيل من ان النقص
مقدم

مقدم على المناقضة كما ان المناقضة متقدمة على
المعارضة على انها مدفوعة ايضا بانه يجوز ان يكون
عدو للمص عما هو الاصل لنكتة وهي رعاية الاختصار
في بيان حكم النقص والمعارضة بقوله ففي صورتين
صرت مانعا او رعاية التناسب في كون كل منهما استدلال
وفي كون كل منهما راجعا الى مقدمة غير معينة وذكر فيه
ايضا ان النوع الثلاثة تجري في التنبهات ايضا كما لا يخفى
على من تتبع فالقصر على الدليل هنا اما لاكتفائه بالاصل
او لجعله الدليل اعم مباحة وردد بانه يجوز ان يكون
جريا فيها على سبيل المجاز دون الحقيقة ويؤيده ان الدليل
معتبر في تعريفاتها وحمله على ما يعم التنبه مجازا غير مناسب
لمقام التعريف ولو سلم فالنوع الثلاثة في التنبهات مما لا يجدي
كثير نفع ولذا يدفع بهذا الوجه كما لا يخفى على من تتبع
مواضع جريانها من كلامهم فكانه لهذه النكتة لم يصر
لها وقوله بان تقول بضيعة الخطاب متعلق بقوله في

في صدر الرسالة اذا قلت تم وتمثيل لما سبق من المقاصد
الله تعالى تمتكم بكم اذني وهو ما لا يسبق على وجوده
عدم ناقلا عن المقاصد فان طلب صحة النقل
يحضر المقاصد او مدعيها بدليل انه اسند على صيغة المعلوم
اي اسند سبحانه وتعالى الكلام حقيقة الى ذاته او على
صيغة المجهول والمراد اسناد الشرع وفي بعض النسخ اسند اليه
وكلم الله موسى تكليما هذا بيان الاسناد الى ذاته وهو
بتقدير نحو وكلم الله موسى تكليما وكأنه لم يصرح بكلمة
نحو او مثل ايها للاقتباس وتقرير الدليل انه سبحانه
اسند الكلام حقيقة الى ذاته وكل ما اسنده حقيقة
الى ذاته فهو صفة ازلية فالكلام صفة ازلية وقوله
فيمنع على صيغة المجهول وكذا قوله او ينقض او يعارض
على طبق قوله منع او نقض او عورض اي فيمنع الدليل
بجواز المجاز اما في الاسناد او في الطرف بان يقال لا
انه اسنده الى ذاته حقيقة لم لا يجوز ان يراد خلق
الكلام

الكلام على سبيل المجاز باحد المعنيين فيدفع بالاصل محتمل
ان يكون المقصود دفع المنع باثبات المقدمة المنوعة وان
لم يتم في الواقع لكنه ح يكون زائدا على المثل له اذ لم يسبق
اشارة الى دفع المنع ومحتمل ان يكون المقصود دفع السند
المذكور بناء على فرض مساواته للتمثيل وذلك لان المنع
المذكور مستندات اخر كجواز الاشتراك والنقل الشرعي
والاصل هنا يجوز ان يكون بمعنى الرأى عند عدم المانع
ويقابلة الفرع وتقريره ان الحقيقة اصل والمجاز فرع
والاصل لا يحتاج الى الدليل وانما المحتاج هو الفرع
ويجوز ان يكون بمعنى القاعدة وهي ان الحقيقة اصل
لا يعدل عنه بلا صارف وما لهما واحد لكن الثاني
اظهر او ينقض اي الدليل المذكور بالخلق بان يقال
انه اسند الخلق حقيقة الى ذاته حيث قال الله تعالى
خلق سبع سموات الآية وكل ما اسنده حقيقة الى
ذاته فهو صفة ازلية فالدليل الدال على ان الكلام صفة

ازلية جار في الخلق مع انه امراض في اذهو عبارة عن تعلق
القدرة بالقدور فتختلف الحكم عن الدليل واليه اشار بقوله
ف قيل انه اضافة القدرة الى القدور والقدرة صفة ازلية
تؤثر في القدورات عند تعلقها بها وقوله فيمنع بناس
كونه على ضيعة الخطاب على طبق قوله ففي صورتين
صرت مانعا مستندا بانه اى الخلق وصف حقيقته
اى غير اضافي بقرينة المقابلة وتقرير المنع مع السند
ان يقال لانم انه اضافي لم لا يجوز ان يكون صفة
حقيقية كالقدرة وقوله او يعارض عطف على قوله
او ينقض وفي قوله بانه اى الكلام تادية الحروف
للمحادثة اى المسبوقة بالعدم تاسخ اذ الكلام ليس
تادية الحروف بل هو مركب من الحروف وهو المراد
ويؤيده قوله الاتي لانم الكلام مركب من الحروف
وتقرير المعارضة ان يقال ان دليكم وان دل على
ان الكلام صفة ازلية قائمة بذاته تعالى لكن عندنا
ما يدل

ما يدل على انه ليس كذلك وهو ان الكلام مركب
من الحروف للمحادثة وكل ما كان كذلك لا يثبت في
الازل فيمنع المقدمة القائلة بانه تادية الحروف
للمحادثة بان يقال المناسب لقوله ففي صورتين
صرت مانعا ان يقول فيمنع بان تقول على صفة لا
الخطاب لانسم ان الكلام مركب من الحروف وسند
هذا المنع قول الاخطا ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل
الكلام على الفؤاد دليلا ومدارا لاستناده على الكلام
الاول حيث استعمل في غير المركب من الحروف سواء
وجد الكلام الثاني كما في نسخ هذه الرسالة او وجد
بدله اللسان على ما وقع في بعض الكتب الكلامية
والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
قد استراح من نقل هذا الشرح من السواد الى البياض
العبد الفقير سليمان بن احمد الروي القططوني
في يوم الخميس الخامس والعشرين من ربيع الاخر



من شهور سنة ست وثمانين والف ببلدة
قطنية صاها الله سبحانه عن البلية
وقد وقع الفراغ من كتابة هذه النسخة
الشريفة من نسخة المصنف سلمه الله تعالى

الحمد لله رب العالمين والصلوات والسلام
على سيدنا ونبينا محمد وآله وصحبه أجمعين
أمين يا رب العالمين

تم
٢٢
قابلت بقدر الامكان نسخة المصنف سلمه الله

